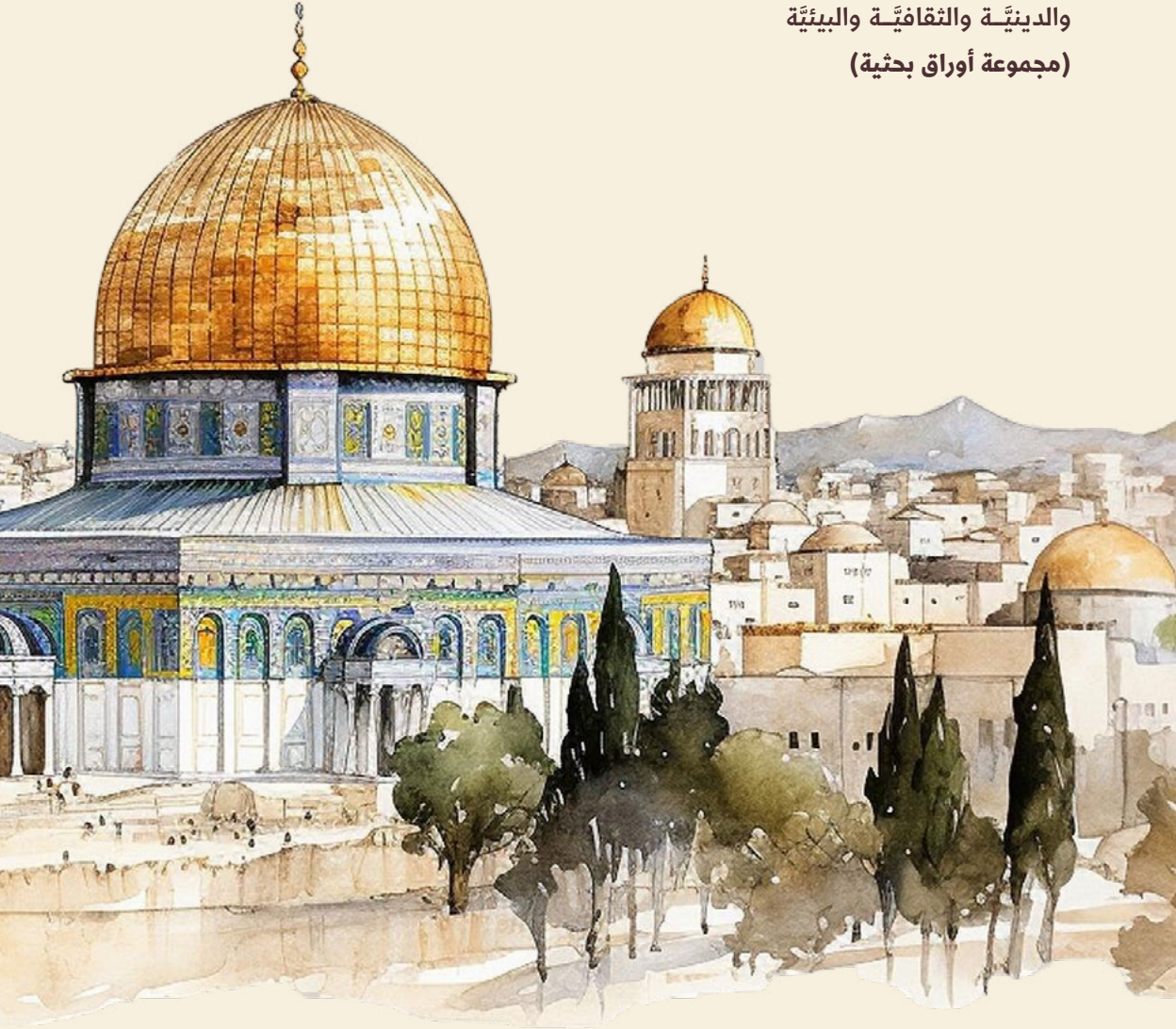




استراتيجيات تهويد القدس والأقصى

مقاربات في السياسات الإحلالية الديموغرافية
والدينية والثقافية والبيئية
(مجموعة أوراق بحثية)



مؤسسة القدس الدولية
قسم الأبحاث والمعلومات

إعداد
علي إبراهيم

استراتيجيات تهويد القدس والأقصى

مقاربات في السياسات الإحلالية الديموغرافية

والدينية والثقافية والبيئية

(مجموعة أوراق بحثية)

إعداد

علي إبراهيم

مراجعة وتحرير

د. هشام يعقوب

كانون الأول/ديسمبر 2025

قسم الأبحاث والمعلومات

مؤسسة القدس الدولية

جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الأولى
2025 م - 1447 هـ

بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة القدس الدولية

مؤسسة القدس الدولية

تلفون: +961 1 751725

فاكس: +961 1 751726

البريد الإلكتروني: info@alqudsmail.org

الموقع: <https://qii.media>

الورقة الأولى:

استهداف المسجد الأقصى في ظلال حرب الإبادة في غزة

- تمهيد 13
- أولاً: اقتحامات الأقصى 14
- ثانياً: تصاعد استراتيجية «التأسيس
المعنوي للمعبد» 18
- ثالثاً: محاولات تقديم «القربان»
الحيواني في الأقصى 20
- رابعاً: تحويل الأقصى من مسجد كل
فلسطيني إلى «مصلى» البلدة القديمة 21
- خامساً: ربط العدوان على الأقصى بحرب
الإبادة في غزة 23
- سادساً: قرارات رسمية وممارسات أمنية
إسرائيلية لتصعيد استهداف الأقصى 25

الورقة الثانية:

سياح في الأقصى: أداة لتكريس السيطرة وتصعيد العدوان

- تمهيد 29
- انتزاع صلاحية إدخال السياح من
الأوقاف الإسلامية 30
- أهداف الاحتلال من إشراك المزيد من
السياح في هذه الاقتحامات 32
- تطور أعداد السياح بحسب المصادر
الإسرائيلية 34
- انعطافة جديدة في عام 2024 36



الورقة الخامسة:
**استهداف الوجود
المسيحي في القدس
المحتلة**

- تمهيد 69
- تراجع أعداد المسيحيين منذ احتلال القدس 70
- أهداف الاحتلال من تقليل أعداد المسيحيين في المدينة المحتلة 73
- تسريب أملاك الكنائس المسيحية إلى الجمعيات الاستيطانية 75
- أبرز الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون في السنوات الماضية 77
- ضريبة «الأرنونا» أداة ابتزاز جديدة 79

الورقة الثالثة :

تكميم أفواه خطباء الأقصى وأئمة

- تمهيد 39
- منع الدعاء لغزة، وذكر الإبادة في الأقصى 40
- من غض الطرف إلى المنع: عن سر التوقيت 43
- ملاحقة وسجن عددٍ من خطباء القدس 45
- تغييب المسجد الأقصى عن دوره 48

الورقة الرابعة:

**الوصاية الأردنية على
الأقصى، تآكل الدور أمام
تصاعد العدوان الصهيوني**

- تمهيد 51
- جذور الوصاية 52
- من يتحكم بأبواب الأقصى؟ 56
- استهداف عصب حماية الأقصى «الحراس» 58
- تقليص الأظفار من الداخل 61
- التحديات التي تواجه الوصاية الأردنية 62
- مستقبل ضبابي للوصاية 65



الورقة السادسة:

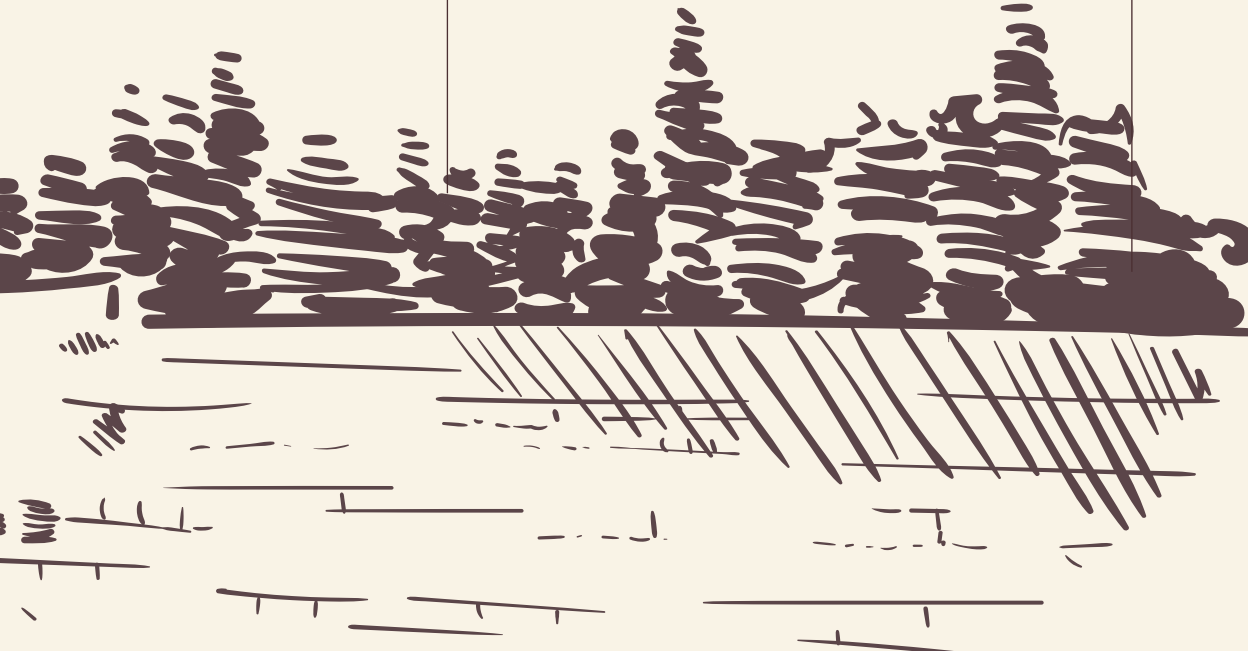
التهويد المعماري والعمراني والبصري للقدس المحتلة

- تمهيد 81
- أبرز المشاريع الحديثة والرامية إلى تغيير وجه المدينة الحضري 82
- القطار الهوائي الخفيف
- القطار السريع (محطة عند حائط البراق)
- أبراج لركن السيارات
- مشاريع ترفيهية ضخمة تطل على البلدة القديمة
- مترو أنفاق
- التوجه نحو بناء أبراج شاهقة في المستوطنات المحيطة بالقدس. 88
- البناء التهويدي في البلدة القديمة في القدس المحتلة 92
- استقراء الآثار المترتبة على هذه المشاريع 93

الورقة السابعة :

تزييف أسماء معالم القدس المحتلة وشوارعها

- تمهيد 97
- حجم تزييف المعالم في القدس وفلسطين 98
- لجان رسمية مسؤولة عن تغيير الأسماء 99
- أهداف الاحتلال من تغيير الأسماء 101
- فك الارتباط بالمكان، شواهد التزييف 103



الورقة التاسعة :

التهويد الخفي:

استهداف القدس وهويتها عبر المهرجانات

والحفلات

- تمهيد
- أبرز المهرجانات التي تقيمها أذرع الاحتلال
- مهرجان القدس العالمي للسينما
- مهرجان «إسرائيل» للثقافة
- مهرجان «أوتوفود»
- مهرجان الأنوار في القدس
- مهرجان «شيش بيث»
- مهرجان ساحات المبدع
- مهرجان الطعام في جبل المكبر
- مهرجان الخمر في مقبرة مأمن الله التاريخية
- الأماكن التي تستهدفها هذه المهرجانات، والتركيز على المواقع التاريخية
- الدعم المرصود لهذه المهرجانات
- الأماكن التي تستهدفها هذه المهرجانات، والتركيز على المواقع التاريخية
- استقرار الآثار المترتبة عليها من حيث الرواية والحضور
- سعي الاحتلال إلى تنظيم مهرجانات في الشطر الشرقي من مدينة القدس لمهرجانات والتطبيع الثقافي عربيًا وفلسطينيًا

الورقة الثامنة :

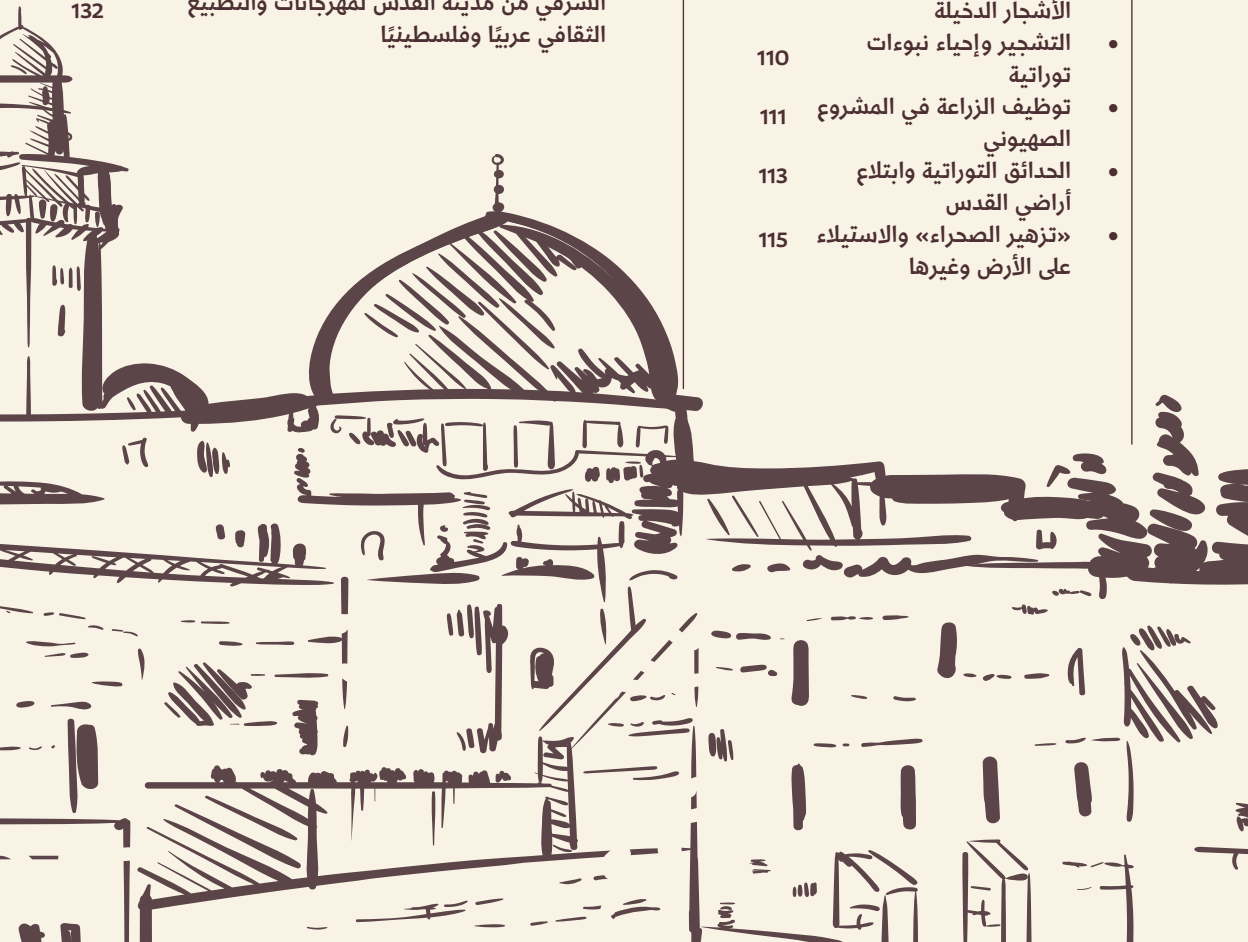
«التهويد الأخضر»:

استخدام الغابات

والحدائق في تهويد

القدس المحتلة

- تمهيد
- من البدايات إلى ملايين الأشجار الدخيلة
- التشجير وإحياء نبوءات توراتية
- توظيف الزراعة في المشروع الصهيوني
- الحدائق التوراتية وابتلاع أراضي القدس
- «تزهير الصحراء» والاستيلاء على الأرض وغيرها



كلمة بين يدي الكتاب

لم يعد الصراع على القدس يقتصر على خطوط تماسٍ عسكرية أو نزاعٍ على بقعة جغرافية، بل تحوّل إلى حرب وجودية شاملة، يسعى فيها الاحتلال الصهيوني إلى تصفية الهوية، وتفكيك النسيج الحضاري للمدينة، عبر مشاريع تهويدية ممنهجة ومتوازية. إنّ هذا الكتاب، بمحاوره التسعة، ليس مجرد توثيق لجولات العدوان، بل هو محاولة لتشريح الاستراتيجيات التهويدية العميقة التي تهدف إلى ترسيخ أطول بقاء ممكن لكيان الاحتلال، وإزالة كلّ ما يمثل تهديدًا للرواية الصهيونية.

لقد كشفت الأوراق الأولى في هذا الكتاب أن استهداف المسجد الأقصى في ظلال حرب الإبادة على غزة قد تجاوز السقوف المعهودة، بدءًا من اقتحامات الأقصى المصحوبة باعتداءات صارخة تهدف إلى تأسيس معنويٍّ للمعبد المزعوم، ومرورًا بمشاركات رسميَّة في اقتحامه والعدوان عليه، وتضييق أمنيٍّ إسرائيليٍّ يبتغي تحويل المسجد الأقصى من مسجدٍ جامعٍ إلى «مصلّى» مغيّبٍ عن دوره الريادي، وتكميم أفواه خطباء الأقصى بمنع الدعاء لغزة وذكر الإبادة الصهيونية فيها.

ويعالج الكتاب معضلة تآكل «الوصاية» الأردنية على الأقصى، متسائلًا عن دورها وجذورها أمام تصاعد العدوان الصهيوني على عصب حماية الأقصى من الحراس، ومُستشرفًا المستقبل الضبابي لهذا الدور في ظل السيطرة الأمنية الصهيونية المطلقة، واستهداف عمل دائرة الأوقاف الإسلامية. ويُفرد الكتاب مقاربة خاصة لظاهرة اقتحامات «السياح» للمسجد الأقصى، بوصفها أداة لتكريس السيطرة وتصعيد العدوان عليه، ويوضح أهداف الاحتلال من إشراك المزيد من السياح في هذه الاقتحامات، ويرصد الانعطاف الجديدة في أعدادهم التي باتت تُشكّل جزءًا لا يتجزأ من مخطط تهويد الأقصى.

يتمدد التهويد ليشمل الجوانب الديموغرافية والثقافية والبيئية. فعلى صعيد الوجود المسيحي، يسلط الكتاب الضوء على استهداف الوجود المسيحي في القدس المحتلة،

عبر تراجع أعدادهم، وتسريب أملاك الكنائس، وابتكار أدوات ابتزازٍ جديدة كضريبة «الأرنونا».

ويتطرق الكتاب إلى آليات التهويد العمراني والبصري، كالتغيير المعماري والعمراني عبر المشاريع العملاقة، كالقطار الهوائي والمترو وأبراج ركن السيارات، التي تهدف إلى تغيير وجه المدينة بالكامل. ويوازي ذلك تزييف أسماء معالم القدس وشوارعها، في محاولة لفك الارتباط بين المكان والذاكرة، وترويج الرواية اليهودية المكذوبة.

يتميز الكتاب بتسليط الضوء على ما يسميه المؤلف «التهويد الأخضر»، وهو استخدام الغابات والحدائق التوراتية في ابتلاع أراضي القدس، وتوظيف التشجير في ذلك، وإحياء نبوءات توراتية مرتبطة بالتشجير؛ لإنشاء «قدس جديدة» تتنكر لتاريخها العربي والإسلامي والإنساني، ويتوقف الكتاب عند مسار «التهويد الخفي» الذي يستهدف الهوية عبر المهرجانات والحفلات (مهرجانات السينما والأنوار والخمور)، مُركِّزاً على محاولات الاحتلال البائسة لفرض التطبيع الثقافي على المقدسيين.

إنَّ هذا الكتاب أشبه بخريطة كاشفة لجوانب خطيرة من استراتيجيات تهويد القدس والأقصى، وإنَّ فهم آليات التصفية الصهيونية في القدس هي الخطوة الأولى نحو تحصين هويتها، وإنقاذها، ودعم صمود أهلها. وقد وُفِّق المؤلف المختصُّ بشؤون القدس، والباحث في مؤسسة القدس الدولية الأستاذ علي إبراهيم، إلى تقديم مادة جامعة، وموثقة، ومركزة تنمُّ عن سعة اطلاع، ومعرفة عميقة ومتعددة الأبعاد بشؤون القدس ومخططات تهويدها. ولا شكَّ في أنَّه بهذا العمل المنهجيِّ قدَّم خدمة للباحثين والمهتمين بشؤون القدس والأقصى، وللمدينة الأسيرة قبل ذلك، وأرسل رسائلَ ضمنيَّة تفيد أنَّ مواجهة هذا الزخم العدواني الصهيوني لا تكون إلا بتجديد إرادة نصره القدس ومواجهة المشروع الصهيوني، والانطلاق على بصيرة في ميادين العمل المختلفة.

هشام يعقوب

رئيس قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية

المقدمة

تتعرض مدينة القدس المحتلة، وفي قلبها المسجد الأقصى المبارك، إلى موجات متصاعدة من التهويد، وتشهد السنوات الماضية واحدة من أخطر هذه الموجات منذ احتلال مدينة القدس في عام 1967، إذ يسعى الاحتلال وأذرعته المختلفة إلى المضي قدمًا في مختلف مشاريع التهويد والأسرلة، ويحاول من خلالها فرض هيمنته الشاملة على المكان والذاكرة والرواية، ومختلف أوجه الحياة في المدينة المحتلة، مسخرًا مؤسساته السياسية والأمنية والدينية والثقافية، في سياق إعادة تشكيل هوية مدينة القدس بما يخدم رؤيته التوراتية، وتحقيق غاياته في تحويل المدينة إلى عاصمته الموعودة.

يحمل هذا الكتاب عنوان «استراتيجيات تهويد القدس والأقصى: مقاربات في السياسات الإحلالية الديموغرافية والدينية والثقافية والبيئية»، ويضم تسع أوراق بحثية متخصصة، ترصد عددًا من مسارات تهويد القدس ومسجدها الأقصى المبارك، وتُحلّل هذه المسارات بشيء من التفصيل، مدعمة بالأرقام والإحصائيات ذات الصلة. وتغطي هذه الدراسات تسعة محاور، تبدأ من العدوان الممنهج على المسجد الأقصى ومكوناته البشرية الإسلامية، مرورًا بتحويل «السياحة والسياح» إلى واحدة من أدوات السيطرة على المسجد، ورفع حجم العدوان عليه، إلى جانب سعي الاحتلال إلى تكميم أفواه الخطباء وأئمة المسجد، وخاصة بالتزامن مع حرب الإبادة في غزة، وتآكل الوصاية الأردنية على المسجد، واستقراء أوجه هذا التآكل، واستهداف الوجود المسيحي في المدينة المحتلة، وصولًا إلى التهويد المعماري والبصري والعمراني، وتزييف أسماء المعالم

والشوارع في القدس المحتلة، وما يتصل باستغلال البيئة والحدائق والغابات في خدمة المشروع الاستيطاني، وأخيرًا يستعرض واحدًا من أوجه التهويد الخفي عبر المهرجانات والحفلات.

وتسعى هذه المجموعة البحثية إلى تقديم قراءة معمقة في أدوات الاحتلال الإحلاليّة، بما يتيح فهمًا أدقّ لجوانب مهمة من الصراع في القدس المحتلة، وخاصة ما جرى في القدس والأقصى في أثناء حرب الإبادة على قطاع غزة، إضافة إلى تسليط الضوء على الارتباط ما بين العدوان على الأقصى والعدوان الشامل على الشعب الفلسطيني في غزة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ما تقدمه هذه الأوراق من المعطيات والرؤى والتحليل، يسهم في إبراز أوجه مخفية في التهويد، وفهم التطورات التي طرأت على المشروع الصهيوني في القدس المحتلة، وكيف يُدار هذا المشروع في مجالات متنوعة، ما بين التهويد الديموغرافي والديني والثقافي والعمراني والبيئي والاستيطاني وغيرها، مستخدمًا أدوات غير عسكرية، لكنها لا تقلّ خطورة عن الجدران والأسلاك، والأسلحة، فالمعركة على القدس تضم في شموليتها الحرب على الحجر، والبشر، والذاكرة، والهوية، والعمران، وغير ذلك.

والله وليّ التوفيق

علي إبراهيم

باحث في قسم الأبحاث والمعلومات
في مؤسسة القدس الدولية

الورقة الأولى

استهداف المسجد الأقصى في ظلال حرب الإبادة في غزة



يشكل المسجد الأقصى نقطة الصراع الأهم مع الاحتلال وأذرعه في القدس المحتلة، إذ يعمل الأخير على استهدافه بشكل مباشر في سياق تهويد المدينة المحتلة وتغيير هويتها، من خلال جملة من الأدوات والسياسات التهودية المختلفة، وتسعى أذرع الاحتلال المتطرفة إلى تحويل الوجود اليهودي في الأقصى، من وجود مؤقت إلى وجود دائم، وما ينجم عن تثبيت هذا الوجود من إزالة الوجود البشري الإسلامي من المسجد، والذي يشكل الأداة الأولى لعرقلة مخططات الاحتلال، وصد اعتداءاته المتكررة على الأقصى، ومع كل عدوانٍ تستطيع أذرع الاحتلال من خلالها إضعاف الوجود الإسلامي داخل الأقصى، تسجل في المقابل نقطة تدعم الوجود الاستيطاني داخله، وما يرافق هذا الوجود، من أداء للطقوس العلنية، ومطالبات أخرى تتصل بأوقات الاقتحامات، وإدخال الأدوات الدينية اليهودية وغيرها.

ومع تنامي أطماع المنظمات المتطرفة في السيطرة على المسجد الأقصى، وتعزيز علاقاتها السياسية والأمنية، واستخدام هذه العلاقات في رفع مستوى الاعتداء على المسجد ومكوناته البشرية، شهدت السنوات الماضية تصاعداً في استهداف الأقصى ومكوناته البشرية، فقد استهدفت أذرع الاحتلال الوجود الفعلي البشري المتمثل بالمصلين والمرابطين، وعملت على تحجيم الوجود الإداري الذي يُشرف على المسجد ويعتني بشؤونه، وقد شهد العامان الماضيين بالتزامن مع حرب الإبادة في قطاع غزة، ازدياداً في تغول المحتل ومنظّماته المتطرفة، وكان في قلب هذا التغول، الاستهداف المستمر للقدس عامة وللمسجد الأقصى المبارك على وجه الخصوص، وقد تعرّض الأخير إلى تصعيدٍ ممنهج منذ السابع من أكتوبر عام 2023، طال المسجد ومكوناته البشرية وإدارته من قبل الأوقاف الإسلامية، والتي بدأت بتشديد القيود الأمنية، وتكثيف حجم الوجود اليهودي داخل الأقصى، وازدياد الاقتحامات السياسية للمسجد، وربط الإبادة في غزة، بتدنيس المسجد بشكلٍ مستمر، وسوى ذلك من قضايا وتفاصيل.

وتقدم هذه الورقة إطلالة على أبرز الاعتداءات التي طالت المسجد الأقصى المبارك، مركزة على العدوان المتنامي منذ 2023/10/8 وحتى اليوم، وكيف عملت «منظمات المعبد» على الاستفادة من هذا العدوان لتحقيق قفزات في استهداف المسجد ومكوناته البشرية وما يتصل بهذه التطورات من معطيات وملاحظات وإحصائيات.

أولاً: اقتحامات الأقصى



مئات المستوطنين في أثناء اقتحامهم المسجد الأقصى في ثالث أيام «عيد الفصح»
في 2025/4/15

لم يعد العدوان على الأقصى يقتصر على اقتحامه بشكلٍ شبه يوميٍّ، من قبل مجموعاتٍ متفرقة من المستوطنين، بل شهد في السنوات الماضية تصاعداً محموداً في حجم العدوان على المسجد، وخاصة أداء الطقوس اليهودية العلنية في مواضع مختلفة من المسجد، وإدخال الأدوات الدينية اليهودية إلى المسجد، وسعت أذرع الاحتلال إلى تكثيف جهودها لرفع حدة العدوان إن من حيث الكثافة أو الحجم. وعلى إثر عملية «طوفان الأقصى» اتسم سلوك الاحتلال بحالة من الانتقام، والإصرار على أن حسم المعركة في غزة يستوجب حسمها في المسجد الأقصى، من خلال جملة من الاعتداءات.

ومع استمرار القيود المختلفة أمام أبواب المسجد الأقصى، ومحاولات استهداف العنصر البشري الإسلامي، شهد عامان من العدوان تكثيفاً للاقتحامات، وما

تشهده من تدنيس، وقد بلغ أعداد مقتحمي الأقصى ما بين 1 تشرين الأول / أكتوبر 2023 و1 تشرين الأول / أكتوبر 2025 نحو 123252 من المستوطنين والطلاب اليهود وعناصر الاحتلال الأمنية، وهو رقم استثنائي كبير، يدل على حجم العدوان على المسجد، وعلى قدرة أذرع الاحتلال المتطرفة في حشد أعداد كبيرة من المستوطنين للمشاركة في هذه الاقتحامات. وقد انسحب التصعيد على إصدار قرارات الإبعاد، فبحسب مصادر فلسطينية أصدرت سلطات الاحتلال خلال عامين نحو 771 قرار إبعاد بحق المقدسيين، من بينهم عدد كبير من قرارات الإبعاد عن الأقصى¹.

وفي استقراء لسـلوك الاحتلال وأذرع المتطرفة، فإنها حرصت على أمرين، الأول، تحقيق قفزات في أعداد مقتحمي الأقصى ففي شهر تشرين الأول / أكتوبر 2024 اقتحم الأقصى 10131 مستوطناً، بالتزامن مع عيد من الأعياد العبرية، وفي شهر نيسان / إبريل 2025 والذي شهد اقتحامات عيد «الفصح»، اقتحم المسجد نحو 10090 مستوطناً، وهو



وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير يشارك في اقتحام الأقصى في 2025/5/26

ثاني شهر بعد اندلاع العدوان يتجاوز فيه عدد المقتحمين عتبة عشرة آلاف مقتحم، وفي شهر تشرين الأول / أكتوبر بالتزامن مع «عيد العرش»، اقتحم الأقصى نحو 7119 مستوطناً. أما الثاني، فهو تصعيد إدخال الأدوات والألبسة إلى المسجد الأقصى، وما يرافق الاقتحامات من أداء متزايد للطقوس العلنية وبشكل جماعي، يشكل قاعدة ينطلق منها المستوطنون لتصعيد العدوان على المسجد، ففي السنوات الماضية يتحول أي اعتداء يقوم به المستوطنون في الأقصى إلى جزء من سلوكهم لاحقاً، ويصبح أحد «الحقوق» المكتسبة بفعل الأمر الواقع، وفرض الوجود اليهودي في الأقصى بالقوة، وهو ما يعني أن المسجد سيشهد مزيداً من التطورات في الفترة القادمة.

1. من إحصاء قسم الأبحاث والمعلومات، تقارير حال القدس وعين على الأقصى.

وانسحب تصاعد مقتحمي الأقصى على الاقتحامات السياسية، والتي تشكل صورة من تماهي السياسيين الإسرائيليين مع أطروحات «منظمات المعبد» ومخططاتها تجاه المسجد الأقصى، ويمكننا التركيز على عددٍ من المستويات، أولها المشاركة المباشرة من أعضاء «الكنيست» والوزراء في حكومة الاحتلال في اقتحام الأقصى، والاستفادة من الأعياد اليهودية لحشد المزيد من هذه المشاركات، وما يرافق هذه الاقتحامات من تحريض مباشر ضد العنصر البشري الإسلامي، والمطالبة المتكررة بإنهاء دور دائرة الأوقاف الإسلامية.

وقد شهدت أشهر عام 2025 تصاعدًا غير مسبوق في عدد الاقتحامات السياسية للأقصى وكثافتها، فقد بلغت ما بين 2025/1/1 و2025/10/15 نحو 22 اقتحامًا، وهو واحدٌ من أعلى السنوات، ففي عام 2024 شهد المسجد 9 اقتحامات من قبل الساسة في دولة الكيان، ويشكل هذا المعطى أحد أبرز مؤشرات تصاعد العدوان على المسجد، وما يترتب على هذه الاقتحامات من نتائج مرتبطة بترسيخ أداء الطقوس العلنية، والسماح بالرقص والغناء بقرارات مباشرة من المستوى السياسي الإسرائيلي، ومن أبرز مقتحمي الأقصى من السياسيين وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، ووزير النقب والجليل يستحاق فاسرلاوف (القوة اليهودية)، وعددٌ من أعضاء «الكنيست» هم عميت هليفي (ليكود)، وأريئيل كيلنر (ليكود)، وتسيفي سوكون (القوة اليهودية)، ويتسحاق كروزر (القوة اليهودية)¹.

1. علي إبراهيم، المسجد الأقصى في مهداف سياسة الاحتلال: قراءة في تصاعد المشاركة الرسمية في اقتحامات الأقصى في عام 2025، موقع مدينة القدس، 2025/10/16. <https://qii.media/articles/1384>

في شهر تشرين الأول /
أكتوبر 2024 اقتحم الأقصى

10131
مس تو

أصدرت سلطات الاحتلال
خلال عامين نحو

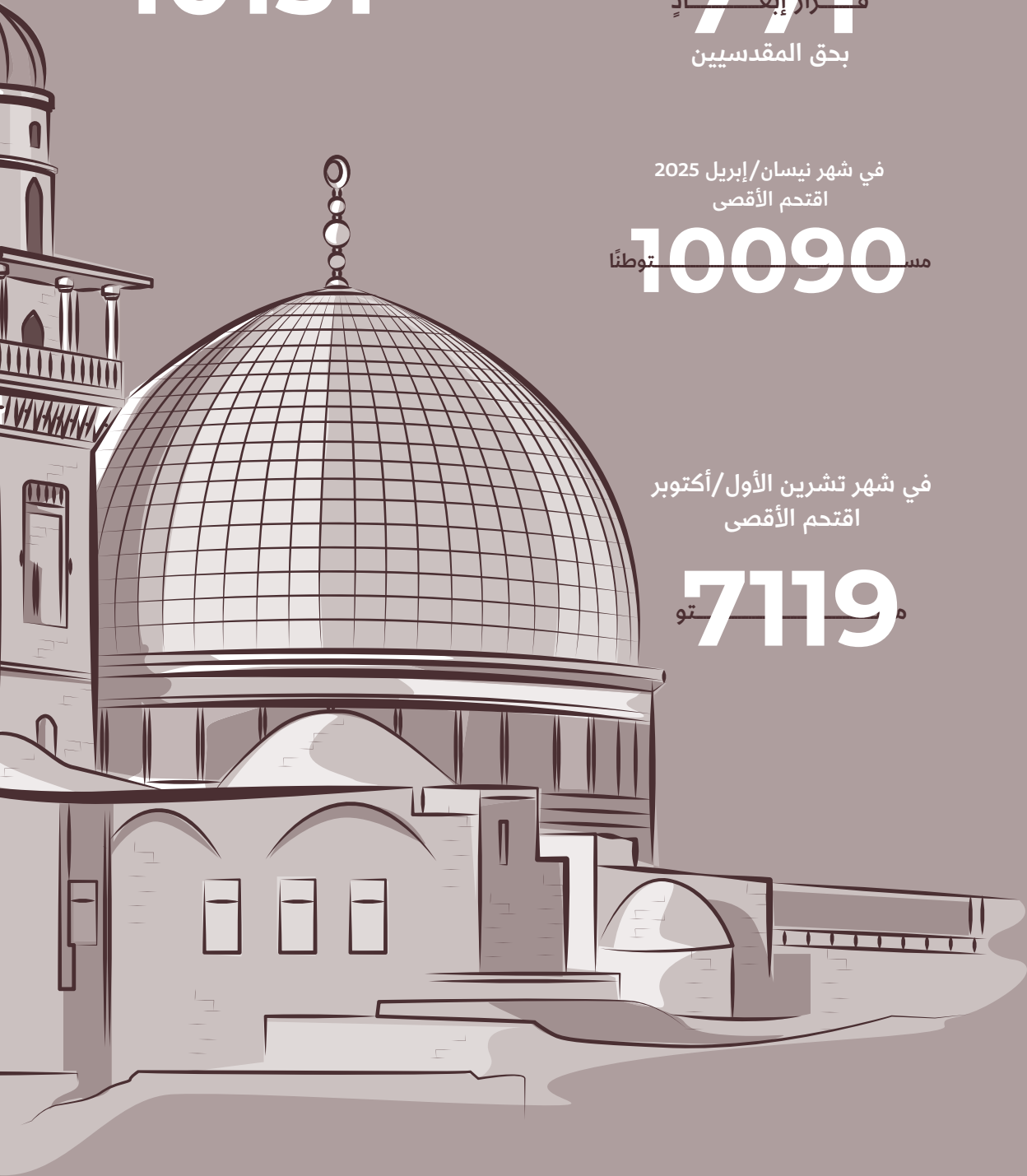
771
قرار إبعاد
بحق المقدسيين

في شهر نيسان / إبريل 2025
اقتحم الأقصى

10090
مس توطناً

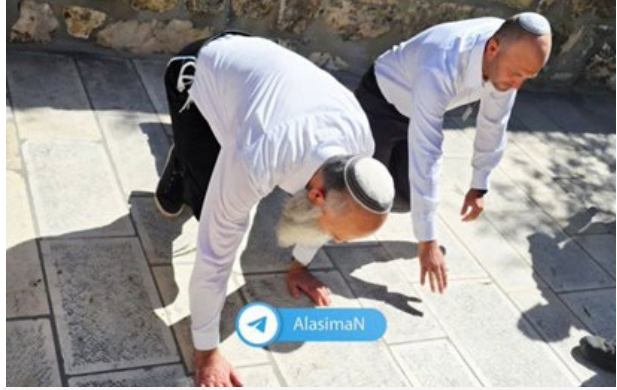
في شهر تشرين الأول / أكتوبر
اقتحم الأقصى

7119
مس تو



ثانيًا: تصاعد استراتيجية «التأسيس المعنوي للمعبد»

منذ عام 2019 رسخت أذرع الاحتلال التهودية وفي مقدمتها «منظمات المعبد» نقل الطقوس اليهودية إلى الأقصى، في سياق تعاملها معه على أنه «المعبد» المزعوم، وشكلت هذه المرحلة ما يُسمى بـ «التأسيس المعنوي للمعبد»، وجاء تصاعد هذه الاستراتيجية على أثر عدم تحقيق أذرع الاحتلال أي خطوات مؤثرة وواضحة في سياق مخططي التقسيم الزمني، والذي اصطدم باستمرار حالة الرباط، على الرغم من مختلف الإجراءات التي طبقها الاحتلال، والتقسيم المكاني الذي عرقلته هبة باب الرحمة، وما هو ما جعل «التأسيس المعنوي للمعبد»، العنوان الأبرز في العدوان على الأقصى في الأعوام الماضية.



رئيس لجنة الداخلية في «الكنيست» إسحاق كرويزر يؤدي «السجود الملحمي» داخل الأقصى برفقة والده الحاخام يهودا كرويزر

عملت هذه المنظمات المتطرفة على فرض الطقوس اليهودية العلنية من خلال مسارين، الأول من خلال تكريس أداء كل الطقوس التوراتية التي تؤدي في مختلف كُنف العالم إلى المسجد الأقصى

بوصفه «المعبد» بحسب زعمهم، أما المسار الثاني، ظهر عبر إحياء ما اندثر من الطقوس التوراتية، وخاصة تلك المرتبطة بـ «المعبد»، ولا تتم بحسب المعتقدات اليهودية إلا في «المعبد»، ومن أبرزها إحياء طبقة «كهنة المعبد»، وتنفيذ طقس تقديم «القرايين» بشقيها الحيواني والنباتي، وأخيرًا «السجود الملحمي» الكامل، وتتصاعد هذه الطقوس في الشكل والكثافة بالتزامن مع الأعياد اليهودية، والمناسبات الإسرائيلية المختلفة.

وعلى أثر تصاعد تطبيق استراتيجية «التأسيس المعنوي للمعبد»، استطاعت

أذرع الاحتلال المتطرفة نقل مختلف الطقوس اليهودية إلى الأقصى، ولم يبق منها حقيقة إلا تقديم «القرايين» واستطاعت أذرع الاحتلال تثبت أداء هذه الطقوس جزءاً من العدوان شبه اليومي على الأقصى، إذ لا يكاد يخلو منها أي اقتحام لباحات المسجد، وفي استقراء لمشهدية العدوان على المسجد يقوم المستوطنون باقتحام المسجد وهم حفاة الأقدام، في سياق التعامل مع المكان على أنه «المعبد» المزعوم، إضافةً إلى ارتداء لباس «كهنة المعبد»، وفي سياق هذا الفعل يُعدّ «السجود الملحمي» على ثرى الأقصى فردياً وجماعياً، أبرز هذه الطقوس، بل في الأشهر الماضية كشفت مقاطع مصورة عن مشاركة أعضاء في «الكنيست» الإسرائيلي في أداء هذا الانبطاح، ومنها في 2025/4/17 حيث أدى عضو «الكنيست» تسيفي سوكون «السجود الملحمي» قرب مصلى قبة الصخرة . وفي 2025/10/8 أدى رئيس لجنة الداخلية في «الكنيست» إسحاق كرويزر «السجود الملحمي»، برفقة والده الحاخام المتطرف يهودا كرويزر¹.

أما النفخ في البوق «الشوفار»، يتركز في «رأس السنة العبرية» وما يتبعها من موسم العدوان على الأقصى في أعياد «الغفران والعرش»، ويُعدّ محطة مفصلية في العدوان على الأقصى، إذ يشير النفخ في «الشوفار» بحسب معتقداتهم إلى أنه بدء مرحلة جديدة من الزمن، وتنظر إليه «منظمات المعبد» على أنه الفاصل ما بين زمنين «زمان هويته الإسلامية الذي يتوهمون أنه انتهى وزمان، تهويده الذي يزعمون أنه بدأ»، وعلى الرغم من ارتباطه برأس السنة العبرية فإن المستوطنين -وعلى غرار العديد من هذه الانتهاكات- يقومون به خارج هذه المناسبة، وآخرها في 2025/8/25، عندما نفخ حاخام بـ«الشوفار» بحماية عناصر الاحتلال الأمنية².

وتشهد اقتحامات الأقصى جملةً من الطقوس التعبدية اليهودية، من بينها أداء طقوس «بركات الكهنة»، وطقس «الموصاف» قرب مصلى باب الرحمة، وقراءة أسفار من التوراة، بشكلٍ فرديٍّ وصوتٍ عالٍ، إضافةً إلى القراءة من الكتب الدينية اليهودية، وما يتصل بهذه الطقوس يحاول المستوطنون إدخال الأدوات الخاصة بهذه الطقوس، على غرار لفائف التوراة، وشال «طاليت»، وملابس التوبة والكهنة، ولفائف «التفيلين» وغيرها.

1. هشام يعقوب (محرر) وآخرون، عينٌ على الأقصى، التقرير التاسع عشر، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2025، ص 115.

2. شبكة قدس الإخبارية (إكس)، 2025/10/8، <https://x.com/quds/status/1975850481286332586>.

ثالثاً: محاولات تقديم «القربان» الحيواني في الأقصى

عملت أذرع الاحتلال خلال السنوات الماضية على محاكاة تقديم القرابين، في سياق التدريب على هذه الطقوس قبل انتقالها إلى الأقصى، ويشهد عيد «الفصح» العبري دعوات مستمرة من قبل المنظمات المتطرفة لتقديم القرابين، وجلبها حية إلى البلدة القديمة، وشهدت بعض هذه الدعوات الإعلان عن مكافآت سخية لمن يستطيع تقديمه في الأقصى.

فقبل حلول عيد «الفصح» العبري دعت منظمة «عائدون إلى جبل المعبد» أنصارها إلى الاستعداد لمحاولة ذبح «قربان الفصح» داخل الأقصى أو على أبوابه قبل حلول العيد بأسبوع، لـ «تحقيق وصايا التوراة في الوقت المناسب»، وشجعتهم على الحضور إلى البلدة القديمة برفقة القربان، في محاولة لتنفيذ هذه الطقوس في الوقت المحدد، وشهدت أيام «الفصح» محاولات إدخال قربان حي، إلا أنها لم تنجح. وعلى أثر هذا الفشل المرحلي، استمرت المحاولات خارج أيام العيد، ففي 2025/5/12 بالتزامن مع عيد «الفصح العبري الثاني»، نجح مستوطنون في إدخال «قربان» حي إلى داخل الأقصى، عبر باب الغوانمة، وأشارت المعطيات إلى أنهم اختاروا هذا الباب، لكونه لا يشهد عادة وجوداً بشرياً كثيفاً، واستطاع حينها أحد المسنين المقدسيين التصدي لهذه المحاولة، ومنع المستوطنين من إدخاله بمساعدة عددٍ من حراس الأقصى، وعلى أثر انكشاف محاولة إدخال «القربان»، تدخلت شرطة الاحتلال وأخرجت المستوطنين من الأقصى¹.

ولم تقف هذه المحاولات عند هذا الحدّ، فلم يعد «الفصح» هو المحطة الوحيدة «للقربان»، فخلال «عيد الأسابيع/الشفوعات» في 2025/6/2، تمكن عددٌ من المستوطنين من الفرار باتجاه قبة الصخرة وبحوزتهم جزء من «قربان»

1. عيّن على الأقصى، التقرير التاسع عشر، مرجع سابق، ص 123-124.

مذبوح تقطر منه الدماء، إلا أن حراس الأقصى تمكنوا من منعهم، وأغلقوا باب المصلى قبل وصولهم إليه، ومن بعدها قامت شرطة الاحتلال بإخراجهم من الأقصى، وفي المعتقد اليهودي يُعدّ صحن قبة الصخرة وقبة السلسلة تحديداً، مكان «المذبح» المزعوم¹.

رابعاً: تحويل الأقصى من مسجد كل فلسطيني إلى «مصلى» البلدة القديمة

بدأت قوات الاحتلال بتنفيذ إجراءات انتقامية مباشرة على أثر انطلاق معركة «طوفان الأقصى»، وهو ما يُعدّ جزءاً من «العقاب الجماعي» الذي تطبقه سلطات الاحتلال، وهو ما يُشير إلى إدراك الاحتلال إلى موقع الأقصى في هذه المعركة، وبدأت اعتداءات الاحتلال في 2023/10/8 إذ شهدت أبواب الأقصى استنفاراً أمنياً كبيراً، واعتدت قوات الاحتلال على المصلين وموظفي الأوقاف، وفتشت شرطة الاحتلال حراس الأقصى بطريقة مهينة، وأجبرت عدداً منهم على خلع جلّ ملابسهم، وأوقفتهم شبه عراة، ومنعت عدداً من موظفي الأوقاف من فتح مكاتبهم تحت التهديد، واحتجزت أحد حراس الأقصى داخل المقبرة قرب سور الأقصى، وفتشته تفتيشاً عارياً، إضافةً إلى الاعتداء على واحدة من موظفات الأوقاف³.

ويُشير هذا العدوان إلى فرض قوات الاحتلال حصاراً على الأقصى ومكوناته البشرية، وهو ما بدأت مباشرة الشرطة الإسرائيلية، ففي الأشهر التي تلت بداية العدوان على غزة، عملت قوات الاحتلال على فصل البلدة القديمة في القدس المحتلة عن باقي مناطق المدينة، من خلال إجراءات مشددة وحواجز أمنية، أمام أبواب الأقصى والبلدة القديمة، وفي الطرق المؤدية إليهما، ومن

1. المرجع نفسه، ص 126-127.

2. الجزيرة نت، 2023/10/8. <https://tinyurl.com/4fjmesnb>

3. القدس البوصلة (نابجرام)، 2023/10/8. 32360. <https://t.me/alqudsalbwalah>

خلال تتبع أعداد المصلين في تلك المدة، شهد المسجد الأقصى محاولة لتحويله من المسجد الجامع لكل فلسطيني قادرٍ على الوصول إليه، إلى مسجد البلدة القديمة فقط، فقد كانت قوات الاحتلال تمنع الفلسطينيين من خارجها من الدخول إليها، وبطبيعة الحال من الوصول إلى الأقصى، وهو ما أثر بشكل واضح على أعداد المصلين، خاصة تزامنها مع تشديد القيود العمرية.

ويُعدّ يوم الجمعة أنموذجاً لهذه القيود، فمن خلال استقراء أعداد المصلين في تلك الفترة، أدت إجراءات الاحتلال العقابية إلى انخفاض أعداد المصلين من متوسط 70 ألف مصلٍ في الجمع الاعتيادية قبل 2023/10/8، إلى نحو 5 آلاف مصلٍ بعد انطلاق العدوان على القطاع، ووصل في 2023/11/10 إلى 4 آلاف مصلٍ، وفي 2023/12/1 إلى نحو 3500 مصلٍ فقط، وأشارت مصادر مقدسية إلى أنه عدد المصلين الأقل في السنوات الماضية ما عدى القيود التي فرضت إبان جائحة كورونا. ومنذ الجمعة الـ 15 من العدوان في 2024/1/19 ارتفعت أعداد المصلين تدريجياً، ومع اقتراب شهر رمضان في عام 2024، عادت أعداد المصلين بالارتفاع يوم الجمعة بشكلٍ تدريجي، خشية الاحتلال من تفجر الأوضاع في المدينة المحتلة، وتراوحت أعداد المصلين آنذاك ما بين 30 ألفاً و50 ألف مصلٍ، وهو أقل من متوسط أعداد المصلين في الجمع قبل بداية العدوان.

ووصل في 2023/11/10 إلى

4 آلاف مصلٍ

وفي 2023/12/1 إلى نحو

3500

مصلٍ فقط



انخفاض أعداد المصلين من متوسط

70

ألف مصلٍ في الجمع الاعتيادية قبل 2023/10/8

إلى نحو 5

آلاف مصلٍ بعد انطلاق العدوان على القطاع

خامسًا: ربط العدوان على الأقصى بحرب الإبادة في غزة



جنود من لواء «الإسكندروني» اقتحموا الأقصى في 2024/8/2 على أثر عودتهم من حرب الإبادة في غزة

سعت «منظمات المعبد» منذ انطلاق العدوان على غزة إلى ربط ما يجري من قتلٍ وتدميرٍ ومجازر بتحقيق نبوءات بناء «المعبد»، بل رُوّجت «منظمات المعبد» بين جمهورها بأن الانتصار في غزة سيؤدي إلى بناء «المعبد» من خلال منشورات وتصاميم تظهر دبابة إسرائيلية وفي الأفق «المعبد» المزعوم، ورصد تقرير حال القدس السنوي لعام 2024 عشرات النماذج التي ربطت ما بين العدوانين، والتي تنوعت ما بين تأيين قتلى الاحتلال خلال العدوان البري في القطاع داخل الأقصى، ومشاركة أعضاء «منظمات المعبد» كجنودٍ في صفوف قوات الاحتلال في القطاع، وارتداء بعض المقتحمين اللباس العسكري، قبل توجيههم للاحتاق بالخدمة العسكرية ضمن الوحدات المشاركة في العدوان، أو على أثر عودتهم من الخدمة العسكرية، ورسم صور «المعبد» داخل المنازل

المدمرة في غزة، ووضع الجنود المشاركين في المجازر رقعاتٍ قماشيةٍ عليها رسم «المعبد»، إضافةً إلى مشاركة عددٍ من عائلات أسرى الاحتلال لدى المقاومة في اقتحام الأقصى وغيرها.

ولم يقتصر ربط العدوان على الأقصى وبناء «المعبد» على غزة فقط، فمع دخول لبنان على خط المواجهة، تفاعلت المنظمات المتطرفة مع العدوان على لبنان، ففي 2024/9/18 شهد اقتحام الأقصى أداء المسستوطنين رقصاتٍ استفزازية، احتفالاً بتفجير أجهزة «البيجر» في مناطق لبنانية عديدة، وهذا ما أدى إلى ارتقاء عشرات الشهداء وإصابة آلاف اللبنانيين، وعلى أثر اغتيال الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، أدى مقتحمو الأقصى في 2024/9/29 رقصاتٍ استفزازية، وغنوا ووزعوا الحلويات².



ومما يؤكد أن الارتباط بين العدوانيين لم يكن سلوكاً فردياً، بل محاولة ممنهجة من قبل «منظمات المعبد» وأذرع الاحتلال الأخرى للتأكيد أن تصعيد العدوان على الأقصى هو ردٌّ على ما قامت به المقاومة من عملية بطولية كان المسجد الأقصى هو عنوانها المركزي، وأن باستطاعتها تجاوز الطوفان، ومن أبرزها تلك الدعوات التي أطلقتها المنظمات المتطرفة قبيل اقتحام ذكرى «خراب المعبد» في 2024/8/13، فقد دعت أنصارها إلى المشاركة في اقتحام المسجد مستخدمةً شعار «طوفان جبل المعبد»³، ولم تكتف بالتسمية فقط، بل أرفقت النص التالي في منشوراتها على وسائل التواصل: «سنظهر جبل المعبد، من تلوث الاسلام وثبتت لحماس والعالم أجمع أن جبل المعبد هو أقدس مكان بالنسبة لنا»، وقد استطاعت هذه المنظمات حشد نحو 2958 مستوطناً في هذه الذكرى، وهو رقم المقتحمين الأعلى للأقصى في يوم اقتحام واحد.

1. التقرير السنوي حال القدس 2024، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2025، ص 74-81.
2. علي إبراهيم، «منظمات المعبد» ما بين الاعتداء على الأقصى وربط العدوان على غزة ببناء «المعبد» المزعوم، عربي 21، 2024/2/12، <https://tinyurl.com/3kwac55r>.
3. التقرير السنوي حال القدس 2024، مرجع سابق، ص 79.
4. المركز الفلسطيني للإعلام، 2024/08/11/906052، <https://pallinfo.com/news/2024/08/11/906052/>، 11/8/2024.

سادسًا: قرارات رسمية وممارسات أمنية إسرائيلية لتصعيد استهداف الأقصى

لم يقف الانخراط الرسمي الإسرائيلي في العدوان على الأقصى عند الاقتحامات وعقد المؤتمرات، ومشاركة الشخصيات السياسية الإسرائيلية فيها فقط، فقد شهدت الأشهر الماضية تطورات تدلّ على مشاركة المستويين السياسي والأمني في العدوان على الأقصى، فقد سبق «الطوفان» العمل على مشروع قانون لتقسيم الأقصى مكانيًا، أعده عضو «الكنيست» عن حزب «الليكود» عميت هليفي، وعلى الرغم من عدم مضي الاحتلال به، فإن الأشهر اللاحقة شهدت جملة من التصريحات والقرارات، أو الممارسات الرسمية والأمنية لتصعيد الاعتداء على المسجد، وفي النقاط الآتية عددٌ منها:

- نشرت وسائل إعلام عبرية في 2024/4/17، بأن وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزارته، درسوا وضع تدابير تقنية تحت تصرف شرطة الاحتلال في محيط الأقصى، ويهدف هذا القرار إلى «تعزيز التحكم الإسرائيلي في المسجد الأقصى، وتوفير الحقوق الأساسية ومنع التمييز والعنصرية في المسجد»، وبحسب الوزارة فإنها تهدف إلى «تعزيز الحكم الإسرائيلي في الأقصى».

- في منتصف شهر أيار/مايو 2024 كشفت مصادر مقدسية أن الشرطة الإسرائيلية مددت أوقات اقتحام المستوطنين للأقصى نحو 15 دقيقة يوميًا، عبر فتح باب الاقتحامات قبل ربع ساعة، وهذا يعني أنها أضافت نحو 5 ساعات خلال الشهر. وخلال اقتحامات عيد «الفصح» العبري ما بين 12 و2025/4/19 قلصت شرطة الاحتلال الوقت الفاصل ما بين أفواج المقتحمين إلى عشرة دقائق، وهو ما أدى إلى فتح المجال أمام أعداد أكبر من المستوطنين للمشاركة في اقتحام الأقصى، فقد بلغ عددهم نحو 6866 مستوطنًا في هذا العام، مقارنةً بـ 4345 مستوطنًا في عام 2024، وأشار مراقبون إلى أنه العدد الأعلى لمقتحمي الأقصى خلال أحد الأعياد اليهودية.

- في 2024/8/27 أعلنت وزارة التراث في حكومة الاحتلال، عن إقامة «جولات إرشادية في الأقصى» ممولةً من حكومة الاحتلال، ورصدت من أجل هذه الجولات مليوني شيكل (نحو 558 ألف دولار).
- تعيين قائدٍ جديد للشرطة الإسرائيلية في القدس المحتلة، ففي 2024/9/13 عيّن بن غفير الضابط أمير أرزاني قائدًا للشرطة في القدس المحتلة، وكان أرزاني يشغل منصب الضابط المسؤول عن السماح بانتهاكات المتطرفين في الأقصى بعد بداية العدوان على غزة.
- في 2024/12/18 عقدت لجنة التربية والتعليم في «الكنيست» جلسةً خاصة لمناقشة إدراج «المعبد» ضمن المناهج التعليميّة، ونظمت الجلسة بدعم من عددٍ من «جماعات المعبد»، وانتهت بقرار يطالب وزارة التربية بتعزيز الوعي بـ«المعبد» ضمن المناهج الدراسية، وتكريسه جزءًا من «الهوية الوطنية».
- منذ السابع من أكتوبر 2023 ضاعفت شرطة الاحتلال تركيب كاميرات المراقبة في محيط الأقصى، ومن ذلك تركيب برج شاهق للاتصالات معزز بكاميرات المراقبة فوق الرواق الغربي للمسجد.
- في 2025/6/11 وبالتزامن مع اقتحام بن غفير للأقصى، رافقه خلال الاقتحام عددٌ من كبار ضباط شرطة الاحتلال، وبحسب مصادر عبريّة وبخ بن غفير عناصر من الشرطة، لأنهم رفضوا اقتحام مستوطنين وهم يغنون ويرقصون، وبحسب هذه المصادر وجاء التوبيخ على أثر «منع عناصر من الشرطة مجموعة من المستوطنين من الصعود إلى جبل المعبد وهم يغنون ويرقصون»، ونقلت هذه المصادر عن شهود عيان قولهم، إن بن غفير وصل بعد وقت قصير من منع دخول المستوطنين إلى الأقصى برفقة ضباط شرطة كبار، من بينهم المفوض العام داني ليفي وقائد منطقة القدس اللواء أمير أرزاني. وعلى أثر قرارات بن غفير هذه، شهد الأقصى منذ ذلك التاريخ تصاعدًا في أداء الرقص والغناء بصوتٍ عالٍ، من دون وجود أي تدخل من قبل شرطة الاحتلال.²

2. عيّن على الأقصى، التقرير التاسع عشر، مرجع سابق، ص 114.

منتصف شهر أيار/مايو 2024

الشرطة الإسرائيلية مددت أوقات اقتحام المستوطنين للأقصى نحو 15 دقيقة يوميًا، عبر فتح باب الاقتحامات قبل ربع ساعة، وهذا يعني أنها أضافت نحو 5 ساعات خلال الشهر.

2024/4/17

وزير الأمن القومي إيتamar بن غفير ووزارته، درسوا وضع تدابير تقنية تحت تصرف شرطة الاحتلال في محيط الأقصى، ويهدف هذا القرار إلى «تعزيز التحكم الإسرائيلي في المسجد الأقصى».

2024/8/27

أعلنت وزارة التراث في حكومة الاحتلال، عن إقامة «جولات إرشادية في الأقصى» ممولة من حكومة الاحتلال.

ما بين 12
2025/4/19 و

قلصت شرطة الاحتلال الوقت الفاصل ما بين أفواج المقتحمين إلى عشرة دقائق، وهو ما أدى إلى فتح المجال أمام أعداد أكبر من المستوطنين للمشاركة في اقتحام الأقصى.

2024/12/18

عقدت لجنة التربية والتعليم في «الكنيست»، جلسة خاصة لمناقشة إدراج «المعبد» ضمن المناهج التعليمية، ونظمت الجلسة بدعم من عددٍ من «جماعات المعبد».

2024/9/13

عينَ بن غفير الضابط أمير أرزاني قائدًا للشرطة في القدس المحتلة، وكان أرزاني يشغل منصب الضابط المسؤول عن السماح بانتهاكات المتطرفين في الأقصى بعد بداية العدوان على غزة.

السابع من أكتوبر 2023

ضاعفت شرطة الاحتلال تركيب كاميرات المراقبة في محيط الأقصى، ومن ذلك تركيب برج شاهق للاتصالات معزز بكاميرات المراقبة فوق الرواق الغربي للمسجد.

2025/6/11

وتجَّ بن غفير عناصر من الشرطة، لأنهم رفضوا اقتحام مستوطنين وهم يغنون ويرقصون وعلى أثر قرارات بن غفير هذه، شهد الأقصى منذ ذلك التاريخ تصاعدًا في أداء الرقص والغناء بصوتٍ عالٍ

الورقة الثانية

سياح في الأقصى! أداة لتكريس السيطرة وتصعيد العدوان



تتنوع الفئات التي تُشارك في اقتحامات المسجد الأقصى، من المستوطنين بفئاتهم المختلفة، وعناصر الاحتلال الأمنيّة، إضافةً إلى فئة «السياح»، التي تصاعدت مشاركتها في الاقتحامات خلال السنوات الماضية، على أثر انتزاع حق إدخالهم إلى المسجد من دائرة الأوقاف، ونقدّم في هذا المقال إطلالةً على تطور مشاركة هؤلاء في هذه الاقتحامات، وأبرز الاعتداءات التي قاموا بها، ودور فئاتٍ متطرفة منهم في تصعيد العدوان على المسجد. ومن الجدير بالذكر أن هؤلاء ينقسمون إلى عدة أقسام، فعلى الرغم من دخولهم إلى المسجد بحماية الاحتلال، فإن العديد منهم يشاركون في الاقتحام لأغراض السياحة فقط، وهو ما سنتحدث عن مخاطره لاحقًا، خاصة مع استحداث وظائف أدلاء يرافقون هؤلاء السياح، وهناك الفئات التي تؤمن بالفكر الصهيوني، وتنسجم مع أطروحات «منظمات المعبد» وهي الفئة التي تُشارك في العدوان على المسجد، وتتبنى أجندات «المعبد».

انتزاع صلاحية إدخال السياح من الأوقاف الإسلامية

شكل انتزاع صلاحية إدخال السياح إلى الأقصى جزءاً من فرض الاحتلال نفسه المتحكم بشؤون المسجد، فخلال «انتفاضة الأقصى» انتزعت شرطة الاحتلال هذا الحق من دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس في شهر آب/أغسطس 2003، فقد أوقفت دائرة الأوقاف إدخال السياح على أثر انطلاق انتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول/سبتمبر عام 2000، وجاء قرار إعادة إدخالهم من قبل حكومة الاحتلال في 2004/8/20، وأشار القرار إلى إعادة إدخال «اليهود والسياح الأجانب» إلى المسجد الأقصى، وكانت هذه الخطوة محاولة لتوسيع أعداد المقتحمين، فقبل القرار كان باب المغاربة يُفتح أمام أعداد محدودة من المستوطنين وخلال الأعياد اليهودية فقط.

وكانت أولى نتائج هذا الانتزاع عدم تطبيق سلطات الاحتلال لأي قيود على دخول السياح إلى الأقصى، فقد كانت دائرة الأوقاف تفرض شروطاً على السياح إن من حيث اللباس والهندام ومن يرافقهم في جولاتهم، فكانت الجولات تنظم ما بين الصلوات المفروضة، ويرافقهم أدلاء من الدائرة يقدمون الرواية الإسلامية للمسجد، وأهميته وقداسته، وبطبيعة الحال منع إدخال أي مواد تنتهك حرمة المسجد من الطعام والشراب، وما يتصل بوجود هؤلاء داخل المسجد من الحشمة وغطاء الرأس للسيدات، وتصرفاتهم والصور التي يلتقطونها في الأقصى. أما شرطة الاحتلال، فلم تضع أي قيود على السياح، ولم تراع هذه الضوابط، فتكررت اعتداءات السياح على قدسية المسجد ورمزيته، في سياق ترسيخ تعاملها مع ساحات الأقصى على أنها ساحات عامة أو ساحات أثرية في سياق مشروع اقتطاع أجزاء منها ضمن مخطط التقسيم المكاني، كما تقدّم للسياح الرواية المشوّهة حول «المعبد»، والحق اليهودي داخله.



سياح من الصين أمام باب المغاربة المحتل

وتفطنت «منظمات المعبد» لأهمية السياح وضرورة التأثير بهم، بالتوازي مع محاولة الشرطة تخصيص وظائف رسمية لأدلاء يرافقون السياح خلال جولاتهم في الأقصى، ففي نهاية عام 2019 دعت هذه المنظمات أنصارها إلى التقدم لشغل عددٍ من الوظائف التي أعلنت عنها شرطة الاحتلال، وكانت وظائف خاصة بـ«مستكشفين» مساعدين لعناصر الشرطة داخل الأقصى، وبحسب الإعلان تقتضي مهمة هؤلاء مرافقة المقتحمين والسياح، وتولي مهمة الإرشاد السياحي، وهو إرشادٌ يحمل مضامين دينية متعلقة بـ«المعبد» والتاريخ اليهودي المزور في القدس والأقصى¹.

أهداف الاحتلال من إسرائيل - المزيد من السياح في هذه الاقتحامات

تسعى أذرع الاحتلال إلى تحقيق جملةٍ من الأهداف من التحكم بدخول السياح إلى الأقصى، ومحاولة رفع عددهم عامًا بعد آخر، وهي أهداف تُسهم في نهاية المطاف في مشاريع تقسيم الأقصى زمنيًا ومكانيًا، إذ يُشكل فرض دخول السياح إلى المسجد جزءً من فرض اقتحامات المستوطنين اليهود للأقصى بشكلٍ شبه يوميٍّ، ويأتي سعي أذرع الاحتلال إلى إدخال مكونٍ غير يهوديٍّ كاملٍ إلى فرض المحاصرة على دائرة الأوقاف، أي أن الاحتلال يدير وجود اليهود والسياح في الأقصى، في مقابل حصر دور دائرة الأوقاف بإدارة الوجود الإسلامي فقط، وكلما استطاع الاحتلال توسيع حجم سيطرته وحضوره، انعكس ذلك مزيدًا من تقليص مساحات عمل الدائرة، لتصل إلى حالة من العجز تجاه أي عدوان تقوم به أذرع الاحتلال.

وفيما يتعلق بأعداد مقتحمي الأقصى من السياح، فقد تجاوز عددهم في عام 2019 أكثر من 800 ألف سائح، ويُعدّ حصر التعامل معهم من قبل الاحتلال وأذرعه هدفًا مهمًا للترويج لرواية الاحتلال تجاه الأقصى وفلسطين، وتضمين المدة الزمنية التي يقضيها السائح في الأقصى، جرعة مكثفة من تحميل الرواية المكذوبة عن «المعبد» والحق اليهودي في القدس، وصولًا إلى مجمل الصراع مع الاحتلال، إن كان السائح صهيونيًا أم لا، وهو ما تصاعد بشكل كبير مع دخول «منظمات المعبد» على خطّ تقديم الإرشادات للسياح، ومرافقتهم في جولاتهم، ما يفتح المجال لتبني هؤلاء لهذه الرواية، ونقلها إلى المزيد من الشرائح في بلدان السياح.

وفي سياق متصل بالأعداد، فتح المجال أمام السياح إلى مشاركة شرائح مختلفة فيها، وأركز على فئتين اثنتين، الأولى فئة الصهاينة الغربيين من غير المتدينين،

وهؤلاء يتناغمون مع الاحتلال وأطروحاته، وهي الفئة المسؤولة عن العديد من الاعتداءات الصهيونية التي شهدناها الأقصى من قبل السياح، على غرار إدخال الخمور وخرائط «المعبد»، والتقاط الصور الخليعة وغيرها. أما الفئة الثانية فهي فئاتٌ جديدة أصبحت تهتم بزيارة القدس، من أمثلة الوفود السياحية من الصين والهند.

وفيما يأتي أبرز الاعتداءات التي نفذها السياح في السنوات الماضية:

سائحان أجنيان في وضع مغل أمام مضلى قبة الصخرة



في 2019/3/28 نشرت مصادر فلسطينية صورة لسائحين أثناء تبادلهم القبلاات أمام قبة الصخرة المشرفة في المسجد الأقصى¹⁷.

في 2014/9/16 أدخلت سائحة خمراً إلى الأقصى، وقامت بتناوله.

في آب/ أغسطس 2022، شهد المسجد الأقصى التقاط سائحات ومستوطنات صوراً لهنّ على مواقع التواصل الاجتماعي بأوضاع غير ملائمة، ولباس غير لائق، ومن دون مراعاة حرمة الأقصى، إضافةً إلى أداء سائح رقصة (على غرار تحديات التيك توك)، وظهر في خلفية المقطع مضلى قبة الصخرة.

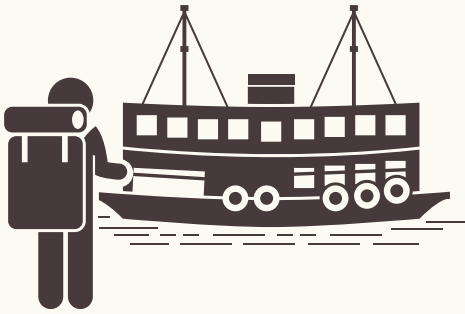
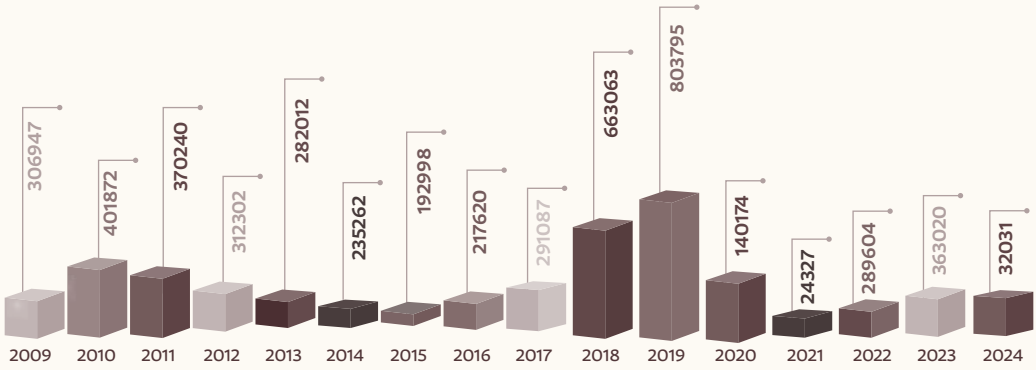


تطور أعداد السياح بحسب المصادر الإسرائيلية

شهدت السنوات الماضية محاولات لرفع أعداد السياح القادمين إلى القدس والأقصى، ففي عام 2017 أطلقت جهاتٌ إسرائيلية بالشرابة مع عددٍ من الجمعيات الاستيطانية مشروع «القدس 5800»، وهو مشروعٌ طرحه رجل الأعمال اليهوديّ الأستراليّ كيفين بيرمستر في عام 2011، وهدف هذا المشروع، إلى تحويل القدس بما فيها المسجد الأقصى، إلى مركزٍ سياحي يقصده الزوار من مختلف دول العالم خلال الثلاثين سنة القادمة.

أما على صعيد تطور الأعداد، فقد شهدت اقتحامات «السياح» تراجعًا كبيرًا عقب انطلاق معركة «طوفان الأقصى»، ففي عام 2024 وثقت المصادر الإسرائيلية اقتحام 32031 سائح للمسجد الأقصى، في المقابل وصل عددهم في عام 2023 إلى نحو 363020 سائحًا، وهو ما يعني أن المقتحمين «السياح» في 2024، يشكلون نحو 8.8% من المقتحمين «السياح» في عام 2023.

وشهدت أعداد السياح في السنوات الماضية، تصاعدًا كبيرًا، فقد وصل عددهم في عام 2019 إلى أكثر من 800 ألف سائح، ثم تراجع هذا العدد بشكل مضطرب لجملةٍ من الأسباب، ابتداءً من انتشار جائحة كورونا، ومن ثم اندلاع معركة سيف القدس في عام 2021، وأخيرًا انطلاق معركة «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023، في ما يأتي تطور أعداد مقتحمي الأقصى من «السياح» الأجنب من عام 2009 حتى نهاية عام 2024 بحسب المصادر الإسرائيلية²:



وهو ما يعني أن المقتحمين
«السياح» في 2024
يشكّلون نحو

8.8%

من المقتحمين «السياح»
ففي عام

وثقت المصادر الإسرائيلية
اقتد

32031

سائداً للمسجد الأقصى

في المقابل وصل عددهم في عام 2023
إلى

363020

سائداً للمسجد الأقصى

انعطافة جديدة في عام 2024



الحاخام يهودا غليك يقود جولات سياحية تقتحم صحن قبة الصخرة في المسجد الأقصى

على الرغم من ثبات الاعتداءات التي تقوم بها أذرع الاحتلال مستغلة السياح، فإن عام 2024 شهد انعطافة جديدة، تمثلت بقيادة الحاخام المتطرف يهودا غليك لاقتحامات لمجموعاتٍ من «السياح» خلال جولاتهم الاستفزازية داخل الأقصى، وتكرار تدنيس مواضع بعينها داخل المسجد، وخاصة ساحة مصلى قبة الصخرة، والتي يُحظر على المستوطنين الدخول إليها لاعتبارات دينية يهودية، إضافةً إلى تقديمه شروحاتٍ تلمودية للمقتحمين السياح، ومن بينها مرافقته في 2024/9/22 لمجموعةٍ من السياح الهنود، تنتمي إلى ما يُسمى «الصهاينة المسيحيين»، والتقطوا صورة أمام مصلى قبة الصخرة، ورافقهم في الاقتحام الحاخام يهودا غليك، ونشر غليك الصورة مُعلقاً «الصلاة على صهيون برفقة

عاشق إسرائيل». وفي 2024/10/17 رافق غليك، مجموعة من «السياح» الصهاينة من الصين، اقتحموا المسجد الأقصى في أول أيام عيد «العُرش»، وأدوا طقوسًا خاصة بهم على درجات البائكة الشرقية، باتجاه قبة الصخرة . وفي 2024/10/27 قدّم يهودا غليك شروحاتٍ لمجموعة من «السياح» الصهاينة داخل صحن قبة الصخرة، وكشفت مصادر مقدسية بأن غليك وقف أمام قبة «محمد بيك» وقدّم شروحاتٍ خلال فترة وجوده في هذا المكان¹، واستخدم مكبرًا للصوت خلال كلمته، وأدى طقوسًا يهودية برفقة «السياح»².

1. القدس البوصلة، 2024/10/27. <https://alqudsalbawsala.com/ar/post/1785>

2. مقطع مصور يظهر غليك وهو يقدم شروحاتٍ لمرافقيه من «السياح» داخل المسجد الأقصى: <https://tinyurl.com/4w79cvbp>

الورقة الثالثة

تكميم أفواه خطباء الأقصى وأئمتّه

حول تغييب — المسجد الأقصى عن دوره
في تحريك — الجماهير الفلسطينية



في الوقت الذي كانت تتعرض فيه غزة للإبادة والتجويع، كان الاحتلال يسعى إلى إسكات أي صوتٍ يلهج بالدعاء لغزة وأهلها من منابر المسجد الأقصى، في سياق عزل المسجد عن أي خطاب تضامن مع أهلنا في القطاع، فقد شنت سلطات الاحتلال حملة ممنهجة ضد خطباء المسجد الأقصى ووعاظه، استهدفت منهم من التعبير عن التضامن مع غزة، والتعبير عن رفض سياسات التجويع والإبادة التي قام بها جيش الاحتلال. بل حاول منع أي مستوى من التضامن ولو كان من خلال الدعاء، وكشفت مصادر صحفية فلسطينية بأن سلطات الاحتلال شددت رقابتها على خطباء الأقصى منذ بداية العدوان على غزة، ولاحقت خطباء وأئمة المسجد الأقصى خاصة، والقدس بشكلٍ عام، ونفذت بحقهم جملةً من الإجراءات تراوحت ما بين الاعتقال، والمنع من دخول المسجد، والتهديد، والإبعاد، والتدخل في عملهم، ووصلت إلى إصدار أحكام قضائية بالسجن لبعض خطباء القدس.

هكذا بدا أن الاحتلال لا يكتفي بالإبادة في غزة، بل يريد خنق صوت الدعاء ومصادرة منبر الأقصى، من خلال عزل الأقصى واستهداف الأئمة والخطباء، وتحاول هذه الورقة استقراء أهداف الاحتلال من هذه السياسية، واتساقها مع سيرة العدوان على الأقصى، ومحاولات تقسيم وفرض الوجود اليهودي داخله.

منع الدعاء لغزة، وذكر الإبادة في الأقصى

لم تكن الرقابة الإسرائيلية على خطب الجمعة في المسجد الأقصى أمرًا مستجدًا، ولكنها تصاعدت بشكل كبير مع بداية العدوان على القطاع، ولم يكن التدخل لاحقًا لخطب الجمعة، بل مستبقًا لها، فقد أشارت مصادر مقربة من الخطباء بأن مخابرات الاحتلال وأجهزة الأمن الإسرائيلية الأخرى، هدّدت الخطباء وموظفي الأوقاف بحجب رواتبهم، وسحب بطاقات الإقامة الدائمة منهم، في حال استمروا بالدعاء لأهالي غزة، وإعلان رفضهم لما تقوم به قوات الاحتلال في القطاع.

ولم يعد استهداف مضمون خطبة الجمعة المتصل بالدعاء لغزة حدثًا عابرًا، فقد شهد الأقصى منذ شهر نيسان/إبريل 2025 المزيد من محاولات الاحتلال تكميم أفواه خطباء الأقصى، وكانت أول حالة اعتقال رصدتها المصادر الفلسطينية للشيخ محمد سليم في 2025/4/11، على أثر دعائه لغزة وأهلها من على منبر المسجد الأقصى، وهو ما عدّته سلطات الاحتلال «تحريضًا»، وقد اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ سليم في أثناء خروجه من المسجد الأقصى من باب المجلس «الناظر»، واقتادته إلى مركز التحقيق القشلة، وسلمته لاحقًا قرارًا بإبعاده عن الأقصى لمدة أسبوع، وبحسب ما نقلت المصادر الصحفية عن الشيخ فقد تضمن قرار الإبعاد ذكر السبب بأنه «الدعاء في الصلاة لقطاع غزة»¹.

ألقي هذا الاستهداف بظلاله على الدعاء لغزة، فبحسب مصادر مقدسية غاب الدعاء من خطبة الجمعة لنحو ثلاثة أسابيع، ولم يقم أي خطيب في الأقصى بالدعاء المباشر لغزة في يوم الجمعة خلال تلك الأسابيع، وقد شهدت تلك الفترة تغريم الشيخ يوسف أبو سنيّة مبلغ 5 آلاف شيكل (نحو 1500 دولار أمريكي)، بسبب «مضامين» ذكرها في خطبة الجمعة بحسب ما توافر من معلومات².

1. العربي الجديد، 2025/4/11، <https://tinyurl.com/374mx28w>.

2. بحسب منشورات د. عبد الله معروف في وسائل التواصل الاجتماعي، ومتابعة للتقارير الصحفية التي تابعت الأمر، وهنا أحدها في العربي الجديد، 2025/4/29، <https://tinyurl.com/55rkb9jn>.



احتجاز خطيب الأقصى الشيخ محمد سليم في 2025/4/11

ولم تقف تدخلات الاحتلال عند التطورات آنفة الذكر، بل شهدت الأشهر اللاحقة استمراراً للاعتداء على الخطباء والوعاظ، ففي 2025/7/25 اعتقلت قوات الاحتلال مفتي القدس الشيخ محمد حسين من داخل المسجد الأقصى، على أثر استنكاره في خطبة الجمعة سياسة التجويع التي انتهجها الاحتلال بحق الفلسطينيين في قطاع غزة، وعلى أثر الاعتقال أصدرت سلطات الاحتلال قرار إبعاد بحق الشيخ لـ 8 أيام، وفي 2025/8/6 جدد قائد منطقة القدس في شرطة الاحتلال أمير أرزاني قرار الإبعاد لستة أشهر أخرى¹.

وفي 2025/8/1 اعتقلت شرطة الاحتلال الشيخ إياد العباسي في أثناء خروجه من باب الأسباط، واحتجزته عدة ساعات، قبل أن تفرج عنه لاحقاً، وجاء احتجاز الشيخ العباسي على خلفية حديثه في الدرس الذي يسبق خطبة الجمعة عن حرب الإبادة، وأشارت مصادر فلسطينية بأن قوات الاحتلال هدبت الشيخ بعدم ذكر غزة مرة أخرى².

وفي 2025/9/19 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ محمد سرنندج بعد صلاة الجمعة، ثم أفرجت عنه لاحقاً وسلمته قراراً بالإبعاد عن الأقصى لمدة أسبوع، وعلى

1. الجزيرة، 2025/8/6. <https://aja.ws/3npjed>
2. قناة القذ، 2025/8/1. <https://tinyurl.com/y6ub8k5e>

الرغم من عدم إيراد سبب الاعتقال والمنع، فإنه جاء في سياق تهديد الخطباء وترهيبهم.

وأشارت المعلومات إلى أن العديد من خطب الجمعة التي تلت اعتقال الشيخ محمد سليم في شهر نيسان/إبريل، خلت من ذكر غزة صراحة، واستبدل عددٌ من الخطباء الدعاء لغزة، بالدعاء للأرض المباركة أو للأرض المقدسة، وعلى الرغم من غياب التوثيق الصحفي لعودة الدعاء «الصريح» والمباشر من على منبر الأقصى أو غيابه التام، فإنه مع تتبع المصادر الإخبارية المقدسية، لاحظنا عودة الدعاء لغزة في قنوت صلاة الفجر، وقد أظهرت مقاطع مصورة نُشرت في 2025/6/5، وفي 2025/6/19، وفي 2025/7/10، دعاء الإمام بوضوح لغزة وأهلها، وكان إمام الصلوات في هذه الأيام الشيخ عمر الكسواني¹.

وعلى الرغم من هذه العودة الجزئية، فإن الاحتلال عاد واعتقل وأبعد عددًا من الخطباء، كما أوردنا آنفًا، واللافت هنا أن مصادر مقدسية ألمحت إلى أن هذا التغيير في العبارة جاء بطلبٍ من دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، في سياق الاستجابة للضغوطات التي مارستها قوات الاحتلال، بينما تصر الأوقاف بأنها لا تتدخل في مضامين خطب الجمعة، وفي تصريح لمصدرٍ في دائرة الأوقاف لم يُكشف عن هويته لصحيفة العربي الجديد شدد بأن «الأوقاف لا تصدر تعليمات مباشرة بخصوص مضمون الخطبة أو الدعاء»، ولكن التصريح نفسه أشار إلى وجود تدخل من بوابة «النصح» لئلا يلاحق الخطيب ويُبعد عن الأقصى، فبحسب ما ورد قال المصدر: «كل خطيب مسؤول عن إعداد خطبته، ويتحمل تبعات ما يَردُّ فيها، بما في ذلك الدعاء. قد يجري توجيه نصائح عامة بضرورة توخي الحذر لتجنّب أي ممارسات قد تؤدي إلى الإبعاد أو الملاحقة»، ولا ريب بأن هذه العبارة بالغة الدلالة والخطورة، إن من حيث تنصل الأوقاف من متابعة وضع الخطباء وما يجري عليهم من ملاحقة، فالمسؤولية بحسب هذا التصريح تقع على الخطيب، ولا علاقة للأوقاف بما يقوله، أو بالدفاع عنه! والثانية الإشارة إلى وجود تدخلٍ ناعم تحت ذرائع «توخي الحذر»، وهو ما يُمكن من خلاله تفسير انصياع الخطباء لإملاءات الاحتلال هذه، وتغيير صيغة الدعاء في العديد من خطب الجمعة².

1. من خلال منشورات القدس البوصلة والعاصمة، وفي هذا المقطع نموذج منشور على موقع X

<https://tinyurl.com/3rmyhc7>

2. التصريح مع صحيفة العربي الجديد في 2025/4/29. <https://tinyurl.com/55rkb9jn>

من غض الطرف إلى المنع: عن سر التوقيت

أمام هذا التغول المفاجئ في العدوان على الخطباء ورسالة يوم الجمعة بشكل أساسي، من المهم محاولة الإجابة عن سر التوقيت، فعلى الرغم من مضي العدوان على قطاع غزة نحو 19 شهراً، لم تقم قوات الاحتلال بأي إجراءات مباشرة لتكميم أفواه الخطباء، وقد شهدت المدة التي تلت السابع من أكتوبر تصعيدياً في القيود المفروضة على القادمين إلى الأقصى، وهو ما أدى إلى تراجع أعداد المصلين في الأقصى بشكل كبير حينها، والتدخل في خطب الجمعة والدروس، لم يتم إلا في حالة نعي الشهيد إسماعيل هنية من قبل الشيخ عكرمة صبري.

لم تكن الرقابة على خطب الجمعة قضية غائبة عن الاحتلال، فلا يُظن أن هذا السلوك جديد، فبحسب الشيخ عكرمة صبري بدأت هذه الرقابة منذ نحو 30 عاماً، وقد اعتقلت شرطة الاحتلال في الفترة التي سبقت اعتقال الشيخ محمد سليم عدداً من خطباء القدس المحتلة، وأصدرت بحق بعضهم قرارات بالسجن الفعلي على خلفية مضامين خطب الجمعة، وهو ما يشكل واحداً من الدوافع الأساسية لتصعيد سياسية الرقابة على مضامين الخطب، ففي نهاية شهر كانون الثاني/يناير 2025 أصدرت محكمة إسرائيلية قراراً بسجن الشيخ عصام عميرة، ومع مرور القرار من دون أي اعتراض أو مواجهة، بدأ الاحتلال بتصعيد هذا الاستهداف.

السبب الثاني تمادي الاحتلال في فرض مخططاته على الأقصى، وخلو شهر رمضان الذي سبق هذه الإجراءات من أي مواجهة حقيقية، وتميرير الاحتلال لإجراءاته السابقة من القيود والأقفاس أمام أبواب الأقصى، والتضييقات المختلفة من دون أي مواجهة مباشرة، وكأن لسان حال الاحتلال «السماح بالصلاة في مقابل الصمت»، حتى التجمعات والوقفات التي كان يشهدها المسجد عقب

صلاتي الفجر أو الجمعة لم تعد تُقام، وغابت الهتافات المتضامنة مع المقاومة بشكلٍ شبه كامل.

كما ارتبط عددٌ من قرارات الاعتقال والإبعاد بمواسم العدوان على الأقصى، وهو ما يُشير إلى أن الاحتلال يعي تماماً الارتباط الكبير ما بين العدوان على الأقصى والعدوان على غزة، وأن التفاعل مع غزة بأي شكلٍ من الأشكال سيشكل دافعاً للدفاع عن الأقصى في وجه اقتحامات الأقصى في الأعياد العبرية، فقد شدد الاحتلال القيود على الخطباء قبيل مواسم العدوان على الأقصى، فمع اقتراب عيد «الفصح» والدعوة لتقديم القرابين الحيوانية من قبل «منظمات المعبد»، اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ محمد سليم، ومع اقتراب ذكرى «خراب المعبد» شددت قوات الاحتلال إجراءاتها وكان من بينها، اعتقال ومن إبعاد الشيوخ محمد حسين وإياد العباسي، وإبعاد الشيخ محمد سرندج قبيل موسم الأعياد العبرية الطويل.

السبب الثالث، موجة العدوان على الأقصى التي تصاعدت منذ اقتحامات عيد «الفصح» عبر مختلف الأشكال والطرق، ويُشير التضيق على قضية اعتقال الخطباء والأئمة إلى أنها جزء من محاولات الاحتلال المضي قدماً في فرض سيادته على الأقصى، وما يتصل بهذه السيادة من التحكم بكل ما في الأقصى ابتداءً بأبواب المسجد والقيود أمام أبوابه وصولاً إلى رقابة المضامين التي لا يجدها الاحتلال مناسبة، ومن المهم الإشارة إلى تلك الفترة شهدت فرض الرقص والغناء في الأقصى، ومحاولات متكررة لإدخال القرابين الحيوانية، وأداء الطقوس اليهودية بشكلٍ جماعي، والمزيد من التضيق على حراس المسجد ومكوناته البشرية، وهو ما يعيد المعادلة المركزية إلى أن إضعاف المكون البشري الإسلامي ينعكس مباشرة على تزايد حضور المكون البشري اليهودي، وهي معادلة يسعى الاحتلال لأن يغلب فيها كفة المستوطنين بشكلٍ كامل.

ومما يتصل بشكلٍ كبير مع النقطة السابقة، تسعى سلطات الاحتلال إلى كَيّ الوعي الفلسطيني في القدس المحتلة، ومنع المجتمع الفلسطيني من التفكير في مواجهة الاحتلال وما تقوم به أذرع الاحتلال، فقد استبطن سلوك أذرع الاحتلال تمرير واقع بأن «الصلاة تحت الحراب»، وبكل أسف استطاع

الاحتلال فرض العديد من القيود في مقابل السماح للفلسطينيين بأداء الصلاة في الأقصى، ولا شك بأن قدرته على تثبيت هذه القيود في الأقصى، فتحت المجال أمامه نحو مزيدٍ من هذه القيود والإجراءات، في سياق تحويل الأقصى من خانة المقدس الإسلامي الخالص إلى المقدس المشترك، و«تميع» خطب الجمعة جزء من هذه المحاولات، لئلا يتبع الخطب المتصلة بالوجدان والمعاناة أي مواجهات للاحتلال وقواته الأمنية.

ملاحقة وسجنهم عددٍ من خطباء القدس

عرجنا آنفًا على قضية اعتقال عدد من خطباء القدس، وأن غياب أي رد فعل تجاه هذه الاعتقالات وإصدار قرارات السجن الفعلي، أسهم في تشجيع الاحتلال على المضي قدمًا في هذه السياسة في المسجد الأقصى، ومن المهم تسليط الضوء على نماذج الاستهداف هذه في سياق استقراء المشهد بشكل أعم، ففي 2023/10/12 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ المقدسي عصام عميرة بتهمة «التحريض» من قرية «صور باهر»، على أثر دعوته الجيوش العربية والإسلامية لمحاربة الكيان، وفي 2025/1/29 حكمت واحدة من محاكم الاحتلال على الشيخ عميرة بالسجن الفعلي لنحو ثلاث سنوات (34 شهرًا)، وقبل صدور الحكم مددت سلطات الاحتلال اعتقاله مرارًا على الرغم من بلوغه الخامسة والسبعين من العمر¹. وكما أشرنا سابقًا، فإن قرار السجن بحق الشيخ عميرة محاولة لقمع مختلف الخطباء في القدس المحتلة، وتحويل قرار السجن الشيخ عميرة إلى «عبرة»، وقد اتخذ أنموذجًا لفرض الردع على الآخرين، خاصة أن العادة جرت على إصدار قرارات سجن لا تتجاوز العام الواحد في سياق الاتهام بـ«التحريض»، على الرغم من أن القانون الإسرائيلي يتيح إصدار قرارات سجن تصل إلى خمس سنوات، ولكن استقراء القرارات السابقة لم تتجاوز العام الواحد، بل كانت الكثير من الحالات تُعاقب من خلال الغرامات المالية أو السجن لأشهر معدودة.

1. القدس البوصلة (منصة إكس)، 2025/1/29. <https://x.com/alqudsalbawala/status/1884616239152030029>

وإلى جانب الشيخ عميرة اعتُقل عددٌ من خطباء القدس، فقد حُكم بالسجن الفعلي على الشيخ نعيم عودة مدة 16 شهرًا، وهو أحد خطباء مساجد بلدة سلوان، إضافة إلى اعتقال كل من الشيخ جمال مصطفى خطيب في مساجد بلدة العيسوية، الذي صدر قرار بسجنه لثلاث سنوات، والشيخ محمود أبو خضير خطيب مسجد بلدة شعفاط، الذي حوكم بالسجن لعام وشهر، وتُشير المعطيات إلى أن النيابة العامة التابعة للاحتلال وجهت تهمة التحريض للخطباء الأربعة، بسبب نصرتهم لغزة في خطبهم في بداية العدوان، وعقب انتهاء مدة السجن الفعلي للشيخان نعيم عودة ومحمود أبو خضير، خرجا من سجون الاحتلال، بينما لا يزال الشيخان جمال مصطفى وعصام عميرة يقبعان في سجون الاحتلال نتيجة المدة الأطول التي حُكما بها.



خطباء القدس الذين اعتقلتهم سلطات الاحتلال إثر مناصرتهم غزة وأهلها

كما شهدت السنوات الماضية ملاحقة متصاعدة للشيخ ولخطبه ولدروسه، وتفاعله مع الجمهور الفلسطيني في القدس والضفة الغربية المحتلتين، وقد وصلت إلى إصدار أمر بهدم البناء السكني الذي يقطن في إحدى شققه، وهو ما جاء في سياق فرض العقاب على الشيخ نتيجة مواقفه، وخلال العدوان على القطاع تلاحقت الاعتداءات على الشيخ صبري، ففي 2024/2/21 أصدرت سلطات الاحتلال لائحة اتهام بحق الشيخ، متهمة إياه بـ«التحريض على الإرهاب»¹.

وفي 2024/6/26 أصدرت النيابة العامة الإسرائيلية لائحة اتهام أخرى، تضمنت اللائحة بندين يتعلقان بكلمات ألقاها الشيخ في عام 2022، في بيتي عزاء للشهيد عدي التميمي بمخيم شعفاط في القدس، ورعد حازم في مخيم جنين شمال الضفة الغربية، وبحسب محامي الشيخ فإن الكلمات التي تضمنتها لائحة الاتهام تتعلق بـمكانة «الشهيد في الإسلام»، وهو ما عدته النيابة دعمًا «لإرهاب»².

ولم تتوقف محاولات الاحتلال لملاحقة الشيخ عند هذا الحد، ففي 2024/8/2 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ عكرمة صبري من منزله، على أثر نعيه القائد الشهيد إسماعيل هنية من على منبر المسجد الأقصى، وقال الشيخ صبري في الخطبة: «سكان بيت المقدس ومن على منبر المسجد الأقصى المبارك يحتسبون عند الله الشهيد إسماعيل هنية، ونسأل الله عز وجل له الرحمة»، وبعد التحقيق معه عدة ساعات، أفرجت عنه سلطات الاحتلال مساء اليوم نفسه، وأبعدته عن الأقصى عدة أيام³. وعلى خلفية القضية نفسها، أصدرت سلطات الاحتلال في 2024/8/8 قرارًا بإبعاد الشيخ عكرمة صبري عن الأقصى مدة ستة أشهر⁴. وفي 2024/9/3 اعتقلت قوات الاحتلال الشيخ صبري مرة أخرى على خلفية القضية نفسها، وتعرض للتحقيق على خلفية عبارات يوردها في خطبه ودروسه على غرار كلمات: «الأسير والجهاد»⁵.

1. موقع مدينة القدس، 2024/2/22، <https://qii.media/news/43032>.
2. الجزيرة نت، 2024/6/26، <https://tinyurl.com/4uz2k4zw>.
3. عرب 48، 2024/8/2، <https://tinyurl.com/7dcvsk3p>.
4. الجزيرة نت، 2024/8/8، <https://tinyurl.com/yb4j4rmp>.
5. مركز معلومات وادي حلوة، 2024/9/3، <https://tinyurl.com/mryat5pe>.

تغيب المسجد الأقصى عن دوره

إلى جانب محاولة منع الفلسطينيين تحت الاحتلال من التضامن مع غزة، وهو ما يتسق مع قمع العديد من الوقفات التي قام بها الفلسطينيون في الأراضي المحتلة عام 1948، يشكل هذا السلوك انتهاكاً متجدداً لاستقلالية الأقصى، وهو ما يعني أن سلطات الاحتلال تسعى من خلاله إلى فرض نفسها سقفاً للخطاب الذي يمكن التعبير عنه من داخل الأقصى، إن كان هذا الخطاب من خلال خطبة الجمعة أو الوعظ في الأوقات الأخرى، وهو ما يشكل محاولة واضحة لفرض وصاية سياسية على الخطاب الديني والشرعي داخل المسجد الأقصى، وانتهاكاً متجدداً لدور دائرة الأوقاف ومن خلفها الوصاية على السجد، وهو ما يُنذر بأن محاولات التحكم بالخطاب عبر استهداف الخطباء والدعاة قد تتطور إلى أساليب أشد خطورة، يصعب التنبؤ بمدى، في سياق استنساخ تجارب أخرى، تصل إلى حد فرض مضامين معينة للخطباء، يكتبها ضباط في المخابرات الإسرائيلية، في سياق استنساخ التجارب العربية في هذا المجال.

تكميم أفواه العلماء والدعاة في القدس ومن على منبر الأقصى خاصة، ومنعهم من القيام بدورهم في إرشاد الناس وبيان المواقف الشرعية والأخلاقية تجاه القضايا التي تمس الفلسطينيين، وعلى رأسها ما تعرض له قطاع غزة من عدوان غير مسبوق، وإبادة مروعة، جزء من سياسة واسعة تتسق مع فرض الصلاة في الأقصى «تحت الحراب»¹، وأن المضي في فرض الصلاة تحت أسنة العدو، وتطويع الخطاب الديني العام في الأقصى، سيُفرغ المسجد من أي قدرة على تحريك الجماهير، التي ركنت إلى واقع القيود الأمنية، وغاب -أو كاد- من منبر الأقصى دعوات الرباط والمواجهة، فمن سيُجرّم التضامن القولي مع غزة، سيجرّم لاحقاً دعوات الرباط ومواجهة مخططات التهويد، وصولاً إلى تقليل كل ما ستُعدّه سلطات الاحتلال يمسّ بمخططاتها حول الأقصى، ابتداءً من البقاء في المسجد خارج أوقات الصلاة، وأعداد القادمين إليه في المواسم الإسلامية، وصولاً إلى الاعتكاف في شهر رمضان، وغيرها.

وفي سياق متصل بالمخططات والتصورات، واحدةً من محطات الصراع مع الاحتلال حول هوية المسجد الأقصى، تتصل بفرض الاحتلال رؤيته حول «المعبد» المزعوم على الأقصى، وقد حاولت المنظمات المتطرفة منع لعب الأطفال في الأقصى على اعتبار التفسيرات الدينية اليهودية للمقدس، وما يتصل بهذه التفسيرات من إجراءات أخرى وصلت حدّ منع التضامن مع الفلسطينيين، وحصر دور الأقصى في الأداء العبادي فقط، وهو ما ينافي طبيعة دور المسجد عامة ومركزية الأقصى على وجه الخصوص.

إنّ إفراغ المسجد الأقصى من الخطاب الديني الذي يحمل بوادر تضامن وتحرك، ولو على شكل الدعاء والتأسي والدعوة إلى الدعم، وتحويل منبر الأقصى وما يتصل به من حلق علم ومواعظ وغيرها إلى منصات خالية من أي مضمون حي مرتبط بالواقع الفلسطيني وخاصة في غزة، وكأنّ المواقف الشرعية ليست جزءًا من الخطاب العام، وأنّ التذكير وظيفه مركزية لمنبر الجمعة وللعلماء، وهو من دون شك سيؤثر ابتداءً على حالة المواجهة في الأقصى، وغياب التحرك المؤثر لمواجهة هذا التغوّل، ولا أحمل هنا خطباء الأقصى والدعاء جريرة ما يجري، ولكن قمع هذا الخطاب، وكي وعي الفلسطيني المتدرج أوصل الأقصى إلى هذه الحال. ومن جهة أخرى يفرض حالة من تطويع الخطاب الشرعي والإيماني والقيمي في الأقصى بشكلٍ تدريجي، وينزع من الدعاة والعلماء واحدًا من أدوات قيادة الجماهير، التي استطاعت في محطات سابقة أن تشكل جزءًا أساسيًا من أسباب الهبات الفلسطينية في القدس والأقصى.

الورقة الرابعة

الوصاية الأردنية على الأقصى تآكل الدور أمام تصاعد العدوان الصهيوني



دخل المسجد الأقصى في العامين الأخيرين مرحلةً خطيرةً جدًّا، في ظلّ تصاعد العدوان عليه من قبل أذرع الاحتلال، وتكثيف ومحاولات تثبيت الوجود اليهودي داخله، وهو ما يعني التوجه بشكلٍ كاملٍ إلى حسم هويّته لمصلحة الاحتلال الصهيوني. وشهد المسجد منذ الثامن من تشرين الأول/أكتوبر 2023، تكثيفًا للاعتداءات بشكلٍ غير مسبوق، ابتداءً بفرض القيود المشدّدة حول المسجد وفي الأزقة الموصلة إليه، ومن ثمّ تصعيد الاعتداءات على الأقصى في الأعياد اليهوديّة المتعاقبة، وخاصة في عيد «الفصح العبري»، مرورًا بمحاولات إدخال قربان حيّ خلال «الفصح الصغير»، ومن ثمّ رفع أعلام الاحتلال بكثافة وأداء المستوطنين الطقوس العلنية بمشاركة الساسة الإسرائيليين في عددٍ من المواضع داخل المسجد، وخاصة خلال الذكرى العبرية لاحتلال الشطر الشرقي من القدس في 2025/5/26، وصولًا إلى إدخال «قطع اللحم» التي تقطر دمًا قرباين إلى المسجد في عيد «الشفوعوت» في 2025/6/2، وما جرى في اقتحامات الأقصى في ذكرى «خراب المعبد»، وإغلاق الأقصى بذرائع إجراءات الطوارئ والحرب على إيران طوال 12 يومًا، وهذا ما يؤكد أن الأقصى قد دخل مرحلة «حسم» هويته بشكلٍ كامل، ودخلت محاولات تثبيت الوجود اليهودي داخل المسجد في مراحلها الأخيرة.

وتطرح حالة «ترهل» ربود الفعل تجاه هذا العدوان على المسجد وهويته، العديد من الأسئلة، وتشمل مختلف الشرائح الفاعلة في سياق مواجهة الاحتلال ومخططاته، وهو ما يعني أن الاحتلال استطاع تجاوز كل أطواق الحماية التي تحيط بالأقصى، واحدةً بعد أخرى، وأمام هذا التراجع المستمرّ واستفراد الاحتلال بالأقصى ومكوناته البشرية، نحاول في هذه الورقة مناقشة أسباب ضعف واحدٍ من هذه الأطواق، وهي «الوصاية الأردنية على المقدسات» في القدس المحتلة، وخاصة المسجد الأقصى المبارك، لنجيب عن سؤال: هل نحن في المراحل الأخيرة لإنهاء الوصاية الأردنية على المقدسات؟ وما تداعيات ضعف فاعلية هذه الوصاية على الأقصى؟

1. هناك اختلاف في وجهات نظر الباحثين بشأن وصف الدور الأردني في المسجد الأقصى هل هو «وصاية» أو «إشراف» أو غير ذلك. وهذا الأمر أوسع من أن يُبحث في هذه الورقة، وقد اعتمد الباحث لفظ «الوصاية» نظرًا لوروده في العديد من الوثائق والتصريحات الرسمية.

جذور الوصاية



قوات الاحتلال في المسجد الأقصى في عام 1967

إحدى أبرز أوراق القوة التي يمتلكها الأردن على الصعيد السياسي والموقع في الإقليم، تتمثل بالوصاية على المقدسات الإسلامية في القدس المحتلة، وتعود جذور الوصاية إلى عام 1924 مع ما يُعرف بالإعمار الهاشمي الأول¹، ورسالة المفتي الحاج أمين الحسيني إلى الأمير عبد الله بن الحسين التي طلب فيها المفتي من الأمير عبد الله الإشراف على إعمار المسجد الأقصى بعد أن قدّم والده الشريف حسين أكبر مبلغ من التبرعات لإعمار الأقصى بعد زلزال أصابه².

وبعد عام 1948 أصبح الأردن يشرف مباشرة على الشطر الشرقي من القدس

1. تُشير إلى إعمار الهاشميين للمسجد الأقصى ما بين عامي 1924 و1952، ففي عام 1922، وعلى أثر تشكيل المجلس الإسلامي الأعلى، عمل المجلس على جمع التبرعات لترميم مصلى قبة الصخرة داخل المسجد الأقصى، وقد زار حينها وفد من المجلس الشريف الحسين بن علي في عام 1924، وقدم له إيجازاً عن وضع المسجد، ف تبرع الشريف الحسين بـ 38,000 ليرة ذهبية، وتبع هذا الإعمار عددٌ من عمليات الترميم الأخرى في عام 1948 على أثر الأضرار التي لحقت في المسجد الأقصى، وغيرها. الديوان الملكي الهاشمي. <https://tinyurl.com/dj8se6wc>

2. في سياق ترميم مصلى قبة الصخرة، وما قدمه الشريف الحسين بن علي، أرسل رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في القدس الحاج أمين الحسيني رسالة في عام 1924 إلى الأمير عبد الله بن الحسين، بالنيابة عن المجلس وعن لجنة إعمار المسجد الأقصى المبارك، يطلب فيها أن يتولى الإشراف على إعادة الإعمار، برعاية الشريف الحسين بن علي، وهو ما جرى حينها. إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى. <https://tinyurl.com/yc3tau6x>

المحتلة بما فيه من مقدسات إسلامية، وعقب احتلال هذا الشطر في حزيران/ يونيو عام 1967، كانت دائرة الأوقاف الإسلامية التابعة للأردن آخر سلطة رسمية أشرفت على المسجد الأقصى خاصة، والأوقاف الإسلامية في المدينة بشكل عام، ولكون الجهة القائمة بالاحتلال لا تستطيع إلغاء الوصاية السابقة، فقد ظلت الأوقاف الجهة الحصرية التي يحق لها الإشراف على الأقصى، ومع قرار الأردن فك الارتباط مع الضفة الغربية في عام 1988، تم استثناء المقدسات في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، واستمرت الوصاية الهاشمية على المقدسات



صورة أرشيفية من توقيع اتفاقية «وادي عربة»

والأوقاف في المدينة المحتلة. وسبق توقيع الأردن لاتفاقية التطبيع مع الاحتلال في عام 1994 جملة من الإشهارات التي أكدت الوصاية، ففي العام نفسه تم تأكيد الوصاية في «إعلان واشنطن»، وتضمنت اتفاقية «وادي عربة» بنداً يُشير بوضوح إلى الدور الأردني

في الإشراف على المقدسات الإسلامية وهو: «وبهذا الخصوص وبما يتماشى مع إعلان واشنطن، تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، وعند انعقاد مفاوضات الوضع النهائي ستولي إسرائيل أولوية كبرى للدور الأردني التاريخي في هذه الأماكن»، وبعيداً عن هذا البند الذي تجاوزته أذرع الاحتلال باعتدائها على المسجد، فإن على الأردن مسؤولية رعاية المسجد الأقصى المبارك والإشراف عليه، من خلال الأوقاف الإسلامية في القدس المحتلة، وبناءً على هذه الوصاية يتحمل الأردن على عاتقه مسؤولية حماية هذه الأماكن المقدسة، في وجه أي اعتداء ممكن من حيث المكان والمساحة والإحلال وغيرها.

وفي 31 آذار/مارس 2013 وقع كل من الرئيس الفلسطيني محمود عباس والملك الأردني عبد الله الثاني اتفاقية حول الوصاية الأردنية، وأشارت في مقدمتها إلى «أن رعاية المملكة الأردنية الهاشمية المستمرة للأماكن المقدسة تجعله أقدر

على العمل للدفاع عن المقدسات الإسلامية وصيانة المسجد الأقصى»، وتضمن البند الأول من المادة الثانية في هذه الاتفاقية أن الوصاية الأردنية على الأماكن المقدسة في القدس تهدف إلى احترام المكانة الدينية للمقدسات في القدس والمحافظة عليها وتأكيد الهوية الإسلامية الصحيحة، واحترام أهميتها التاريخية والثقافية والمعمارية وكيانها المادي، بما يشمل متابعة مصالح الأماكن المقدسة وقضاياها في المحافل الدولية ولدى المنظمات الدولية المختصة والإشراف على مؤسسة الوقف في القدس وممتلكاتها وإدارتها وفقاً لقوانين المملكة الأردنية الهاشمية¹.

ولم تقتصر هذه التأكيدات على السلطة فقط، بل حفلت خطابات الجهات المختلفة على أهمية الوصاية والحفاظ عليها، ابتداءً من منظمة التعاون الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فقال وزير الخارجية الأمريكي في إدارة ترامب الأولى ريك تيليرسون في 2018/2/14: «أعتقد أنه من المهم الإشارة إلى أن الرئيس ترامب عندما اتخذ قراره بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، التزم أولاً باحترام دور الأردن في الوصاية على المقدسات»، وجاء هذا التصريح عقب إصدار قرار ترمب بالاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لكيان الاحتلال في 2017/12/6².

وبعيداً من الأطر والاتفاقيات التي أكدت الوصاية الأردنية على المقدسات، من المهم ضبط هذه الوصاية والتعريف بحدودها، فبحسب موقع الملك الأردني عبد الله بن الحسين تُشير إلى الآتي: «منذ عام 1917، تحفظ وصاية الملوك الهاشميين على المقدسات في القدس الحقوق الدينية للمسلمين والمسيحيين في القدس وتضمنها، كما تحافظ على هوية المقدسات وسلامتها»³، وتُشير هذه العبارة إلى أن الدور الهاشمي في الحفاظ على المقدسات لا يقف عند حدود الإعمار، بل يشمل الحقوق الدينية، والدفاع عن هذه المقدسات في وجه أي عدوان، والحفاظ على هوية هذه المقدسات الأصيلة، إسلاميّة كانت أو مسيحيّة، وبطبيعة الحال مواجهة أي محاولات لتزييف هذه الهوية وتغييرها.

1. موقع الملك عبد الله الثاني. 2013/3/31. <https://tinyurl.com/yck36s6u>.

2. جوردن تايمز. 2018/2/15. <https://tinyurl.com/3vdyb434>.

3. بحسب إدارة أوقاف القدس، ذُكر الشريف حسين بن علي في عام 1917 من على منبر المسجد الأقصى على اعتباره خليفة المسلمين. وهو ما وصف بأنه انتقال للوصاية من العثمانيين إلى الهاشميين. وفي عام 1919 بايع سكران القدس، الشريف الحسين بن علي، ليصبح حامي سكران المدينة ومقدساتها. موقع الملك عبد الله الثاني. <https://tinyurl.com/5n76y9e8>.

موقع إدارة أوقاف القدس. <https://www.awqafalquds.org/ar/about/historical-background>.

ويُشير كتاب «الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس» الصادر عن مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، إلى الأدوار المتصلة بالوصاية الأردنية على المقدسات وخاصة المسجد الأقصى المبارك، ويؤكد أن الدور المنوط بالوصي حاليًا مرتبط بالحفاظ على المسجد الأقصى بالنيابة عن المسلمين جميعًا في كل أصقاع الأرض، ومن أبرز المهام المتصلة بالوصاية ما يأتي¹:

المهام المتصلة بالوصاية

- 01 • العناية بالمسجد الأقصى المبارك واستدامته.
- 02 • الحفاظ على «هدف المسجد الأقصى المبارك وهو صلاة المسلمين فيه»⁴⁶.
- 03 • الحفاظ على المرافق الأخرى في المسجد الأقصى المبارك، ومن ضمنها المتحف الإسلامي.
- 04 • دفع رواتب جميع موظفي المسجد الأقصى المبارك.
- 05 • توفير التمويل اللازم لإدامة المسجد الأقصى المبارك.
- 06 • صاحب الوصاية هو صاحب الأمر والمسؤول عن حماية المسجد الأقصى المبارك.

1. الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس 1917-2020 «كتاب أبيض»، مؤسسة آل البيت الملكية للفكر الإسلامي، عمان، 2020، ص 34-35.
2. هكذا وردت في الكتاب.

من يتحكم بأبواب الأقصى؟



المرابطات في «القائمة السوداء» أمام أحد أبواب المسجد الأقصى

تُشير البنود السابقة إلى أن الحفاظ على المسجد، وفتح جنباته أمام المسلمين لأداء الصلاة، وبطبيعة الحال حمايته ركائز أساسية في الوصاية الهاشمية على المسجد الأقصى، وكانت بواكير الاعتداءات التي قامت بها سلطات الاحتلال وانتقصت من الوصاية تتمثل بسيطرتها الأمنية على أبواب المسجد، واستيلائها على صلاحية فتح باب المغاربة، وتخصيصه لاقتحامات المستوطنين، وما لحق هذا العدوان من سيطرة كاملة على أبواب المسجد الأقصى المبارك، ووضع الحواجز أمامها، والتدقيق في بطاقات المصلين، وما يتصل بهذه الحواجز من قيود عمرية، واعتقال المصلين وغيرها، ومنذ عام 2015 تمادت أذرع الاحتلال الأمنية بفرض هذه الإجراءات، فقد وضعت حينها قائمة أسمتها بالسوداء تضمنت أسماء عشرات المrabطات، لمنعهم من دخول المسجد الأقصى، ومنذ ذلك العام الذي شهد قرار حظر الحركة الإسلامية الجناح الشمالي، تصاعدت الإجراءات

أمام أبواب الأقصى، وفي عام 2017 حاولت تركيب البوابات الإلكترونية إلا أن ثبات المقدسيين ورفضهم هذا العدوان، أجبر الاحتلال على التراجع.

وشهدت الأعوام الماضية تصاعدًا في سياسة إغلاق أبواب الأقصى، على أثر تنفيذ المقاومين عمليات نوعية في البلدة القديمة، وقرب المسجد الأقصى، وآخر قرارات الإغلاق الجائرة هذه في 2025/6/13 بالتوازي مع الحرب الإسرائيلية على إيران، فقد أجبرت قوات الاحتلال المصلين على مغادرة المسجد الأقصى بعد صلاة فجر الجمعة، وأغلقت أبوابه بالقوة، وأقيمت صلاة الجمعة بمن وجد من الحراس والموظفين فقط، وتحت ذرائع «تعليمات الجبهة الداخلية» فرض الاحتلال إغلاقًا شاملاً على المسجد الأقصى، ومنع دخول المصلين باستثناء حُرّاس المسجد وموظفي دائرة الأوقاف الإسلامية، وأقام حواجز عسكرية عند مداخل



إغلاق أبواب الأقصى بذريعة قانون الطوارئ في شهر حزيران/يونيو 2025

البلدة القديمة، واقتصر الدخول إليها على سكانها فقط. وأعادت قوات الاحتلال فتح الأقصى جزئيًا مساء 2025/6/18، مع فتح بابي حطة والسلسلة مع فرض قيود على أعداد المصلين، وحُدّد العدد المسموح به بين 460 و500 مصل فقط، مع السماح بالصلاة داخل المصليات، بينما يُمنع وجود أكثر من 30 شخصًا في الساحات. وفي 2025/6/22 أعاد الاحتلال إغلاق الأقصى كليًا، واقتصرت الصلاة فيه على الحراس وموظفي الأوقاف، وفي 2025/6/24 أعيد فتح الأقصى بعد إعلان انتهاء حالة الطوارئ¹.

وتؤكد هذه السياسة وما يتصل بالإغلاق الأطول منذ احتلال الشطر الشرقي من القدس لأسباب أمنية²، أنها جزء من سياسة إسرائيلية تسعى إلى تقويض دور الأوقاف، وصلاحياتها، ومحاولة تكريس أذرع الاحتلال الأمنية بوصفها الجهة التي تتحكم فعليًا بالمسجد، ولها اليد الطولى في فتح أبوابه وإغلاقها، وما يتصل بمختلف شؤون الأقصى، بما في ذلك إغلاقه في وجه المصلين، وفرض القيود المشددة عليهم.

1. القدس 360/7/1 2025/7/1 <https://tinyurl.com/3te29ub>

2. الإغلاق إبان هبة باب الأساط كان أطول، ولكنه يارادة المقدسيين لكسر مخططات الاحتلال. وكذلك الأمر بخصوص الإغلاق إبان جائحة كورونا. فقد كان السبب المعان صحتًا.

استهداف عصب حماية الأقصى «الحراس»

من أكثر الملاحظات وضوحاً في استهداف الوصاية استهداف حراس المسجد الأقصى وعمالهم وصلاحياتهم، وخلال السنوات الماضية تعرض الحراس إلى هجمات متتالية هدفت إلى «تقليم» متعمد لـ«أظفار» الحراس، أي استهدافهم وأماكن عملهم، وما يستطيعون فعله في الأقصى، فقد استطاع الاحتلال أن يُحجّم دورهم بشكل كبير جداً، من خلال الضغط المتزايد عليهم، وقبل الحديث عن الاعتداءات التي تعرض لها الحراس وهي أنموذج لما تعرض له الكادر البشري للأوقاف برمته، من المفيد تسجيل عددٍ من الملاحظات المهمة.

. الملاحظة الأولى: لم يجمع الاحتلال الحراس بشكلٍ مفاجئ، بل عمل على تحجيم دورهم وما يقومون به في الأقصى بشكلٍ متدرج، أدى في نهاية المطاف إلى الحالة التي وصلنا إليها حالياً، فقد كان للحراس ما يُمكن تسميته «حصانة» في وجه شرطة الاحتلال، فكانوا يقفون في وجه الاقتحامات، ويعترضون على أي اعتداء وتدنيس، ويعرقلون أداء الطقوس اليهودية العلنية، ولكن هذه «الحصانة» تقلصت تدريجياً حتى انتهت بشكلٍ كامل، وقد استُهدف حراس الأقصى ابتداءً بمنعهم من الاقتراب من المقتحمين، ومن ثمّ تحديد شرطة الاحتلال مسافة 200 متر تفصلهم عنهم⁴⁹، وأخيراً عملت على منعهم من الاقتراب البتة.

وبالتوازي مع هذه الإجراءات، صعدت قوات الاحتلال من استهداف الحراس، عبر اعتقالهم المتكرر من أماكن عملهم، ومن داخل المسجد الأقصى، وتنفيذ اعتداءات جسدية ونفسية ترافق الاعتقال، ومن ثمّ التحويل إلى مراكز التحقيق وغيرها، وإصدار قرارات إبعاد عن المسجد تصل إلى ستة أشهر، ويُمكن أن تتكرر بأوامر من شرطة الاحتلال، وبطبيعة الحال قرار الإبعاد عن الأقصى يؤثر



اعتقال أحد حراس الأقصى (صورة أرشيفية)

بشكل مضاعف في المبعد نفسه أي الحارس أو موظف الأوقاف، وفي مكان عمله وهو المسجد، وأصدرت محاكم الاحتلال قرارات حبس بحق عددٍ من حراس الأقصى، وهدمت منازلهم وغير ذلك من الاستهدافات.

. الملاحظة الثانية: على الرغم من أن الخطوات الماضية قد طبقها الاحتلال خلال سنوات متباعدة، فإن ردة الفعل الرسمية الأردنية لم ترق إلى هذه المخاطر، وظلت الاستجابة تجاهها محصورة في الدوائر السياسية الضيقة، وما ظهر على العلن بقي محصورًا في بيانات التنديد والاستنكار، ولم تنعكس بحالٍ من الأحوال على أرض الواقع، لا على الصعيد السياسي أو القانوني أو الميداني ولم تُفعّل أدوات الضغط التي تمتلكها الدول من خلال علاقاتها وشبكة مصالحها.

. الملاحظة الثالثة: يعاني جهاز الحراس نقصًا حادًا في عديده، فلم تكن إجراءات الاحتلال تستهدف صلاحيات الحراس ومساحة عملهم فقط، بل شملت استهداف أعدادهم، فلم تسمح سلطات الاحتلال لدائرة الأوقاف الإسلامية برفد الحراس بأعداد جديدة، وعلى الرغم من ندرة المعطيات المنشورة حول النقص في أعداد الحراس فإن هناك معطيات نشرت في نهاية عام 2021 كشفت أن

الاحتلال منع دائرة الأوقاف في القدس المحتلة من رفع أعداد حراس الأقصى، وبحسب ما نشر حينها يضم جهاز حراس الأقصى نحو 160 حارساً¹، وهو عدد لا يكفي البتة، نظراً لمساحة المسجد الشاسعة وعدد أبوابه، وما يتعرض له من مخاطر واعتداءات، وبحسب مصادر الأوقاف تمنع سلطات الاحتلال تعيين حراس جدد، وفي حال تعيين دفعة جديدة، تعتدي عليهم قوات الاحتلال، وتمنعهم من دخول المسجد لاستلام أعمالهم². ومن هذه الاعتداءات، ما شهده شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 حين عيّنت الأوقاف 15 حارساً جديداً، ولكن سلطات الاحتلال منعهم من مزاولة عملهم³.

يضم جهاز حراس
الأقصى نحو

160

حارساً



1. أشارت مصادر أخرى إلى أن عدد حراس الأقصى 256 حارساً.
2. وكالة الأناضول، 2021/12/23. <https://bit.ly/3JeOIII>
3. الجزيرة نت، 2022/1/12. <https://bit.ly/34nuN57>

تقليم الأظفار من الداخل

شكل عام 2019 محطة مفصلية في ازدياد العدوان على الأقصى، وكانت أولى مظاهرها استمرار اقتحامات الأقصى خلال الأعياد اليهودية ولو تزامنت مع الأعياد الإسلامية¹، وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي كشفتها هذه السياسة الجديدة، وما تبعها من تفشي أداء الطقوس اليهودية العلنية في ساحات الأقصى، فإن دائرة الأوقاف حينها اتخذت إجراءات وصفها المراقبون بأنها في غير مكانها، وأن آثارها السلبية كبيرة جدًا، ففي شهر تموز/ يوليو 2020 أصدر مدير عام دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس عزام الخطيب تعميمًا يمنع من خلاله «نشر أي خبر يتعلق بأوقاف القدس عمومًا أو أخبار المسجد الأقصى بشكل خاص إلا بإذن خطي منه»²، وعلى الرغم من عدم توضيح أسباب إصدار هذا القرار فإن انعكاساته ما زالت مستمرة حتى اليوم، إذ غاب صوت الأوقاف أو من يمثلها تجاه ما يتعرض له المسجد من انتهاكات متكررة، وهذا ما دفع الباحثين والمهتمين إلى الاعتماد على المنصات المقدسية التي لا تستطيع بطبيعة الحال رصد كل ما يجري في المسجد خاصة إبان الاقتحامات المركزية.

وبعد مضي نحو خمس سنوات من هذه التعميمات، وفي ظل تصاعد الاعتداءات التي تعرض لها الأقصى، وصلت إلى حد إدخال قطع من قربان يقطر دمًا إلى ساحة مصلى قبة الصخرة داخل الأقصى³، ونشر الخبز المغمس بالخمير داخل الساحة نفسها⁴، لم يعد لدائرة الأوقاف أي صوت في مواجهة هذه الانتهاكات، بل أصبح العديد منها يُكشَف من خلال شهود عيان من المرابطين في الأقصى وعبر المنصات المقدسية، بل أحيانًا من خلال منشورات المنظمات المتطرفة، متفاخرة بما حققته من إنجازات وعدوان، والواقع أن سياسة تكميم الأفواه التي تُمارس ضد موظفي الأوقاف، وعدم قيام الدائرة ومن خلفها الجهة الوصية على الأقصى بأي محاولات لصد هذه الإجراءات، أسهم بشكل كبير في التغطية على جرائم الاحتلال داخل الأقصى، وتكبير موظفي الدائرة، وهو ما أدى بطبيعة الحال إلى غياب معلومات بالغة الأهمية متعلقة بما يجري في المسجد.

1. علي إبراهيم، متراس، 2021/2/21. <https://wp.me/pf7gJw-50b>
2. المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/7/29. <https://palinfo.com/news/2020-2020/7/29/210600/29/07/>
عربي 21، 2020/9/18. <https://tinyurl.com/44a8zz25>
3. الجزيرة نت، 2025/6/2. <https://ajaw.s/ob7wsd>
4. نبض عن القدس البوصلة، 2025/6/2. <https://tinyurl.com/2tje7x7k>

التحديات التي تواجه الوصاية الأردنية



استقبال نتنياهو وزوجته للقائد في يوم عودته من الأردن

لا ريب في أن الوصاية على المقدسات تمرّ في لحظاتٍ مصيرية، فهي تواجه سلسلة مطاعم صهيونية يقودها عتاة المتطرفين، ليس في الحكومة الإسرائيلية و«الكنيست» فحسب، بل في مجمل مؤسسات الكيان، الأمنية منها على وجه الخصوص، وبالتوازي مع تمادي الاحتلال في اعتداءاته على القدس والمسجد الأقصى، يمكن ملاحظة تراجع دور الأردن الكبير، واستخفاف الاحتلال بالوصاية، ويتجلى هذا التراجع في أربعة أنساقٍ أساسية، هي:

- **الأول:** تُظهر المواقف الأردنية ضعفًا في مواجهة الاعتداءات المستمرة من قبل الاحتلال وأذرعه التهويدية، وغياب أي ردود فعل مؤثرة تجاه هذا العدوان، وعدم استفادة الأردن من أي أوراق ميدانية كان يُمكن له تطويعها

لأجل هذا الهدف، ومن أبرز أمثلة هذه الأوراق حادثة قتل عاملين أردنيين في السفارة الإسرائيلية في عمان في 23 تموز/يوليو 2017، والتي انتهت بعودة القاتل إلى الأراضي المحتلة، واستقباله من قبل نتنياهو وزوجته، وسط أجواء «عاطفية»¹، وعلى الرغم من وجود إشارات إلى أن التراجع عن فرض البوابات الإلكترونية تم حينها ضمن صفقة مع الأردن، فإن المتابعة الدقيقة تؤكد أن الاحتلال تراجع عنها بفعل الضغط الشعبي، وبعيداً من حالة السجال حينها، فإن استمرار العمل باتفاقيات التطبيع، والاتفاقيات الأخرى، وقمع الأجهزة الأردنية التحركات الشعبية نصرة لغزة والتي توجهت إلى الحدود مع الأراضي المحتلة، وتساعد العدوان على الأقصى بشكلٍ منقطع النظير، كلها أمور تؤكد انحدار ردود الفعل تجاه العدوان على الأقصى إلى مرحلة جد خطيرة.

● **الثاني:** محاولة الأردن معالجة ضعف المواقف من خلال اتفاقيات بينية جمعتها مع الاحتلال برعاية أمريكية، وعلى الرغم من أن النموذج الوحيد لهذه الاتفاقيات قد مضى عليه نحو 10 سنوات، فإنه يكشف عن جزء من آليات اتخاذ القرار تجاه ما يجري في الأقصى، فقد تضمن الاتفاق الأردني الإسرائيلي في 24/10/2015، تركيب كاميرات داخل المسجد الأقصى²، وبثها على الشاشة، إلا أن هذا المشروع سقط شعبياً وأعلن الأردن عن إيقافه في 18/4/2016. وهو أنموذج يُشير إلى حالة تماهٍ مع الاحتلال، من دون اتخاذ خطوات حازمة لردعه والأخذ على يديه³.

● **الثالث:** استمرار قضم صلاحيات الأوقاف من خلال استهداف الحراس والموظفين كما أسلفنا، ومحاولة فرض واقع جديد أمام أبواب المسجد الأقصى، وفي محيطه، من خلال البناء التهويدي في محيط الأقصى، ونصب المزيد من كاميرات المراقبة المتطورة، وصولاً إلى تركيب أقفاص حديدية أمام عددٍ من أبواب الأقصى، ونصب عشرات الحواجز التي تستهدف المصلين، وهي إجراءات تهدف إلى إحداث تغيير جذري في حركة دخول المصلين وخروجهم من الأقصى، وفرض المزيد من التحكم على حركة الحشود المسلمة.

1. عربي 21، 25/7/2017، <https://tinyurl.com/4rcwx9j5>

2. هشام يعقوب (محرر) وآخرون، تقرير حال القدس السنوي 2015، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2016، ص 62.

3. هشام يعقوب (محرر) وآخرون، تقرير حال القدس السنوي 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2017، ص 127-128.

- **الرابع:** استهداف الاحتلال صورة الأردن الرسمية بشكلٍ فجٍّ وعدم اتخاذ إجراءات مماثلة، فلم تقف شرطة الاحتلال عند استهداف مسؤولي الأوقاف فقط، بل امتدت إلى السفير الأردني، فقد منعت شرطة الاحتلال من دخول المسجد في 2023/1/17، بذريعة عدم التنسيق المسبق للزيارة، وعلى الرغم من محاولة تجاوز «الأزمة» حينها، فإنها تستبطن استخفافاً إسرائيلياً واضحاً بالوصاية، وعدم النظر بجدية إلى منصب السفير وما يمثله.

التحديات التي تواجه الوصاية الأردنية

تُظهر المواقف الأردنية
ضعفاً في مواجهة
الاعتداءات المستمرة
من قبل الاحتلال وأذرعه
التهويدية

استمرار قضم صلاحيات
الأوقاف من خلال
استهداف الحراس
والموظفين كما أسلفنا

استهداف الاحتلال صورة
الأردن الرسمية بشكلٍ
فجٍّ وعدم اتخاذ إجراءات
مماثلة

محاولة الأردن معالجة
ضعف المواقف من خلال
اتفاقيات بينية جمعتها مع
الاحتلال برعاية أمريكية



مستقبل ضبابي للوصاية

انعكس تصاعد اليمين في كيان الاحتلال، ووصول من يحمل أطروحات «المعبد» إلى مواقع متقدمة في الحكومة الإسرائيلية و«الكنيست» سلبيًا على واقع الأقصى خلال الأعوام الماضية، وقد انسحب هذا العدوان على كل ما يتصل بالمسجد وفي مقدمة ذلك الوصاية الأردنية، وعلى الرغم من هذا التراجع المستمر فإن الفلسطينيين والأردنيين والمسلمين على حدٍ سواء يطالبون بدور أقوى للأردن في مواجهة الاحتلال ومخططاته، وعدم حصر ردود الفعل بالمستوى الدبلوماسي، والاكتفاء ببيانات إدانة ورفض وشجب لا تقدم ولا تؤخر، إذ يستطيع الأردن تفعيل أدوات أخرى، وهو ما طالب به الشارع الأردني مرارًا، ومن ذلك وقف اتفاقيات التطبيع والاتفاقيات الأخرى مع الاحتلال.

وأمام ما استعرضناه من تغول الكيان تجاه المسجد الأقصى ومكوناته البشرية، وفي ظلّ الترهل الأردني الاستثنائي، من الواضح بأن الوصاية الأردنية تواجه أخطر مراحلها، خاصة أن التطورات في السنوات الأخيرة أظهرت عجز الأردن عن فرض حدٍّ لاعتداءات الاحتلال على المسجد الأقصى، سواء من خلال الأطر السياسية أو عبر أجهزته الدبلوماسية، وعلى الرغم مما تتمتع به الوصاية من اعتراف عربي وإسلامي ودولي، فإن قوتها العملية على الأرض تتآكل، نتيجة جملة من العوامل أبرزها الحقائق التي يثبتها الاحتلال وأذرعته المختلفة على أرض الواقع، وخاصة ما يتصل بالتضييق المستمر على دائرة الأوقاف الإسلامية ومسؤولياتها، وهو ما يحول الدور الأردني في الأقصى، إلى الحضور الرمزي منه إلى الحماية الفعلية، وحصره بما يتعلق بدفع الرواتب والقيام بأعمال الصيانة التي تسمح بها سلطات الاحتلال وما يتصل بذلك من مهام.

وفي ضوء هذا الواقع، يمكن القول إن مستقبل الوصاية مرهون بقدرة الأردن على إعادة تفعيل أدوات ضغطه السياسية والاقتصادية والدبلوماسية، وعلى استعادة حضوره في المشهد المقدسي عبر دعم دائرة الأوقاف ورفدها بالموارد البشرية والمالية اللازمة، والوقوف مع نبض الناس واستعادة الفعالية الشعبية المباشرة. إذ يفتح اكتفاء الأردن بالبيانات الدبلوماسية الباب أمام سيناريوهات مقلقة، أبرزها محاولات قوى إقليمية أخرى التمدد نحو لعب دور بديل أو منافس، وهو ما قد يهدد وحدة الموقف الإسلامي تجاه المسجد الأقصى، ويضعف المظلة السياسية التي من المفترض أن توفرها الوصاية.

وفي المقابل، وعلى الرغم من أن الاحتلال لم يعلن رسميًا إنهاء الوصاية الأردنية، فإن مجمل سياساته تشير إلى مسار عملي متدرج نحو تقويضها، وصولاً إلى إلغائها فعليًا. فالتحكم بأبواب المسجد، واستهداف الحراس، ومنع الأوقاف من القيام بمهامها، تشكل مؤشرات واضحة إلى أن الاحتلال يتعامل مع الوصاية بوصفها عائقًا مؤقتًا في طريق فرض سيادته الكاملة على الأقصى، إضافة إلى مطالبات أذرع الاحتلال المتطرفة وفي مقدمتها «منظمات المعبد» لإنهاء دور الدائرة بشكل كامل، وما جرى مؤخرًا في المسجد الإبراهيمي في الخليل، سيشرح هذه القوى اليمينية على حسم قضية الأوقاف في المدى المنظور، مع الجنوح نحو إنهاء كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية من بوابة العناوين الصهيونية الكبرى. هذا التوجه يجعل مستقبل الوصاية رهينًا بقدرة الأردن على مواجهة سياسة التدرج الإسرائيلية التي تهدف إلى نزعها من الداخل، لا عبر إعلان صريح، بل من خلال فرض واقع يجعلها بلا مضمون فعلي.

الورقة الخامسة

استهداف الوجود المسيحي في القدس المحتلة



لا يقف عدوان الاحتلال في القدس المحتلة، عند مكوّن بعينه، فمنذ عام 1967 يتعرض جميع الفلسطينيين في المدينة المحتلة لمحاولات الطرد والاجتثاث من القدس، ومن أبرز هذه الفئات هم مسيحيو القدس، الذين يشكلون جزءاً لا يتجزأ من هوية المدينة الحضارية والثقافية والدينية، وتمتلك كنائسهم أكثر من نصف مساحة القدس، ما جعل استهداف المسيحيين والكنائس على حدٍ سواء، هدفاً أساسياً للاحتلال، في سياق محاولات الأخير تحويل المدينة إلى مدينة يهودية المعالم والسكان.

وتقدم هذه المادة إطلاقةً على أعداد المسيحيين في القدس المحتلة وواقعهم، وأبرز الاعتداءات التي تعرضوا لها في السنوات الماضية، وصولاً إلى المخططات الإسرائيلية الرامية إلى مصادرة أملاك الكنائس عبر التسييب أو الاستيلاء من خلال الضرائب وغيرها.

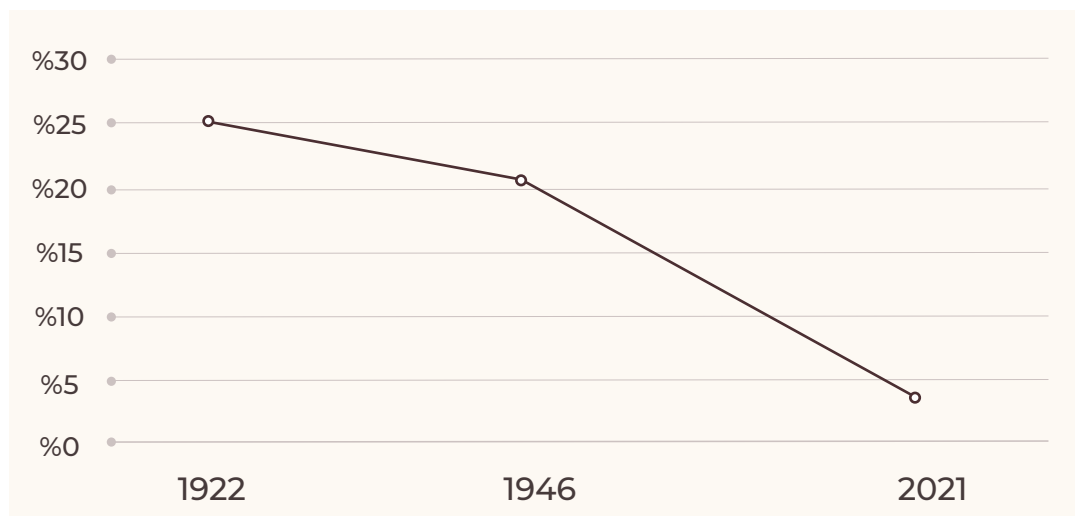
تراجع أعداد المسيحيين منذ احتلال القدس

ضيقَت سلطات الاحتلال على المسيحيين وكنائسهم منذ احتلال القدس، عبر عرقلة الاحتفال بالأعياد، والاعتداء على الكنائس، ومحاولة التدخل في إدارتها، كما تعرض المسيحيون للتهميش الاقتصادي والاستهداف المتكرر، ودفعت سياسات الاحتلال هذه المسيحيين إلى الهجرة خارج فلسطين، وهو ما أدى إلى تراجع أعدادهم بشكل كبير، فبحسب المتحدث باسم مجلس رؤساء الكنائس الكاثوليكية في القدس المحتلة، كان المسيحيون يشكلون نحو 25% من سكان القدس في عام 1922، وتُشير مصادر عبرية بأن نسبتهم في عام 1946 بلغت نحو 20%،¹ بينما تُشير معطيات الاحتلال المنشورة في عام 2024 إلى أن المسيحيين يمثلون نحو 2% من إجمالي سكان القدس المحتلة، فلا يتجاوز عددهم نحو 16200 مسيحي في القدس في عام 2021، من بينهم 12900 مسيحي عربي، و3300 مسيحي من غير العرب³.

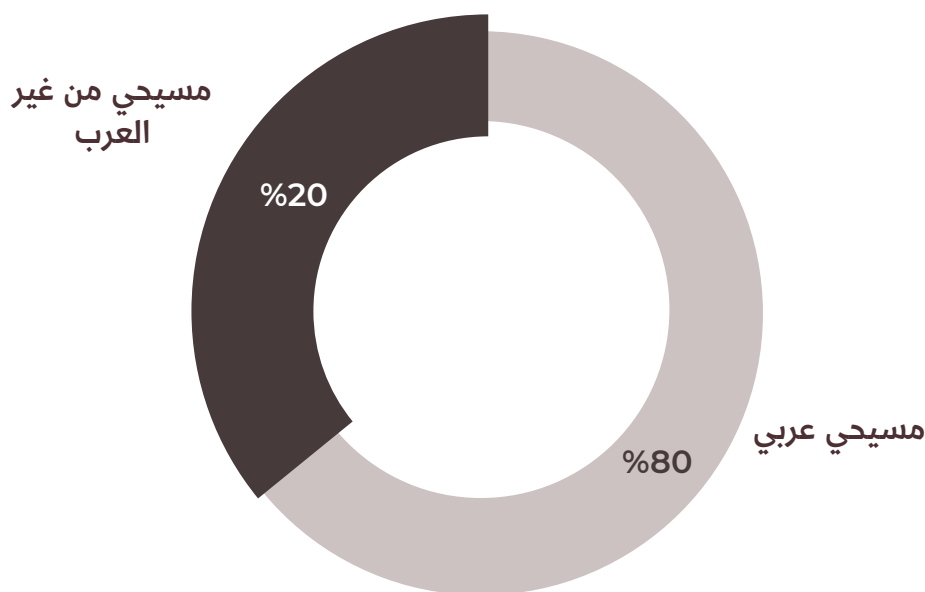
1. وكالة الأناضول، 2022/3/25. <https://tinyurl.com/2vf7h68v>.

2. جيروزاليم بوست، 2009/5/7. <https://tinyurl.com/2bdeunx7>.

3. كتاب القدس الإحصائي السنوي 2021، معهد القدس لأبحاث السياسات، 2021. <https://bit.ly/3m7hwTA>.



تراجع نسبة المسيحيين في القدس ما بين عامي 1922 و2021



توزيع نسب المسيحيين في القدس المحتلة

عام 2024 المسيحيين
يمثلون نحو

2%

من إجمالي
سكان القدس

أن نسبتهم في عام
1946 بلغت نحو

20%

كان المسيحيون
يشكلون نحو

25%

من سكان القدس في
عام 1922

من بينهم

12900

مسحي عربي

3300

مسيحي من غير العرب

فلا يتجاوز عددهم نحو

16200

مسيحي في القدس في عام 2021



أهداف — الاحتلال من تقليل أعداد المسيحيين في المدينة المحتلة

تتشابك أهداف الاحتلال في استهداف المسيحيين في القدس لتحقيق جملةً من الحقائق على أرض الواقع، ويمكن التركيز على النقاط الآتية في سياق تسليط الضوء على أهداف الاحتلال:

1. **تفريغ القدس من هويتها الأصيلة، واستهداف جزءٍ من تاريخها:**
إذ تُشكّل المسيحية جزءًا أصيلًا من النسيج الحضاري والثقافي والديني للفلسطينيين والقدس على حدٍ سواء، ويؤكد الوجود المسيحي في القدس تعددية المدينة، وهي تعددية كانت قبل الاحتلال، وستظل بعده، فاستهداف المسيحيين الممنهج، ومحاولة القضاء على وجودهم يُمهد لإنهاء جزء أساسي من الهوية العربية الفلسطينية للمدينة المحتلة، في مقابل ترسيخ الرواية التوراتية المكذوبة، والادعاء بأن القدس «مدينة يهودية».

2. **تعزيز الهيمنة الديموغرافية للمستوطنين:**
يُعد استهداف المسيحيين جزءًا من محاولات الاحتلال فرض هيمنته على ديموغرافيا القدس المحتلة، عبر دفع المسيحيين على الهجرة من فلسطين، بالتوازي مع سعيها إلى السيطرة على أملاك الكنائس المسيحية، وتمكين المستوطنين من السكنى فيها، أو بناء المشاريع الاستيطانية عليها.

3. **التركيز على جانب واحدٍ من الصراع:**
إذ تسعى أذرع الاحتلال إلى إبراز الصراع ما بين المستوطنين وأصحاب الأرض من المسلمين فقط، من خلال تهميش حقيقة وجود المسيحيين وتاريخهم النضالي منذ بدايات الاحتلال البريطاني لفلسطين، إلى جانب دعم بعض رؤساء الكنائس من الغربيين، الذين يسهلون تسريب العقارات إلى الجهات الاستيطانية.

4. الاستيلاء على أملاك المسيحيين في القدس المحتلة:

أمام حجم الأملاك المسيحية في شطري القدس المحتلة، تشكل هذه الأملاك بما فيها من أراضٍ ومبانٍ هدفًا بالغ الأهمية للمشروع الاستيطاني في القدس المحتلة، بسبب موقعها ومساحاتها، ولكون العديد من هذه الأملاك على شكل أوقاف مملوكة للكنائس المسيحية في القدس المحتلة، ما يُغري أذرع الاحتلال بالسعي إلى مصادرة هذه الأراضي لرفع حجم الوجود الاستيطاني في قلب القدس المحتلة وفي محيطها.

أهداف الاحتلال من تقليل أعداد المسيحيين في المدينة المحتلة

تفريغ القدس من هويتها
الأصيلة، واستهداف جزءٍ من
تاريخها

1

2

التركيز على جانب واحدٍ من
الصراع

3

تعزيز الهيمنة الديموغرافية
للمستوطنين

4

الاستيلاء على أملاك المسيحيين
في القدس المحتلة

تسريب أملاك الكنائس المسيحية إلى الجمعيات الاستيطانية



فندق البتراء في القدس المحتلة

تُشير الدراسات إلى أن الكنائس المسيحية تمتلك نحو 28% من الأراضي الوقفية والذرية غير القابلة للتصرف والواقعة ضمن أراضي الشطر الشرقي من القدس المحتلة، بينما يمتلك المسلمون نحو 29% من الأراضي الوقفية¹، وتملك الكنيسة الأرثوذكسية منفردة نحو 35% من مجمل الأوقاف المسيحية في شطري القدس المحتلة، إذ تمتلك 18% من مساحة الشطر الغربي من القدس، و17% من الشطر الشرقي من المدينة المحتلة².

وأمام حجم الأملاك المسيحية في القدس، يحاول الاحتلال الاستيلاء على هذه العقارات، بتواطؤ مع بعض رؤساء الكنيسة الأرثوذكسية (اليونانية) في القدس المحتلة، إذ يُشرف على هذه الكنائس رجال دين لاتين من اليونان، ويتم إبرام

1. الجزيرة نت، 2018/2/28. <https://aja.me/ywbgt>

2. موقع مدينة القدس، 2017/11/1. <https://tinyurl.com/mr3z6wer>



بينما يمتلك المسلمون
نحو

%29

من الأراضي الوقفية

الكنائس المسيحية
تمتلك نحو

%28

من الأراضي الوقفية
والذرية غير القابلة للتصرف

وتمتلك

%17

من الشطر الشرقي
من المدينة المحتلة

إذ

%18

من مساحة الشطر
الغربي من القدس

وتمتلك الكنائس
الأرثوذكسية منفردة

%35

من مجمل الأوقاف
المسيحية في شطري
القدس

صفقات بيع مع جهات تابعة للاحتلال، من خلال تأجيرها لمددٍ طويلة جدًا، تصل إلى 99 عامًا، وكانت صفقة تسريب العقارات التي كشفت ما بين عامي 2017 و2018 من أكبر الصفقات، وأثارت قلقًا فلسطينيًا كبيرًا على ما بقي من أملاك الكنائس المسيحية، فقد تضمنت الصفقة تسريب فندقى البتراء والإمبريال و22 محلًا تجاريًا أسفلهما، وتقع هذه العقارات في ميدان عمر بن الخطاب عند باب الخليل، إضافة إلى بيت «المعظميّة» في حي باب حطة بالبلدة القديمة، ونصّ التسريب حينها على تأجير هذه العقارات لمدة 99 عامًا، لثلاث شركات تعمل لمصلحة جمعية «عطيرت كوهانيم» الاستيطانيّة.

ومع كل واقعة تسريب، أو عدوان من قبل الاحتلال على الكنائس المسيحية يعود الحديث مجددًا عن مواقع القائمين على الكنائس المسيحية في المدينة المحتلة، وضرورة إسنادها للفلسطينيين من أصحاب الأرض، لما يتمتعون به من روح وطنيّة وبيئة حاضنة تسمح لهم بالصمود في وجه الاحتلال، وعدم الإذعان لمطالبه وقراراته، ما سيساهم في المحافظة على هذا الإرث الوقفي الضخم، وتعزيز حضور الكنائس في معركة مواجهة تهويد القدس ومقدساتها.

أبرز الاعتداءات التي تعرض لها المسيحيون في السنوات الماضية



القيود على دخول المسيحيين للاحتفال في «سبت النور» في عام 2023

تشهد الأعوام الماضية تصعيداً عدوانياً صهيونياً كبيراً ضدَّ المسيحيين، والمقدسات، والأماكن، والأوقاف، والكنائس، والمقابر المسيحية في القدس المحتلة، شملت الاعتداء الجسدي المباشر، وكتابة الشعارات العنصرية، وتدنيس المقابر المسيحية، والتضييق على المسيحيين خلال احتفالاتهم بالأعياد، وخاصة عيد «الفصح» لما لكنيسة القيامة من مركزية في هذا العيد، فألى جانب حرمان المسيحيين من قطاع غزة من قبل العدوان، من المشاركة في هذه الاحتفالات، وتحديد أعداد المشاركين من مسيحيي الضفة الغربية، تنصب قوات الاحتلال الحواجز الحديدية في الطرق المؤدية إلى كنيسة القيامة، وتحدد أعداد القادرين على المشاركة في هذه الاحتفالات، ففي 2022/3/21 حددت سلطات الاحتلال

عدد المشاركين في احتفالات «سبت النور» في كنيسة القيامة بـ 4000 مشارك فقط، من بينهم 1800 داخل الكنيسة، والباقي في باحتها، بناء على قرار صادر من محكمة الاحتلال العليا. وفي 2023/4/15 حددت عدد المحتفلين بـ 1800 شخصًا فقط، ونصب الحواجز في الطرقات المؤدية إلى الكنيسة.

وشهدت احتفالات المسيحيين بـ «الجمعة العظيمة» في 2024/3/29 فرض قوات الاحتلال قيودًا مشددة، في أزقة البلدة القديمة، والطرق الموصلة إليها، إذ منعت سلطات الاحتلال المسيحيين من الضفة الغربية من الوصول إلى القدس، ولم تمنح تصاريح الدخول، إلا لأعدادٍ قليلة جدًا، وانسحبت القيود على مسيرة «درب الصليب» في طريق «درب الآلام»، وبحسب مصادر فلسطينية كان عدد المشاركين في هذه المسيرة أقل بكثير من السنوات الماضية¹. واستبقت سلطات الاحتلال احتفال المسيحيين بـ «سبت النور» في 2024/5/4، بنشر أعدادٍ كبيرة من قواتها، ونصبت السواتر الحديدية في محيط كنيسة القيامة، وحددت سلطات الاحتلال أعداد من يسمح لهم بالدخول إلى الكنيسة، وحرمت هذه الإجراءات مئات المسيحيين من المشاركة، فتجمعوا أمام الحواجز الحديدية، وعلى الرغم من وقوفهم السلمي، اعتدت عليهم قوات الاحتلال بالضرب والدفع².

ويتعرض المسيحيون رهبانًا وقساوسة ورجال دين إلى اعتداءات عديدة من قبل عتاة المتطرفين، ففي 2022/7/17، اعتدى عدد من الشباب الحريديم بالسب والشتم والبصق، على عددٍ من القساوسة والرهبان عندما وصلوا إلى البلدة القديمة في القدس المحتلة، وساروا في طريق الآلام حاملين الصليب، وتم الاعتداء على مرأى ومسمع عدد من أفراد قوات الشرطة الإسرائيلية³. وفي 2023/3/19 اقتحم مستوطنين كنيسة «ستنا مريم» على سفح جبل الزيتون، واعتدوا على رجال الدين والمصلين بأدوات حادة، ووجهوا الشتائم إليهم، وذكرت مصادر محلية أن فلسطينيًا يدعى حمزة عجاج تصدى للمتطرفين، وتمكن من السيطرة على أحدهما بينما لاذ الآخر بالفرار⁴.

1. وكالة وفا، 2023/4/15. <https://tinyurl.com/2jdn7946>.

2. الجزيرة نت، 2024/3/30. <https://tinyurl.com/mrxzjwfc>.

3. مركز معلومات وادي حلوة، 2024/5/4. <https://tinyurl.com/yh7p2pt2>.

4. تايمز أوف إسرائيل، 2022/10/4. <https://tinyurl.com/3kzasdtp>.

5. الجزيرة مباشر، 2023/3/19. <https://ajm.me/9y72L5>.

ضريبة «الأرنونا» أداة ابتزاز جديدة

في شهر حزيران/يونيو 2024 عادت إلى الواجهة قضية فرض ضريبة «الأرنونا» على الكنائس المسيحية في القدس المحتلة، وفي عددٍ من المدن الفلسطينية المحتلة الأخرى، ففي 2024/6/23 قال رؤساء الكنائس المسيحية في القدس ويافا والناصرة والرملة، بأن بلديات الاحتلال الإسرائيلي أبلغتهم بأنها ستتخذ إجراءات قانونية ضدهم بسبب عدم دفع الضرائب العقارية «الأرنونا»، إضافةً إلى جباية الضرائب المتراكمة منذ عدة سنوات. وأثار هذا القرار رفضاً فلسطينياً ودولياً، فقد رفضه رؤساء الكنائس والمؤسسات المسيحية المحلية والدولية.

وتعود قضية فرض ضريبة «الأرنونا» إلى عام 2018، إبان رئاسة المتطرف نير بركات لبلدية الاحتلال، ورفض رؤساء الكنائس حينها القرار، وأغلَقوا كنيسة القيامة ثلاثة أيام احتجاجاً عليه، ما أجبر حكومة الاحتلال آنذاك على تجميده، وأعاد رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون مطالبة الكنائس بدفع هذه الأموال، وانضم إليه عددٌ من رؤساء البلديات في الداخل الفلسطيني المحتل، وحول حجم الضرائب على أملاك كنائس القدس المحتلة، تُشير المعطيات إلى أنها تطال نحو 882 عقاراً في شطري القدس الشرقي والغربي، وتصل المتأخرات التي تُطالب بها بلدية الاحتلال إلى أكثر من 190 مليون دولار أمريكي.

وتسعى سلطات الاحتلال من هذه القرارات فرض المزيد من الحصار على هذه الكنائس، إذ تمتلك أجزاء كبيرة من شطري القدس المحتلة، ودفع بعض هذه الكنائس إلى بيع جزءٍ من أملاكها لسدّ ديونها من «الأرنونا»، وهو ما يسمح لأذرع الاحتلال بامتلاك هذه العقارات، وفي حال استطاع الاحتلال إجبار الكنائس على دفع الضرائب، فمن الممكن أن تفرض قراراتٍ مشابهة على أملاك الأوقاف في القدس³.

1. الجزيرة نت، 2024/6/29، <https://tinyurl.com/4en3wm4k>.

2. القدس البوصلة، 2024/6/30، <https://tinyurl.com/4xed5taa>.

3. الجزيرة نت، 2024/6/29، مرجع سابق.

الورقة السادسة

التهويد المعماري والعمراني والبصري للقدس المحتلة



لا تقتصر مخططات الاحتلال على تهويد القدس وتغيير هويتها عند حدٍ معيّن، بل تواصل أذرعها العمل على تنفيذ المشاريع التهويدية، التي تعبث بلامح المدينة، وتشوه عمرانها الأصيل، وتسعى إلى فرض تحوّل جذري في طابع المدينة العربي والإسلامي، وهي أهداف تتسق مع محاولات الاحتلال طمس الهوية الحضارية للقدس المحتلة، وترسيخها عاصمةً للاحتلال. وتركّز هذه المادة على عبث الاحتلال بالعمران في القدس المحتلة، واستهدافه بشكلٍ ممنهجٍ لطابع القدس المعماري العريق، وما تضمه من معالم لها روحٌ تاريخية وأثرية وبصرية أصيلة، وتحليل آثار هذه المشاريع الدخيلة على الهوية التاريخية والثقافية للمدينة، مع تسليط الضوء على أبرز المخططات التهويدية التي نُفذت في السنوات الأخيرة.

أبرز المشاريع الحديثة والرامية إلى تغيير وجه المدينة

مع ما تمتلكه القدس المحتلة من تاريخٍ ضارب في القدم، ومعالم تعود إلى حقب عديدة متعاقبة، سعت سلطات الاحتلال إلى زرع مبانٍ ومعالم دخيلة على روح هذه المدينة، ولا تراعي تاريخ المدينة، وما تضمه من مقدسات، ومن خلال سعي الاحتلال إلى إعادة تشكيل مشهد القدس البصري، وإدخال المزيد من المعالم الدخيلة، التي يتستر بعضها خلف حجج التطوير، وبعضها الآخر خلف تطوير البنية التحتية ووسائل المواصلات، وفي نهاية المطاف تسمح هذه المشاريع للاحتلال بإحداث خلل في الأنساق المعمارية لهذه المدينة، وإضعاف الحضور المركزي للمقدسات، وهي تغييرات لن تقف عند الواقع المادي فقط، بل تستهدف الذاكرة الجمعية للمقدسيين، وأي صورة متخيلة لهذه المدينة، في النقاط الآتية نستعرض أبرز هذه المشاريع:

1. القطار الهوائي

2. تصرّ سلطات الاحتلال على المضي قدماً في تنفيذ هذا المشروع على الرغم من مختلف الاعتراضات الفلسطينية والاستيطانية على حدٍ سواء، إذ لا يقتصر هدف مشروع القطار المعلق «التلفريك»، على تسهيل نقل الركاب كما تدعي سلطات الاحتلال، بل يشكل المشروع الأبرز لتشويه المظهر العام للبلدة القديمة، وإدخال معلم استيطاني يشوه المشهد الحضاري للقدس، إلى جانب ما سيحققه من نقل للمزيد من المستوطنين إلى البلدة القديمة والقدس المحتلة، ومن المخطط أن يستوعب «التلفريك» عند اكتماله نحو 3000 راكب في الساعة، عبر 72 عربة، بتكلفة تُقدَّر بنحو 200 مليون شيكل (ما يعادل 55.2 مليون دولار أمريكي).¹

وتتبنّى وزارة السياحة في حكومة الاحتلال هذا المشروع، وتُشرف على تنفيذه «اللجنة الوطنية للبنية التحتية»، بينما تتولى «هيئة تطوير القدس» مهام

1. تايمز أوف إسرائيل، 2019/1/29. <https://tinyurl.com/mr4ydwyp>



صورة مصممة لما سيكون عليه شكل القطار الهوائي الخفيف في القدس المحتلة

الإنجاز على الأرض، وتتضمن المرحلة الأولى من المشروع إقامة ثلاث محطات: الأولى في موقع محطة القطار القديم بمنطقة البقعة في الشطر الغربي من المدينة، ثم يعبر الخط فوق حي الثوري نحو المحطة الثانية قرب موقف السيارات في جبل صهيون، قبل أن يستكمل مساره على طول سور القدس التاريخي ليصل إلى المحطة الثالثة في حي سلوان، بالقرب من «مركز كيدم» الاستيطاني التهويدي¹.

وشهدت السنوات الماضية محاولات دثيثة من قبل سلطات الاحتلال للمضي قدماً في المشروع، ففي 15 أيار/ مايو 2022 صادقت المحكمة الإسرائيلية العليا على إقامة خط للقطار المعلق «التلفريك»، الممتد حتى عمق البلدة القديمة من القدس المحتلة، بعد رد الالتماسات التي قدمت ضد المشروع. وذكرت القناة العبرية السابعة أن الخطة التي صادقت عليها محكمة الاحتلال، تشمل خط القطار المعلق بطول 1.4 كم، يتضمن أربع محطات. وفي عام 2023 أصدرت منظمة «عيمق شفيه» اليسارية الإسرائيلية تقريراً في أيار/مايو ذكرت فيه أن

1. «هآرتس»، 30/1/2019. <https://tinyurl.com/mr3psfp7>

الحكومة الإسرائيلية تمضي قدماً في مخطط القطار (الهوائي التلفريك) الذي يربط الشطر الغربي من القدس بالشطر الشرقي من المدينة، وذلك تحقيقاً لمصالح المستوطنين. وأشارت إلى أنه «خلال الأشهر العديدة الماضية، صادقت لجنة التخطيط على عقود عديدة تشير إلى أن اللجنة تتجه نحو إصدار العطاء لبناء مشروع التلفريك». ولفتت إلى أن خط التلفريك من المقرر أن ينتهي في مجمع «كيدم» الذي يديره المستوطنون من جمعية «العاد»، وهو قيد التخطيط حالياً عند مدخل حي سلوان، ويسير الخط بموازية أسوار المدينة القديمة والمسجد الأقصى». وقالت: «حصل مشروع التلفريك على الموافقة النهائية في أيار/ مايو 2022 لكن لم تصدر مناقصة البناء بعد»، وتوقعت إصدار المناقصات لبناء التلفريك قريباً¹.

وفي سياق استكمال المشروع، ففي 2023/12/9 تفاجأ مئات المقدسيين بلافتات أمام بيوتهم تنذرهم بإخلائها خلال شهرين، من أجل تلبية «احتياجات الجمهور وإقامة خط مواصلات لعدد كبير من الركاب»، وتهدد هذه الإخطارات نحو 110 عائلات، وسيتضرر منها أكثر من 3500 مقدسي في سلوان وتحديداً حي وادي حلوة، وحي بيضون، وشارع السلام، وأراضي أخرى. وفي بلدة سلوان وضعت سلطات الاحتلال إعلانات لمصادرة «دائمة ومؤقتة» لـ 8725 متراً مربعاً، لمصلحة مشروع «القطار الهوائي/ التلفريك» التهويدي المقرر بناؤه فوق عدد من مناطق القدس ومن ضمنها سلوان².

3. القطار السريع (محطة عند حائط البراق)

يشكل هذا المشروع خطراً كبيراً على البنية المعمارية للمدينة القديمة، إذ سيمر أسفل المناطق الفلسطينية وصولاً إلى سور الأقصى الغربي، وفي بداية عام 2020، وبعد رفض «اللجنة الوطنية للبنية التحتية» الإسرائيلية تمديد مسار القطار، نجحت ضغوط المنظمات الاستيطانية في إعادة طرح الخطة للنقاش، وأعلنت اللجنة المذكورة في 2020/2/17 عن مسار القطار الذي سينتهي عند نقطة ستُستحدث عند سور الأقصى الغربي تحت اسم «محطة ترامب»، في إشارة إلى تقدير جهود الرئيس الأمريكي في دعمه المفتوح للاحتلال ومشاريعه التهويدية خلال ولايته الأولى. وذكرت منظمة «عمق شبیه» أنّ المجلس الوطني

1. منظمة «عمق شبیه». 2023/5/10. <https://emekshaveh.org/en/sebastia-and-jlm-day>.

صحيفة الأيام. 2023/5/26. <https://tinyurl.com/488tmzdw>.

2. الجزيرة نت. 2023/12/10. <https://tinyurl.com/2p83d78k>.

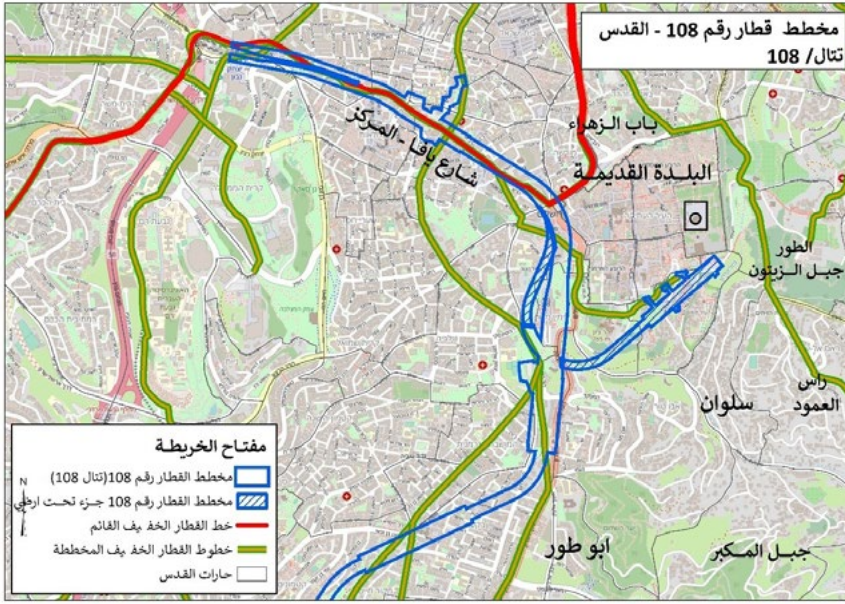
للاستثمار صادق على المسار المقترح؛ بسبب الضغوط السياسية التي مارستها منظمات المستوطنين الذين يعدّون القطار وسيلة أخرى لربط المستوطنات والمواقع السياحية في الشطر الشرقي من القدس مباشرة بالمستوطنات والمواقع المهمة في الشطر الغربي من القدس. ويشمل مسار القطار شريطاً يمتد تحت عشرات المنازل الفلسطينية في حي وادي حلوة في سلوان جنوب الأقصى، بموازية الجدار الجنوبي للمدينة القديمة. وبحسب منظمة «عمق شبيه»؛ فإن مرور القطار فوق سطح الأرض إلى «محطة ترامب» سيستلزم تدمير الطبقات الأثرية في المكان، فضلاً عن إلحاق الضرر بعين سلوان التاريخية وتلوّثها¹.

وفي هذا السياق كشف المركز العربي للتخطيط البديل أن «اللجنة القطرية للبنى التحتية» الإسرائيلية قررت في جلستها المنعقدة في 2020/3/17، أي إبان حقبة الطوارئ التي أعلنت عنها حكومة الاحتلال لمواجهة فيروس كورونا، المباشرة بتحضير المخططات التي تحمل أسماء تاتال 108 (أ) وتاتال 108، وكلاهما يتمتع بوضعية مفضلة تسمى «مخطط بنية تحتية قطرية»، ويتعلق المشروع الأول ببناء نفق سكة حديد تحت الأرض يصل ما بين الشطر الغربي من القدس ومنطقة باب المغاربة وصولاً إلى تخوم المسجد الأقصى، بينما يتعلق الثاني ببناء سكة حديد فوق الأرض تجوب أحياء القدس المختلفة. وبناء على هذه القرارات فرضت اللجنة قيوداً بحسب بنود 77 و78 لقانون التنظيم والبناء، وتنصّ على تجميد إمكانية استصدار رخص بناء وتنفيذ أي أعمال ضمن حدود هذه المخططات خشية أن تعرقل تنفيذ المخططات لاحقاً.

وفي أيار/مايو 2020 ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ سلطات الاحتلال شرعت بإجراء عمليات حفر تجريبية استكشافية خارج البلدة القديمة مباشرة في سياق مشروع القطار السريع الذي سيصل إلى محيط الأقصى، وتحديداً عند باب المغاربة في الجدار الجنوبي للبلدة القديمة وبحسب مصادر عبرية فإن الخطة النهائية للمشروع ستشمل نفق تحت الأرض طوله ثلاثة كيلومترات يربط محطة «هأوما» بساحة البراق و«الحي اليهودي»، ووفقاً للخطة، سيتم بناء النفق والمحطات تحت الأرض على عمق 52 متراً، على أن يشكل النفق

1. منظمة «عمق شبيه»، 2020/2/18. <https://alt-arch.org/en/train-to-western-wall>
2. المركز العربي للتخطيط البديل، 2020/4/5. <https://tinyurl.com/2e6n3ker>

والمحطات الجديدة استمرارًا لخط القطار السريع بين «تل أبيب» والقدس¹، وتبلغ كلفة المشروع حسب تصريح لمتحدث باسم وزارة النقل الإسرائيلية في كانون الأول/ديسمبر 2017 نحو 700 مليون دولار أمريكي².



مخطط قطار رقم 108

4. أبراج لركن السيارات

كشفت صحفٌ إسرائيلية في أكتوبر/تشرين الأول 2018 عن مخطط بلدية الاحتلال في القدس لإنشاء 10 أبراج متعددة الطوابق لوقوف السيارات عند مداخل البلدة القديمة. ويشمل المخطط إقامة ستة أبراج قرب باب العمود، وأربعة قرب باب النبي داود، ويصل ارتفاع كل برج إلى ما بين 15 و17 متراً، مع قدرة استيعابية تبلغ نحو 12 سيارة لكل برج.

رغم أن المشروع لم يُنفذ حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، فإن مسار سلوك الاحتلال يُظهر أنه قد حصل على الموافقات والإقرارات الرسمية اللازمة، ويعمل على تأجيل التنفيذ إلى حين توافر الظروف المناسبة من حيث التوقيت السياسي والأمن، بما يضمن تمريره دون مواجهة شعبية أو دولية كبيرة.

1. منظمة التحرير. <https://tinyurl.com/4a5k5tda>
2. تايمز أوف إسرائيل. 2020/5/11. <https://tinyurl.com/mtu7e2ty>

5. مشاريع ترفيهية ضخمة تطل على البلدة القديمة.

في نهاية عام 2020 أعلنت مصادر عبرية أن بلدية الاحتلال في القدس تنوي إنشاء دولا ب ضخم في القسم الغربي من متنزه «ارمون هنتسيف» (قصر المندوب السامي) الاستيطاني، الذي يقع على طرف جبل المكبر المطل على البلدة القديمة والمسجد الأقصى من الجنوب، وسيكون بارتفاع 40 إلى 60 مترا. وستنفذ البلدية هذا المشروع بالتعاون مع «سلطة تطوير القدس» في إطار خطة شاملة لترميم المتنزه.

تخّط بلدية الاحتلال في القدس و«صندوق إرث المبكى» (أحد أذرع حكومة الاحتلال لتهويد حائط البراق وأسفل المسجد الأقصى ومحيطه) لإقامة «مطلة ومقهى» تهويدي فوق المدرسة التنكزية وحائط البراق، والأبنية المطلة على المسجد الأقصى المبارك. وبدأ الاحتلال فعلياً إقامة «المقهى والمطلة»، بعد أن وضع كل الترتيبات والإجراءات اللوجستية والفنية اللازمة لذلك من كاميرات مراقبة، وإضاءة، وسلام حديدية، وغيرها من التجهيزات. وسيقام المخطط على مساحة 300 متر مربع فوق المنطقة المذكورة، وسيكون مفتوحاً على مدار الساعة للمستوطنين واليهود الذين لا يفتحون المسجد الأقصى، لأسباب أيديولوجية ودينية، وهذا سيتيح لهؤلاء استباحة المنطقة في كل الأوقات. سيكون المقهى متنزهً للمستوطنين، والسياح الأجانب، بغية ترويج روايات وأساطير توراتية مضلّة عن المسجد الأقصى ومعالمه وأبنيته التاريخية، وسيستغلّ الاحتلال لجلب أعداد كبيرة من اليهود لهذا المكان، إضافة إلى مراقبة المسجد على مدار الوقت؛ إذ سيشكل المقهى أقرب نقطة مطلة لمراقبة المصلين والمرابطين في المسجد الأقصى على مدار الساعة¹.

6. مترو أنفاق

وهو مشروع يرتبط بخط القطار السريع، وقد أعلنت عنه مديرية «التخطيط والبناء» في القدس المحتلة في كانون الثاني/يناير 2023، وأشارت إلى أنها بدأت مرحلة التخطيط لإقامة شبكة «المترو»، بهدف ربط المدينة المحتلة بمدن وبلدات إسرائيلية عدة، وحظي المشروع بمباركة وزيرة المواصلات ووزير المالية في حكومة الاحتلال حينها، ويأتي ضمن رؤية إسرائيلية لسلخ القدس عن محيطها الفلسطيني تماماً، وربطها بالمستوطنات التي تطوق المدينة، إلى

1. وكالة «صفا»، 2023/3/21. <https://safa.ps/p/349886>

جانب ربطها بالمدن الكبرى ولا سيما «تل أبيب»، ومنطقة «غوش دان»، ونقل أكبر عدد من المستوطنين اليهود من الشطر الغربي من القدس إلى شطرها الشرقي، بما فيها المناطق المحتلة ومحيط المسجد الأقصى. وستمّد سلطات الاحتلال خط سكك الحديد لربط مساكن الجامعة العبرية والمباني القريبة من قرية العيسوية الفلسطينية بمنطقة «جفعات رام» في الشطر الغربي من القدس¹.

التوجه نحو بناء أبراج شاهقة في المستوطنات المحيطة بالقدس

تسعى سلطات الاحتلال الاستيطانية إلى تغيير الهوية الحضرية والديموغرافية للمدينة المحتلة، من خلال تشييد سلسلة من الأبراج الاستيطانية الضخمة التي تُحيط بها من مختلف الجهات، بهدف فرض وقائع تهويدية جديدة، ففي نهاية عام 2020 صادقت «اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء» في بلدية الاحتلال على مخطط إقامة برج استيطاني ضخم في منطقة التلة الفرنسية، وبحسب المخطط سيضم 30 طبقة إضافة إلى البنية التحتية، وستشمل طبقاته مكاتب ومحال تجارية وفنادق وأماكن ترفيهية ومواقف للسيارات، وشققاً لطلاب الجامعة العبرية، ونحو 150 وحدة استيطانية.

- **في 2022/3/14**، عقدت «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس، مناقشة إيداع خطة بناء برج، في القدس وفندق أيقونيين في مجمع إبستين على محور القطار الخفيف على أراضي قرية عين كارم المهجر أهلها عام 1948. وحسب الخطة سيتكون البرج من 40 طبقة صممت، تضمن بناء 240 وحدة استيطانية، على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 7 دونمات، وتقع في الطرف الشمالي من حي كريات يوفال، بجوار

1. الجزيرة نت، 2023/1/23. <https://tinyurl.com/4pke8zch>
ميدل إيست أي، 2022/2/8. <https://tinyurl.com/38ycd2xw>

محطة القطار الخفيف على جبل هرتسل وموقف سيارات. وتتضمن الخطة بناء فندق تبلغ مساحته حوالي 9000 متر مربع، ومبنى عام للثقافة بمساحة حوالي 5000 متر مربع. وأعلنت سلطة الأراضي الإسرائيلية وبلدية الاحتلال في القدس، في إطار مناقصة الأرض عن فوز مجموعة تسفيلي، وبلغت قيمة العطاء الفائز 78.5 مليون شيكل (نحو 24 مليون دولار)، لبناء 9 أبراج استيطانية على أراضي قرية لفتا الفوقية مدخل مدينة القدس الشمالي الغربي¹.

- **في 2022/3/25**، أقرت «اللجنة المحلية للتخطيط والبناء» التابعة لبلدية الاحتلال بالقدس، قرار اللجنة المحلية لبناء الأبراج الأولى في مدخل حيّ الثوري ضمن المنطقة الصناعية المسماة «تليوت» من 30 طبقة على أرض مطعم الأوكالبتوس الأسطوري. وذكرت بلدية الاحتلال أن هذا البرج سيكون مشرفاً على البلدة القديمة ومطلاً على القدس بشطريها. سيضم البرج «144 وحدة سكنية» منها؛ 114 شقة عادية و30 شقة طلابية أخرى، وتبلغ مساحة المشروع 2.7 دونم. ويقدر تاريخ الانتهاء من بناء هذا البرج الاستيطاني الضخم بحوالي أربع سنوات - خلال عام 2026. وقالت تلك الشركة إنها حالياً تنفذ أعمال الحفر والنشر للمشروع².

- **في 2024/6/9** كشفت مصادر فلسطينية أن بلدية الاحتلال في القدس وافقت في وقتٍ سابق، على مخططٍ استيطاني كبير في مستوطنة «التلة الفرنسية» شمال القدس، على أن يضم المشروع الجديد نحو 1000 وحدة استيطانية جديدة، وبحسب الخطة سيتم هدم 8 مباني سكنية استيطانية داخل المستوطنة، وبناء أبراج استيطانية ضخمة مكانها، إضافةً إلى مباني خدمية ومساحات خضراء³.

- وافقت لجنة «التخطيط والبناء» في بلدية الاحتلال في 2024/12/10 على 3 مخططات استيطانية لبناء أبراج سكنية جنوب القدس، من بينها 30 طبقة في حي القطمون المحتل، و3 أبراج في مستوطنة «جيلو» المُقامة على أراضي قرية الولجة المهجرة⁴.

1. موقع فلسطين اليوم، 2022/3/17، <https://tinyurl.com/4s29nnxy>

2. المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/3/25، <https://palinfo.com/?p=150046>

3. القدس البوصلة (تليجرام)، 2024/6/9، <https://t.me/alqudsalbwssalah/38577>

4. قناة العالم، 2024/12/10، <https://tinyurl.com/3dtp477a>

- **في 21/7/2024 وافقت «لجنة التخطيط اللوائية» التابعة لبلدية الاحتلال على مشروع بناء استيطاني شاهق، من المفترض أن يصبح الأعلى في المدينة المحتلة، وسيُقام البرج في حي «كريات يوفيل» الاستيطاني، على أراضي قرية عين كارم المهجرة في الشطر الغربي من القدس المحتلة، وبحسب معطيات عبرية، سيصل ارتفاع البرج إلى 197 مترًا، ويضم 56 طبقة، وتُشير هذه المعطيات إلى ربط البرج الاستيطاني، ببرج خليفة في دبي،**

فقد روجت له الشركة المطورة بأنه «برج خليفة في القدس»، وسيتولى تصميم المشروع المكتب المعماري «أدريان سميث وجوردون جيل»، وهو المكتب المسؤول عن تصميم برج خليفة إلى جانب فريق من داخل كيان الاحتلال. وعلى الرغم من «الحماسة» التي روج لها المشروع، فمن المتوقع أن يواجه اعتراضات كثيرة، لجهة موقعه وارتفاعه وغيرها.



مخطط مشروع البرج الشاهق في حي «كريات يوفيل» الاستيطاني

- **في نهاية عام 2024 صادقت بلدية الاحتلال بالقدس على مشروع استيطاني جنوب غرب القدس، سينطلق في آذار/مارس**

من العام المقبل، ويهدف لإسكان اليهود الصهاينة الأمريكيين، وأطلق على المشروع اسم «برغر تاورز»، وسيُقام على أنقاض 95 وحدة استيطانية قديمة، وسيشمل بناء 392 وحدة استيطانية جديدة، موزعة على ثلاثة أبراج، إضافةً إلى مساحات تجارية وخدمية أخرى، وسيُقام المشروع في حي استيطاني يدعى «فات»، أُقيم بين حي القطمون المهجر شمالًا، وقرية بيت صفا جنوبًا، والذي سُمي باسم أحد قادة العصابات الصهيونية «الهاجانة»².

1. موقع مدينة القدس، 2024/7/24. <https://qii.media/items/2113>
2. موقع مدينة القدس، 2024/4/22. <https://qii.media/news/43802>

في 2022/3/25

قرار اللجنة المحلية لبناء الأبراج
الأولى في مدخل حيّ الثوري
ضمن المنطقة الصناعية المسماة
«تليبوت» من 30 طبقة على أرض
مطعم الأوكالبتوس الأسطوري.

في 2022/3/14

عقدت «اللجنة المحلية للتخطيط
والبناء» مناقشة إيداع خطة بناء
برج، في القدس وفندق أيقونيين
في مجمع إيبستين على محور القطار
الخفيف على أراضي قرية عين كارم
المهجر أهلها عام 1948.

في 2024/6/9

بلدية الاحتلال في القدس وافقت
على مخطط استيطاني كبير في
مستوطنة «التلة الفرنسية» شمال
القدس، على أن يضم المشروع
الجديد نحو 1000 وحدة استيطانية
جديدة،

في 2024/12/10

وافقت لجنة «التخطيط والبناء» على
3 مخططات استيطانية لبناء أبراج
سكنية جنوب القدس، من بينها 30
طبقة في حي القطمون المحتل، و3
أبراج في مستوطنة «جيلو» المُقامة
على أراضي قرية الوجة المهجرة

في نهاية عام 2024

صادقت بلدية الاحتلال بالقدس
على مشروع استيطاني جنوب غرب
القدس، سينطلق في آذار/مارس
من العام المقبل، ويهدف لإسكان
اليهود الصهاينة الأمريكيين، وأطلق
على المشروع اسم «برغر تاورز»

في 2024/7/21

وافقت «لجنة التخطيط اللوائية»
على مشروع بناء استيطاني شاهق،
من المفترض أن يصبح الأعلى في
المدينة المحتلة، وسيُقام البرج في
حي «كريات يوفيل» الاستيطاني

البناء التهويدي في البلدة القديمة في القدس المحتلة



تسعى سلطات الاحتلال إلى إحاطة الأقصى بعشرات المعالم التهودية

تعمل سلطات الاحتلال على تغيير الهوية الحضارية والتاريخية لمدينة القدس، وإحاطة الأقصى بعشرات المعالم اليهودية، إذ تنفذ الجهات الإسرائيلية المختلفة عددًا كبيرًا من الحفريات، في سياق إنشاء مدينة يهودية أسفل البلدة القديمة وفي محيطها، ضمن مشروع «تأهيل الحوض المقدس»، ويعمل الاحتلال على ربط الحفريات بشبكة من الأنفاق، وحول بعضها إلى متاحف وكنس. وفي السنوات الماضية صعد الاحتلال من بناء المعالم التهودية، التي تهدف إلى إدارة عمليات اقتحام الأقصى، وتشويه المظهر العربي والإسلامي للمدينة، وقد تصاعد بناء هذه المعالم منذ افتتاح كنيس الخراب في عام 2010، وبحسب مصادر مقدسية بنت أذرع الاحتلال أكثر من 100 كنيس ومعلم يهودي في البلدة القديمة ومحيطها¹، من أبرزها مشروع «بيت شتراوس» على بعد أمتار من سور الأقصى الغربي.

1. موقع مدينة القدس، 2024/4/22، <https://qii.media/news/43802>.

استقراء الآثار المترتبة على هذه المشاريع

تتلاقح المشاريع التي تعمل عليها سلطات الاحتلال لتغيير فضاء المدينة وإقحام المزيد من «الصروح» الضخمة في فضاء واحدة من أقدم مدن العالم، وهي مشاريع لا تنعكس بالضرورة إيجاباً على سكانها الأصليين أو من يقطنها من المحتلين، إذ يأتي الكثير منها في سياق فرض الهيمنة الثقافية والدينية على المدينة، من خلال زرع معالم ومشاريع ضخمة تغير وجهها الحضاري، وتبدد هوية المدينة العربية والإسلامية، في محاولة لتحويل مشهد المدينة إلى واحدة من المدن الغربية المتطورة، بالتوازي مع تهميش الهوية العربية والإسلامية رويداً رويداً، وإحلال هوية «يهودية» مسخ توائم بين المعالم اليهودية الدخيلة، وبين الأبنية الضخمة ذات الطابع الغربي الرأسمالي.

- تعزيز السيادة الإسرائيلية على القدس، وهي سيادة لم تعد تقتصر على الأرض، بل تمتد إلى فضاء المدينة، في محاولة من قبل الاحتلال إلى ابتكار أدوات جديدة، ومعالم تسهم في تهويد المدينة وتحويلها إلى مدينة «إسرائيلية» على غرار المدن المحتلة الأخرى.

- تشويه الصورة «الأيقونية» لمدينة القدس، التي يسيطر على مشهديتها المسجد الأقصى، بقبتيه الذهبية والرصافية، وكنيسة القيامة وسائر الكنائس بقبابها، وهو مشهد تعمل سلطات الاحتلال على مزاحمته عبر هذه المشاريع وصولاً إلى إخفائه بشكلٍ أو بآخر.

- تعزيز عاصمته المزعومة بمعالم غربية استهلاكية، تتناقض مع هوية المدينة الأصلية، وهي معالم يهودية المنفعة والأثر، وحديثة العمران والتصميم، وتأتي إلى جانب المعالم اليهودية الدينية، التي شيدها الاحتلال بأساليب معمارية أقدم تحاكي ادعاءاته بالوجود اليهودي القديم داخل القدس المحتلة.

- جلب المزيد من السياح إلى القدس المحتلة، لتعزيز حضور روايته المكذوبة حول «المعبد» ووجوده الأسطوري في المدينة المحتلة، ومن ثم إشراك هؤلاء السياح في اقتحام المسجد الأقصى، وهو واحد من أبرز أهداف القطار المعلق «التلفريك».
- تسهيل وصول المستوطنين إلى المسجد الأقصى، والمشاركة في اقتحامه، وفتح المجال أمام المستوطنين للوصول إلى الأقصى بأقل احتكاك ممكن مع الفلسطينيين.
- عزل القدس عن فضائها الجغرافي والديموغرافي في الضفة الغربية، وتحويل القدس إلى بيئة طاردة لسكانها الأصليين.
- منع المقدسيين من التمدد العمراني، من خلال حصارهم بعدد كبير من المشاريع التي تعيق قدرتهم على البناء، وهي قدرة محدودة أصلاً بسبب ما تقوم به سلطات الاحتلال من هدم لمنازل الفلسطينيين ومنشأتهم، والشروط التعجيزية للحصول على رخص البناء.
- الاستيلاء على مزيد من الأراضي في القدس المحتلة، إذ تتذرع سلطات الاحتلال بـ«المنفعة العامة» لتضع يدها على المزيد من الأراضي الفلسطينية.

تسهيل وصول
المستوطنين
إلى المسجد
الأقصى

05

تعزيز السيادة
الإسرائيلية
على القدس

04

عزل القدس
عن فضاءها
الجغرافي
والديموغرافي
في الضفة
الغربية

06

تشويه الصورة
«الأيقونية»
لمدينة القدس

03

منع
المقدسيين
من التمدد
العمراني

07

تعزيز عاصمته
المزعومة
بمعالم غربية
استهلاكية

02

الاستيلاء
على مزيد من
الأراضي في
القدس المحتلة

08

جلب المزيد
من السياح إلى
القدس المحتلة

01



الورقة السابعة

تزييف — أسماء معالم القدس المحتلة وشوارعها



لا تترك أذرع الاحتلال الصهيونية جانبًا من المدينة المحتلة من دون خطٍ تستهدف هويتها، وتسعى إلى تهويدها، ولا تترك هذه الأذرع شبرًا من المدينة من دون استهداف، إن من خلال المشاريع الاستيطانية والاستيلاء على منازل المقدسيين، أو من خلال زرع المعالم اليهودية الدخيلة من كنس ومشاريع تهويدية قريبة من المسجد الأقصى، وصولاً إلى الاعتداء المباشر على المقدسات في المدينة، ومحاولات فرض السيطرة على المسجد الأقصى.

ويُشكل فرض الرواية اليهودية «المكذوبة» على المدينة المحتلة، واحدًا من أبرز الأهداف الكبرى التي تسعى إليها سلطات الاحتلال، وهو أدواتها الأساسية لتحقيق المزيد من السيطرة على المدينة، فلا تكتفي سلطات الكيان بهدم المعالم التاريخية في المدينة، بل تعمل على استبدالها بمعالم أخرى لا تمت لتاريخ المدينة وواقعها. وفي سياق فرض روايتها الصهيونية، تعمل سلطات الاحتلال على تغيير الأسماء العربية والإسلامية لشوارع القدس المحتلة وأزقتها، واستبدال هذه الأسماء بأخرى يهودية، يعود بعضها لاحازمات يهود مستوطنين، وبعضها الآخر لأسماء جنود شاركوا في احتلال القدس، وبعضها يتصل مباشرة بالرواية التوراتية وأسطورة «المعبد»، في إسقاط مباشر لرؤية دينية على واقع القدس وتاريخها.

وبحسب متخصصين في شؤون القدس، لا تقف المسميات التوراتية عند عناوين الشوارع والياقلات التي تدل الزائرين إليها فقط، بل تفرض سلطات الاحتلال المسميات اليهودية في الوثائق الرسمية المختلفة، على غرار بطاقات الهوية الزرقاء، ومختلف الفواتير من مياه وكهرباء وهواتف وضرائب، وتصل إلى الخرائط التي تُطبع في الكتب المدرسية أو تلك التي يستخدمها السياح، وصولاً إلى برامج الملاحة عبر الأقمار الصناعية، ومنصات الخرائط العالمية على غرار «غوغل ماب».

حجم تزيف — المعالم في القدس وفلسطين



تغيير اسم أحد ساحات الحي الإسلامي في القدس إلى «كيكار هجفورا» (ميدان الأبطال)
في تشرين الأول/أكتوبر 2021

يصل عدد الأماكن التي غيرت سلطات الاحتلال أسماءها منذ تأسيس الدولة الصهيونية قبل 73 عامًا إلى نحو 80 ألف مُسمًى في مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، بحسب رئيس مؤسسة بيت الذاكرة للتراث في مدينة الناصرة البروفيسور مصطفى كبها، وتشمل الأماكن التي غيّر الاحتلال أسماءها مدنًا وأودية وجبالاً وسهولاً وشوارع ومباني وحواري وجادات وغيرها¹.

أما في القدس المحتلة، تصل أعداد الأماكن والشوارع والمعالم، التي غيّرت سلطات الاحتلال أسماءها، بحسب متخصصين مقدسيين، إلى نحو 22 ألف مكان وشارع ومعلم في شطري المدينة²، وفي عام 2018 كشفت دراسة بأن سلطات الاحتلال غيرت أسماء نحو 667 معلمًا تراثيًا في المدينة المحتلة، وهو ما يؤكد

1. وكالة الأنباء الأردنية، 2021/6/8. <https://tinyurl.com/38vta5m8>
2. العربي الجديد، 2016/11/27. <https://tinyurl.com/akc3uhzw>

استهداف كل ما في المدينة من معالم، والتراثية منها على وجه الخصوص¹، ولا تتوقف أذرع الاحتلال عن تزييف الأسماء وتغييرها، ومن أبرز هذه القرارات في السنوات الأخيرة، ما صدر في 2021/9/4، إذ أطلقت بلدية الاحتلال حملة لتهويد أسماء عددٍ من شوارع البلدة القديمة، فقد غيرت اسم طريق الوادي التاريخي إلى اسم تهويدي هو «ميدان هجفورا»، وللطريق أهمية تاريخية كبيرة، إذ يمر بمحاذاة السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك².

لجان رسمية مسؤولة عن تغيير الأسماء

يُشرف على تهويد أسماء الشوارع في القدس المحتلة لجنة خاصة بالتسميات، تتبع لبلدية الاحتلال في القدس، واسمها بالعبرية «عيريات يورثلايم»، وتضم هذه اللجنة أكاديميين لهم معرفة في السياسية، إلى جانب أعضاء من أحزاب سياسية يمينية، وعلى الرغم من دور اللجنة الكبير، فإن القرار النهائي يظل في الكثير من الحالات لرئيس بلدية الاحتلال³. أما على صعيد الأراضي المحتلة، فهناك لجنة أخرى تابعة لمكتب رئاسة الوزراء الإسرائيلية، تُدعى لجنة «التسميات الحكومية»، يمتد تأثيرها إلى مختلف المناطق الفلسطينية المحتلة، إذ تحدد لجنة التسميات أسماء المستوطنات الإسرائيلية، والمواقع الجغرافية والشوارع ومفترقات الطرق، إضافةً إلى أسماء المعابر الحدودية، ومواقع التنزه العامة في المناطق المحتلة⁴. وتعتمد هذه اللجان في عملها على تغيير أسماء العالم الفلسطينية وتزييفها على 3 أساليب رئيسة هي:

1. **الأسلوب الأول**، من خلال تغيير الأسماء العربية بشكل كامل، واستبدالها بأخرى تحمل طابعاً دينياً تعود إلى أسطورة «المعبد» أو لشخصيات صهيونية مرتبطة بتأسيس الكيان، والجنود الذين سقطوا في الحروب التي خاضها الكيان في العقود الماضية.

1. فلسطين اليوم، 2018/5/27، <https://tinyurl.com/43s9ecvm>.

2. الجزيرة نت، 2021/11/18، <https://aja.me/fmqvua>.

3. الجزيرة نت، 2021/11/18، <https://aja.me/fmqvua>.

4. مركز مدار، موسوعة المصطلحات، لجنة التسميات الحكومية في «إسرائيل»، <https://tinyurl.com/yzujy5uy>.

2. **الأسلوب الثاني**، يقضي بترجمة الأسماء العربية إلى العبرية، ما يلغي استعمالها العربي مع مرور الزمن، خاصة من خلال الاستخدام الرسمي أو غيرها .

3. **الأسلوب الثالث**، فيتمثل بالإبقاء على نفس الأحرف العربية، ولكن بالحرف العبري، ونطقها بشكل يؤدي إلى معنى آخر يختلف عن اسمها العربي الأصيل .



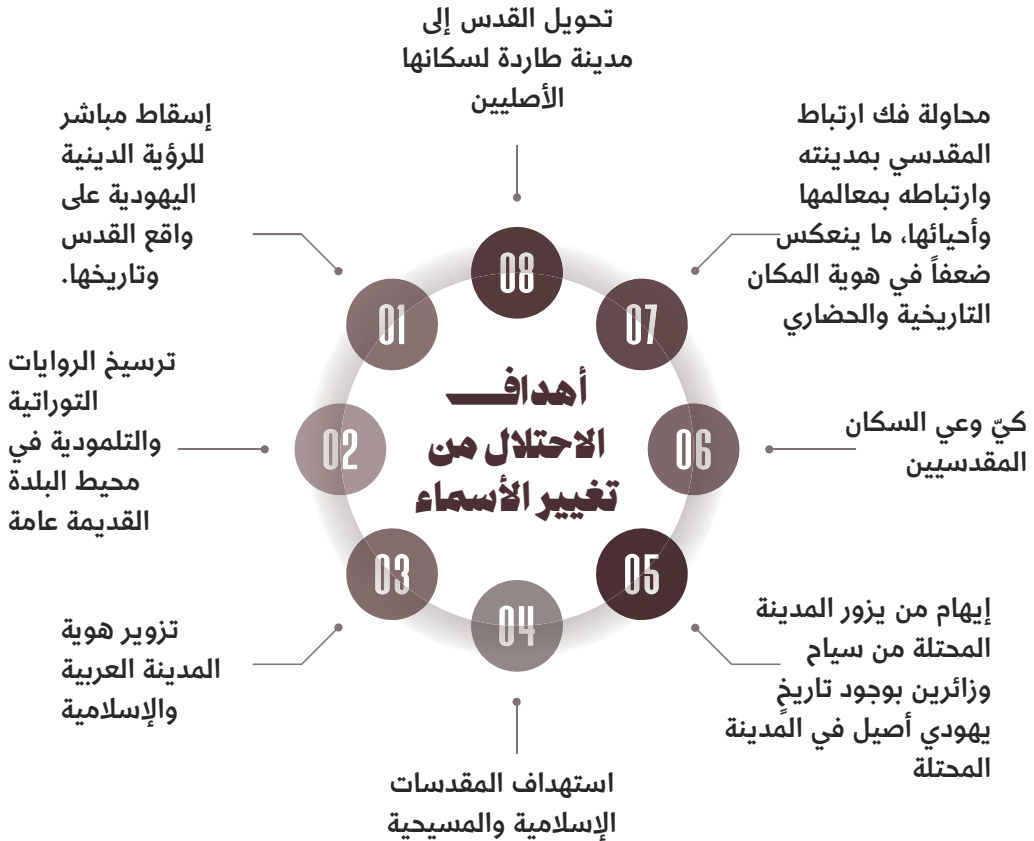
واحدة من اللافتات الإرشادية في القدس المحتلة

أهداف الاحتلال من تغيير الأسماء

لا يُمكن بحال من الأحوال عزل تغيير أسماء الشوارع عن خطط الاحتلال التهودية الأخرى؛ إذ تقع كما أسلفنا في قلب محاولات الاحتلال السيطرة على المدينة المحتلة وفي القلب منها المسجد الأقصى، ويمكننا تقديم أبرز 8 أهداف كامنة خلف تغيير سلطات الاحتلال الأسماء العربية والإسلامية في القدس المحتلة، وهي:

- إسقاط مباشر للرؤية الدينية اليهودية على واقع القدس وتاريخها.
- ترسيخ الروايات التوراتية والتلمودية في محيط البلدة القديمة عامة، ومحيط المسجد الأقصى على وجه الخصوص، عبر أسماء مشتقة من أسطورة «المعبد»، أو لأماكن ورد ذكرها في التوراة وشروحاته.
- تزوير هوية المدينة العربية والإسلامية، ومحاولة تزييف طابعها الثقافي والحضاري.
- استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية.
- إيهام من يزور المدينة المحتلة من سياح وزائرين بوجود تاريخ يهودي أصيل في المدينة المحتلة، وما يتصل بهذا الطابع من معالم وآثار.
- كَيِّ وعي السكان المقدسيين؛ إذ يراهن الاحتلال بأن الأجيال القادمة من سكان المدينة الأصليين، سيستخدمون الأسماء العبرية الدخيلة، وبأن فرض هذه الأسماء في المعاملات الرسمية سيُجبر المقدسيين على اعتياد الأسماء اليهودية.

- محاولة سلطات الاحتلال فك ارتباط المقدسي بمدينته وارتباطه بمعالمها وأحيائها، ما ينعكس ضعفاً في هوية المكان التاريخية والحضارية، التي تنبني في جزء كبير منها على ارتباط السكان بهذه المعالم والأوابد الحضارية.
- تحويل القدس إلى مدينة طاردة لسكانها الأصليين؛ إذ يحاول الاحتلال من مجمل الأهداف السابقة تحويل القدس إلى مدينة طاردة لسكانها، فلا يعودون قادرين على العيش بين جنباتها، نتيجة حالة الاغتراب التي يشعر بها الفلسطينيين في القدس، وإحاطته بأسماء ورموز ومعالم دخيلة، إلى جانب ما يعانيه من حصار اقتصادي واجتماعي واعتداءات مباشرة.



فك الارتباط بالمكان، شواهد التزييف

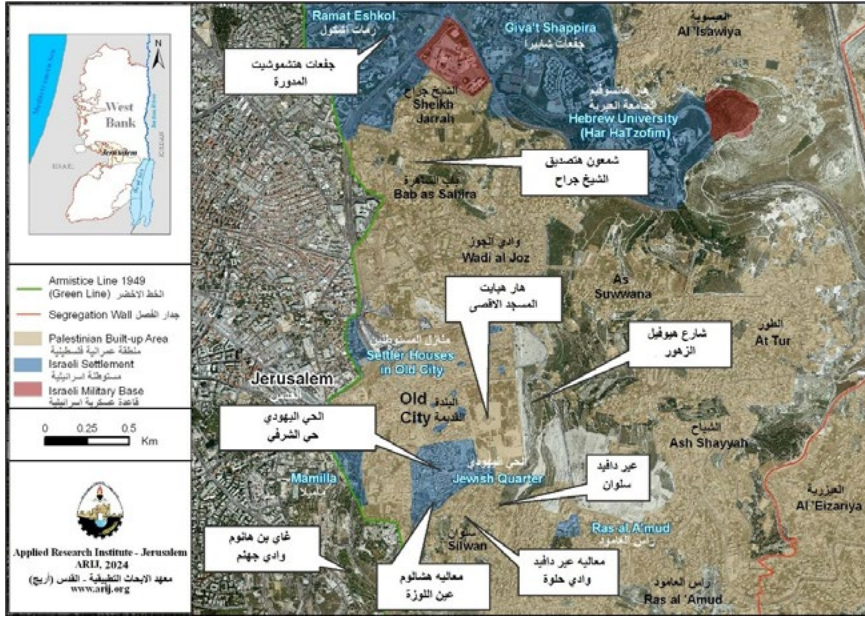
لا تتوقف محاولات أذرع الاحتلال عن التدخل في اللافتات الإرشادية في القدس المحتلة، وتغيير أسماء المعالم العربية والإسلامية، ففي شهر أيلول/سبتمبر 2025 استبدلت سلطات الاحتلال التسمية الرسمية لحائط البراق بـ«حائط المبكى»، على الحافلات العامة التي تجوب شوارع المدينة¹، وفي النقاط الآتية، نورد أبرز شواهد التزييف التي جرت في المدينة المحتلة:

- تغيير اسم طريق الشارع المؤدي إلى باب الأسباط إلى شارع «مردخاي»، نسبة إلى اسم الشهرة لشخص يدعى «مردخاي غور»، الذي اقتحم البلدة القديمة من جهة باب الأسباط بالدبابات إبان احتلالها عام 1967، وكان أحد أعضاء «الكنيست» في ذلك الوقت، إضافةً إلى كونه ضابطاً في جيش الاحتلال².

- تحويل اسم طريق رأس العمود إلى «معاليه هزيتيم»، وأقيمت في المنطقة بؤرة استيطانية تحمل هذه الاسم، كما تحول الشارع الممتد من باب الخليل إلى باب العمود، وهو من أهم شوارع القدس المحتلة، إلى «طريق المظليين»، نسبة إلى المظليين الذين شاركوا في احتلال القدس عام 1967، واقتحموا المسجد الأقصى بعد احتلال المدينة مباشرة³.

- تزييف اسم جبل الزيتون إلى «هار همشحة»، وهو الاسم التوراتي للجبل الذي يطل على المسجد الأقصى. أطلقت سلطات الاحتلال اسم «شير همعلوت» على أحد شوارع بلدة سلوان، وهو الاسم التوراتي الذي يشير إلى «طريق المعبد»⁴.

1. معهد أريج، 2025/9/23. <https://tinyurl.com/4suzs8r7>
2. العربي الجديد، 2016/11/22. <https://tinyurl.com/3twmtczw>
3. النّرا فلسطين، 2017/4/19. <https://tinyurl.com/44f62hrx>
4. المرجع نفسه.



خريطة لأبرز المعالم التي غيرت سلطات الاحتلال أسماءها

- غيرت أذرع الكيان اسم شارع «القصور الأموية» الواقع جنوب سور القدس باتجاه سلوان، إلى اسمٍ عبرية وهو «شير لمعالوت»، وغيرت كذلك اسم شارع «باب الزاهرة» شمال البلدة القديمة إلى اسم عبري «أمير دروري»، وهو مؤسس سلطة الآثار الإسرائيلية¹.
- إطلاق أسماء حاخامات على شوارع في قرية سلوان جنوب المسجد الأقصى، وشملت 5 أزقة وشوارع صغيرة في حي بطن الهوى في سلوان. وصودق على إطلاق الأسماء الآتية: «عزرات نداحيم» و«هراف مدموني»، و«هراف أفراهام ألداف»، و«هراف يحيى يتسحاك هليفي»، و«هراف شالوم أليشيخ هليفي»².

1. الجزيرة، 2015/9/21، <https://aja.me/c8rtw>.
2. الجزيرة نت، 2019/6/30، <https://aja.me/gl9tc>.

أبرز شواهد التزييف — التي جرت في المدينة المحتلة

غيرت أذرع الكيان اسم شارع «القصور
الأموية» إلى اسم عبرية وهو «شير
لمعا لوت»

إطلاق أسماء حاخامات على شوارع في
قرية سلوان جنوب المسجد الأقصى،
وشملت 5 أزقة وشوارع صغيرة

تغيير اسم طريق الشارع المؤدي إلى
باب الأسباط إلى شارع «مردخاي»،
نسبة إلى اسم الشهرة لشخص يدعى
«مردخاي غور»

تحويل اسم طريق رأس العمود إلى
«معاليه هزيتيم»، وأقيمت في
المنطقة بؤرة استيطانية تحمل هذه
الاسم

تزييف اسم جبل الزيتون إلى «هار
همشحة»، وهو الاسم التوراتي للجبل
الذي يطل على المسجد الأقصى



الورقة الثامنة

«التهويد الأخضر» استخدام الغابات والحدائق في تهويد القدس المحتلة





من الحرائق في غابات القدس في عام 2025

طالما ارتبط مشروع تهويد القدس بمحاولات إحكام الاحتلال فرض السيطرة على الأرض، وإقصاء الهوية الأصيلة، ومن بين وسائل التهويد التي لا يتم تسليط الضوء عليها «التشجير الاستيطاني»، وقد عاد الحديث عنها تزامناً مع الحرائق الضخمة التي اندلعت في القدس المحتلة في نهاية شهر نيسان/إبريل عام 2025، وكيف أسهمت هذه النباتات الدخيلة في مفاقمة الحرائق واتساع رقعتها، لتطال أكثر من 100 موقع في جبال القدس المحتلة، وهو ما أجبر الاحتلال على طلب المساعدة وإخلاء المستوطنين من مناطق الحرائق وغيرها من الإجراءات. ونسلط الضوء في هذا المقال على جانب منسي من تهويد شطري القدس المحتلة مرتبط بالحدائق والتشجير، ونقدم من خلاله إطلالة على تاريخ هذا النمط الخفي من التهويد، وكيف وظف المشروع الصهيوني الغابات لتحقيق أهدافه في السيطرة على الأرض الفلسطينية، وإخفاء القرى العربية، واستمرار هذا الأسلوب حتى يومنا هذا، من خلال «الحدائق التوراتية» التي تحاصر الشطر الشرقي من القدس المحتلة.

من البدايات إلى ملايين الأشجار الدخيلة

بدأ الاستيطان في القدس باكراً، فتوازياً مع توسع الأحياء الفلسطينية خارج البلدة القديمة، استطاع بعض الأثرياء إنشاء أحياء يهودية خارج حدود البلدة القديمة، أقيم حي «يمين موشيه» في منطقة جورة العناب في عام 1850، وهو أول الأحياء اليهودية التي أقيمت في القدس، وقد اشترها السير موشيه مونتيفيوري في عام 1854، تلاه حي «مناه شعاريم» في منطقة المصراة، و«ماقور حايم» في المسكوبية في عام 1858م، واستطاع مونتيفيوري بناء سبعة أحياء استيطانية أخرى حتى عام 1892. وعلى الرغم من القيود العثمانية فإن الاستيطان استمرّ بالتوسع، فحتى عام 1917 وصل عدد المستوطنات إلى نحو 16 مستوطنة، وقد تركزت في الشطر الغربي من القدس، وأدّى أثرياء الصهاينة دوراً بارزاً في تمويل هذه المستوطنات، بدعمٍ من القنصليات الأجنبية¹.

وبالتوازي مع بدايات الاستيطان، أطلقت المنظمات الصهيونية نوعاً آخر من الاستيطان، وهو الاستيطان بالتشجير، من خلال «الصندوق القومي اليهودي»، والذي تأسس في عام 1901، وبحسب معطيات الصندوق فقد استطاعت منذ تأسيسه زراعة أكثر من 260 مليون شجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتغطي هذه الغابات أكثر من 250 ألف فدان (نحو مليون و11715 دونماً)²، وبحسب معطيات الصندوق تتنوع الأشجار المنتشرة في هذه المساحات ما بين البلوط الصنوبر واللوز، والسرور والأرز وبعض الأنواع الأخرى. ولا تقدم معطيات «الصندوق» بيانات واضحة عن حجم التشجير الاستعماري في شطري القدس المحتلة، إلا أن أجزاء كبيرة من شطرها الغربي تم تشجيرها، ومن أبرزها الجبال الغربية في هذا الشطر، والطريق التاريخي الواصل ما بين القدس ويافا وغيرها من المناطق التي تحيط بالبلدة القديمة³.

1. خليل التفكجي، الاستيطان في مدينة القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 8، العدد 31 (صيف 1997)، ص 133.

2. فراس القواسمي، المشاريع الاستيطانية الصهيونية في محافظة القدس، مركز رؤية للتنمية السياسية، 2021، ص 16-15.

3. موقع الصندوق القومي: <https://www.jnf.org/our-work/forestry-green-innovations>

4. التشجير الاستعماري في فلسطين، باب الواو، 2021/8/24. <https://tinyurl.com/ydkr9hw3>

وتغطي هذه الغابات أكثر

من

250

ألف

من خلال «الصندوق

القومي اليهـودي»

استطاعت زراعة أكثر من

260

مليون شجرة في الأراضي

الفلسطينية



التشجير وإحياء نبوءات توراتية



زراعة أشجار في عسقلان من أرشيف الحركة الصهيونية في عام 1950

ولم تقف أهداف أزرع الاحتلال عند السيطرة على الأرض فقط، وهو ما سنبينه لاحقاً، فقد ربطت مشاريعها التهودية التشجيرية بالأساطير الدينية التوراتية، من خلال ربط ما بين المشروع الاستعماري في الأراضي المحتلة والأشجار، فقد استند التفسير الصهيوني إلى نصوصٍ تتحدث عن الأرض الموعودة الغنية، التي تضم أنواعاً متنوعة من الأشجار، وهي: «الصنوبر والصنل والفسق والبلوط والأرز والطرفاء والسرو والصفصاف والعرعر والحوار والطلح»¹. إلى جانب مركزية الزراعة في الفكر اليهودي، وتخصيص أعياد خاصة بالشجرة تعود إلى الحقبة المبكرة من الاستيطان في عام 1887، ودفع مختلف الشرائح الاجتماعية إلى المشاركة في التشجير خلال يوم محدد من العام، وتُشير المعطيات إلى ربط اليهودية مفهوم الشجرة بالإنسان، ومن العادات لدى المستوطنين زراعة شجرة سرو أو صنوبر للمولودة الأنثى، وشجرة أرز للمولود الذكر، في سياق ارتباط الأشجار والإنسان في الفكر اليهودي².

1. أورينت إكس أكس أي. 2017/11/28. <https://orientxxi.info/magazine/article2153>.

2. العساس. 2029/6/10. <https://alassas.net/3994>.

وعلى الرغم من هذه المركزية الدينية، فإن الدفع نحو استنساخ البيئة الأوروبية وسرعة الوصول إلى النتائج، كانت هي التي تدفع «الصندوق القومي اليهودي» لاختيار أنواع الأشجار، فقد زُرعت أشجار الكينا بشكل كبير جداً في المراحل الأولى من «الاستيطان الأخضر»، وتشكل اليوم شجرة الصنوبر نحو ثلث عدد الأشجار في الغابات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، على الرغم من ذكر هذه الشجرة مرة واحدة فقط في النصوص الدينية اليهودية¹.

توظيف الزراعة في المشروع الصهيوني

«كانت فلسطين في نظر المهاجرين الصهاينة الجدد كصفحة بيضاء سيصممون عليها وطنهم المُتخَيَّل، ويحقِّقون عليه النبوءة بخلق شيء من لا شيء»، بهذه العبارة المهمة التي أوردتها إيلسا روزنبرغ في بحثها بعنوان «خلف شيء من لا شيء»، وروزنبرغ أكاديمية إسرائيلية ومهندسة للمناظر الطبيعية. وتشير روزنبرغ إلى توسيع التحريج بشكل كبير إبان الاحتلال البريطاني، بالتوازي مع عمل «الصندوق القومي اليهودي»، وكان هدف البريطانيين منع تعرية التربة، وتثبيت الكثبان الرملية، وتوفير الأخشاب والوقود، وقد سهل وجود جهات معنية بالغابات في جميع أنحاء الإمبراطورية البريطانية، استيراد البذور والشتلات من المستعمرات البريطانية البعيدة، بما في ذلك الهند وأستراليا ومصر وقبرص، واستجلب الاحتلال البريطاني نحو 250 نوعاً من النباتات من 20 دولة مختلفة خلاله مدة احتلاله. وأسهم الاحتلال البريطاني بإطلاق التشجير الاستيطاني بقوة، فقد زرعت سلطات «الانتداب» نحو 20 مليون شجرة، ووفرت نحو 15 مليون شجرة أخرى للمستوطنات اليهودية ولجهات أخرى، وفي الفترة نفسها لم يكن نشاط «الصندوق القومي اليهودي» بهذه القوة، فقد أسهم بزراعة أعداد أقل بكثير من الأشجار خلال المدة نفسها².

1. أورينت إكس أكس أي، مرجع سابق.

2. خلق شيء من لا شيء، إيلسا روزنبرغ، ص 4-5.

ومن أبرز تجليات حملات التشجير الممنهجة، محاولة استنساخ التصور الأوروبي- الصهيوني لهذه الأرض، وتُشير المصادر إلى أن العمال وجلّ مهندسي الغابات في «الصندوق القومي» قدموا من أوروبا الشرقية، وهو ما أدى إلى تنفيذ تصوراتهم عن الغابات وشكلها واستعمالاتها في الأراضي المحتلة التي يتم تشجيرها، وهو ما أدى لتصبح غابات الصنوبر التي أقامها الصندوق أشبه بغابات شمال أوروبا، إضافةً إلى محاولة المستوطنين الدخلاء إلى التكيف مع الأراضي المحتلة، في محاولة للعثور على مكان «يشبه» هؤلاء الدخلاء في بلادٍ غريبة عنهم¹.



ملصق نشره الصندوق القومي اليهودي في
خمسينيات القرن العشرين، يصور القدس كأنها
منطقة أوروبية خالصة بأشجار الصنوبر

ولم يكن الارتباط بالأرض التي قدم منها المستوطنون هو المائل في هذه الغابات فقط، بل عملت هذه الأذرع التهودية على ربط هذه الحقائق مع رواية الاحتلال، على الصعد الروحية والدينية، وعبر تخليد الشخصيات المؤسسة للكيان، وتلك الداعمة له في تأسيسه، فقد أطلق الصندوق على هذه الغابات الاستيطانية أسماء المستوطنين الأوائل، والمقاتلين، وغيرهم من رموز الكيان، إلى جانب شخصيات أسهمت في دعم الاستيطان، وعلى سبيل المثال تشكّل الغابات المزروعة في القدس المحتلة لغرض الذكرى والتخليد، ما يعادل ثلث هذه الغابات، ومن أبرز هذه الغابات «غابة القديسين» أو الشهداء.

1. أورينت مرجع سابق.
2. إيلسا روزنبرغ، مرجع سابق.

الحدائق التوراتية وابتلاع أراضي القدس

بدأت فكرة الحدائق التوراتية على أثر احتلال الشطر الشرقي من القدس المحتلة منذ سبعينيات القرن الماضي، وتصادت بشكل كبير في العقدين الماضيين، مع إقرار سلطات الاحتلال لعددٍ من المخططات الهيكلية، والتي وصلت إلى سبع حدائق ضخمة، والحدائق

«التوراتية» مصطلح مفضل يهدف منه الاحتلال إصباغ روايته الدينية على الأراضي الفلسطينية في المدينة المحتلة بهدف السيطرة عليها، وما يتبع هذه السيطرة من منع أي وجود فلسطيني في محيط الأقصى، وبطبيعة الحال ارتباط هذه المصطلحات بـ«المعبد» المزعموم والعدوان المتصاعد على الأقصى، إذ تتركز هذه الحدائق في محيط المسجد



خريطة الحدائق التوراتية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة

الأقصى، وتلاصق سور القدس التاريخي، وفي عددٍ من المواضع تتوسع لتطوق البلدة القديمة والمناطق المحيطة بها، وخاصة في الجهات الجنوبية والشرقية والشمالية¹.

وتُشير المعطيات إلى تصاعد الاهتمام الحكومي الإسرائيلي بهذه الحدائق منذ عام 2005، فقد أقرت أذرع الاحتلال ميزانيات ضخمة لتطوير هذه الحدائق، وتُشير المعطيات إلى أن هذه الحدائق شملت ميزانيات متعلقة بتعزيز موقع القدس «وجهة سياحية»، ودعم بلدية الاحتلال

في القدس ومشاريع تهويدية أخرى، ولا يقوم على هذه الحقائق جهة بعينها، إذ تنشط على تطويرها عددٌ من أذرع الاحتلال من بينها جمعية «إلعاد» الاستيطانية، و«سلطة الطبيعة والحدائق العامة» الإسرائيلية، وبطبيعة الحال تُشارك كلٌّ من بلدية الاحتلال في القدس، وشركة «تطوير القدس»، ما سمح بتعزيز حجم هذه الحقائق، فقد تجاوزت مساحتها 2700 دونم، وتوزع هذه الحقائق على الشكل الآتي:

- الحديقة التوراتية المحيطة بالبلدة القديمة في القدس المحتلة، ومساحتها 1100 دونم، وهي أكبر هذه الحقائق، تمت المصادقة عليها في عام 1974، وتشكل الحديقة الأخطر، فهي ملاصقة لسور القدس والأقصى، وتستهدف أجزاء من مقبرة الرحمة، إلى جانب ضمها عددًا من الحفريات والمواقع الأثرية المهمة، والمخاطر المترتبة على هذه الحديقة بالذات، أن الاحتلال يتعامل معها على أنها للمساحات غير المسقوفة في الأقصى، وأن البناء الإسلامي لا يتجاوز هذه الأجزاء، في سياق مخططاته الرامية إلى تهويد المسجد وتقسيمه وغيرها.
- الحديقة التوراتية في وادي الصوانة ومساحتها 170 دونمًا.
- الحديقة التوراتية في السفوح الشمالية الشرقية لجبل المشارف على أراضي بلدة العيسوية/الطور، ومساحتها 730 دونمًا.
- «حديقة الملك» التوراتية، المقامة على أراضي حي البستان في بلدة سلوان ومساحتها 50 دونمًا.
- حديقة جبل الزيتون ومساحتها 470 دونمًا.
- حديقة «شمعون هتصديق» على أراضي حي الشيخ جراح، ومساحتها 120 دونمًا.
- حديقة «باب الساهرة» ومساحتها 40 دونمًا.

وإلى جانب «الحدائق التوراتية»، تفتتح بلدية الاحتلال عددًا كبيرًا من الحدائق الاستيطانية، وتساعد افتتاحها في ظل استمرار العدوان على غزة، ففي 2024/2/16 كشفت مصادر فلسطينية عن توقيع بلدية الاحتلال في وقتٍ سابق اتفاقية مع «الصندوق القومي اليهودي»، لتحويل أراضٍ من بلدة بيت حنينا وحزما إلى غابة استيطانية بمساحة ألف دونم¹. وخلال شهر تموز/يوليو 2024 افتتحت بلدية الاحتلال 3 حدائق جديدة للمستوطنين، على أراضي المقدسيين، أحدثها في قرية المالحة، ومن قبلها حديقتان على أراضي جبل المكبر وبيت حنينا في مستوطنتي «أرمون هنتسيف» و«راموت». وفي 2024/7/30 افتتحت بلدية الاحتلال حديقة عامة في مستوطنة «عير غانم» جنوب القدس المحتلة. وفي 2024/8/28 افتتح رئيس بلدية الاحتلال في القدس موشيه ليون، حديقة عامة في مستوطنة التلة الفرنسية، على مساحة 63 دونمًا، وأطلق عليها اسم «هوريشا»². ويستمر افتتاح الحدائق وكان آخرها في 2025/5/14، وكانت الحديقة التاسعة التي افتتحتها بلدية الاحتلال منذ 2023/10/7.

1. أمد للإعلام، 2024/2/17، <https://tinyurl.com/2s4f2cv3>.

2. المقدس البوصلة، 2024/7/30، <https://tinyurl.com/3c2px8f8>.

3. معراج، 2024/8/31، <https://m3raj.net/?p=17222>.

«تزهير الصحراء» والاستيلاء على الأرض وغيرها

في خطاب افتتاحي «للكنيست» عام 1951، طالب رئيس وزراء الاحتلال حينها دافيد بن غوريون من المستوطنين الاتحاد من أجل «تزهير الصحراء»، وأعلن عن حملة لزراعة آلاف الأشجار «على مساحة 5 ملايين دونم»، وهو ما يعادل حينها نحو ربع مساحة دولة الاحتلال، وأشار بن غوريون إلى واحدٍ من أهداف المشروع تتمثل بأنها «لطريقة الوحيدة لمساعدة اليهود على تنمية علاقة وجدانية قوية مع الأرض»، وعلى الرغم من هذا الهدف الحالم فإن التشجير الكثيف أسهم في تحقيق سيطرة الاحتلال على مساحاتٍ شاسعة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن أمثلة هذا الطمس ما قامت به «غابات القدس»، والتي غطت عددًا كبيرًا من القرى الفلسطينية على غرار قرى «القبو وعلاّ و صوبا وعين كارم» وغيرها، وتُظهر الكثير من الصور التي يلتقطها المشاؤون أطلال منازل الفلسطينيين بين أشجار الصنوبر، كما في قرية عَجور قضاء القدس المُقام على أراضيها حديقة بريطانية، وقرية لوبيا قضاء طبريا المُقام على أراضيها حديقة جنوب أفريقيا، إضافةً إلى الكثير من المواضع الأخرى، التي ظهرت على أثر اندلاع حرائق في جبال القدس، من بينها المدرجات الزراعية، التي تمثل جزءًا من هوية هذه البلاد وإرثًا تاريخيًا زراعيًا قيمًا.

كيف أسهمت الحقائق في ابتلاع أراضي القدس المحتلة



الورقة التاسعة

التهويد الخفيّ استهداف القدس وهويتها عبر المهرجانات والحفلات



تتشابك قضايا تهويد القدس المحتلة، وتتكثف بأشكالٍ بالغة التعقيد، فلا تترك أذرع الاحتلال المختلفة شبرًا واحدًا من هذه المدينة من دون أن تستهدفه وزارة في حكومة الاحتلال، والمؤسسات القائمة على التهويد، والمنظمات والجمعيات الاستيطانية، من خلال عددٍ كبير من المخططات، في سعيٍّ محمود لتغيير واقع المدينة المحتلة، وتزييف تاريخها، وما يتصل بروح هذه المدينة الثقافي والفني والعمراني والحضاري، مستخدمة شتى الوسائل والسبل، ومن بينها المهرجانات الضخمة التي تُنظم في شطري القدس المحتلة، وتسعى من خلالها إلى تثبيت روايتها حول تاريخ المدينة، والمضي قدمًا في فرض السيطرة الاستيطانية على القدس، عبر تحقيق الحضور الاستيطاني الكثيف من بوابة الفن والمهرجانات. وتزامنًا مع استمرار سلطات الاحتلال في تنظيم هذه المهرجانات، وتكثيفها خلال السنوات الماضية إن من حيث الحجم أو العدد، وما يتصل بها من مساحة التأثير داخل مجتمع الاحتلال وفي خارجه في سياق نشر الرواية الإسرائيلية، تمنع سلطات الاحتلال في المقابل الفعاليات الثقافية الفلسطينية في القدس المحتلة، وتقمع أي جهودٍ شعبية لها دور في ردف الثقافة الفلسطينية، من خلال اقتحام هذه المناشط، وإغلاق المؤسسات الفلسطينية بشكل مؤقتٍ ودائم. هذا التناقض الصارخ، ومحاولة الاحتلال فرض روايته بأي شكلٍ من الأشكال، وفي هذه الحالة من خلال هذه الاحتفالات الضخمة، تؤكد الدور الكبير الذي تقوم به المهرجانات الإسرائيلية، لتشكيل أحد أنساق التهويد الخفي للمدينة المحتلة، وهو ما يؤكد سعي سلطات الاحتلال وأذرعها المختلفة على إقامة هذه الفعاليات التهودية الكبرى، حتى في ظلال حرب الإبادة في غزة، تحت ستارة الفنون والثقافة والطعام وغيرها، ما يفتح أمام أذرع الاحتلال للمضي قدمًا في تزييف القدس وتهويد عددٍ غير قليل من معالمها ومناطقها وأحيائها. ونسعى في هذه الورقة إلى استقراء أبرز المهرجانات الإسرائيلية في القدس المحتلة، وخاصة في الشطر الشرقي منها، وتقديم نبذة مختصرة عن كل مهرجان، إن من حيث تاريخ إقامته، والمكان الذي تستهدفه في القدس، والشريحة التي تسعى سلطات الاحتلال لجذبها من خلال الفعالية، وتوقيت إقامتها، وتسلب الورقة الضوء على تمويل هذه المهرجانات، وأبرز الجهات الشريكة إن من حيث التنفيذ أو الرعاية، إلى جانب حجم استهداف المواقع التاريخية والأثرية العربية والإسلامية في المدينة المحتلة من خلال هذه الفعاليات الفنية والثقافية، والآثار المترتبة عليها من حيث إبراز رواية الاحتلال وتثبيت الحضور الاستيطاني في المدينة المحتلة وغيرها، ومحاولات الاحتلال تطويع بعضها لتحقيق «التطبيع الثقافي»، واستهداف المجتمع الفلسطيني، وما يتصل بنشر ما يريده الاحتلال لدى جمهور واسع في العالم.

أبرز المهرجانات التي تقيمها أذرع الاحتلال



من فعاليات مهرجان القدس للسينما في دورته 34 في عام 2017

يشهد شطري القدس المحتلة عددًا كبيرًا من المهرجانات، وفي النماذج الآتية نركز على المهرجانات التي تقام كليًا أو جزئيًا في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وتستهدف من خلالها أذرع الاحتلال بعض معالم القدس:

• مهرجان القدس للسينما

وهو مهرجان دولي يُعقد في القدس المحتلة سنويًا، ويُعدّ أبرز المهرجانات السينمائية التي تُنظم في الأراضي المحتلة، ويُقام عادة في شهر تموز/يوليو من كل عام، بدأت دورته الأولى في 17/5/1984، وشهد عرض نحو 100 فيلم في تلك الدورة، ويمتد لنحو 10 أيام، ويُعرض خلالها ما بين 150 و200 فيلم، ويُعد المهرجان محطة لانطلاق أبرز الأفلام المصنوعة داخل الكيان، وفي عام 1989 أطلق المهرجان مسابقة «فولجين»، وفي عام 2020 استبدلت بجائزة عائلة

«حجيج»¹، وبحسب موقع المهرجان هي الجائزة «الأكثر احترامًا» في الكيان². ويُنظم المهرجان بالشراكة مع عشرات المؤسسات داخل دولة الكيان وخارجها³. وفي السنوات الماضية يُفتتح المهرجان في واحدٍ من المواقع الأثرية في القدس المحتلة وهي «برك السلطان»، وتُعرض الأفلام السينمائية المشاركة فيه إسرائيلية كانت أو أجنبية، في هذا الموقع الأثري، إلى جانب صالات عرض وقاعات في الشطر الغربي من القدس المحتلة، إضافةً إلى تنظيم محاضرات وندوات وورش للجمهور المستوطن، ويُعرض الفيلم الفائز في دورة المهرجان في مكان مفتوح⁴، وبحسب مصادر عبرية شارك في افتتاح المهرجان في عام 2024 نحو 5 آلاف شخص⁵، بالتزامن مع حرب الإبادة في قطاع غزة، وأعلن القائمون عن المهرجان مشاركة نحو 70 ألف مستوطن في فعالياته المختلفة في ذلك العام⁶. وأقيمت الدورة الـ 42 من المهرجان ما بين 17 و26/7/2025⁷.

ويغطي المهرجان عددًا كبيرًا من العناوين، متصلة بالأفلام الطويلة أو القصيرة، والرواية وغيرها، ولكن واحدًا من هذه العناوين يشكل جزءًا من أهداف المهرجان الخفية تحت بند «التجربة اليهودية»، ليستعرض تجارب المستوطنين أو اليهود في العالم، ومن هذه الأفلام، في دورة المهرجان الـ 35 في عام 2018 فاز فيلم «البقرة الحمراء» بجائزة أفضل فيلم روائي إسرائيلي بالمنافسة مع فيلم آخر⁸، وعلى الرغم من وجود أجندات متعلقة بمجتمع «الشنوذ»، فإن جزءًا أساسيًا من قصة الفيلم تستعرض هوس والد الشخصية الرئيسية بتربية بقرة حمراء ولدت في مزرعتهم، في واحدة من مستوطنات القدس المحتلة، وسعي المستوطن من خلال البقرة إلى استجلاب «الخلاص» وبناء «المعبد»، ويُبرز الفيلم موقع «المعبد» لدى اليمين المتدين، وتفاصيل الحياة في المستوطنات المقامة في الشطر الشرقي من القدس المحتلة⁹.

1. لم أجد ترجمة لاسم العائلة واعتمدت على اللفظ الأقرب، وقد وردت في موقع المهرجان: the Haggiag Family Awards Competition

2. الموقع الرسمي للمهرجان: <https://jff.org.il/en>

3. قائمة الجهات الشريكة مع المهرجان: <https://jff.org.il/en/86850>

4. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، موسوعة المصطلحات. <https://tinyurl.com/5fcmvuvp>

5. <https://tinyurl.com/dpcj2v2>. 2024/5/Fun in Jerusalem. 18

6. القدس البوصلة، 2024/6/24. <https://tinyurl.com/hw5hcsde>

7. الموقع الرسمي للمهرجان، مرجع سابق.

8. الموقع الرسمي للمهرجان: <https://jff.org.il/en/article/23817>

9. <https://tinyurl.com/547h99t4>. 2018/8/Midnight east. 4

• مهرجان «إسرائيل» للثقافة

يُعدّ من أبرز المهرجانات الثقافية المتنوعة في الأراضي المحتلة عامة، وفي القدس على وجه الخصوص، ويُقام في فصل الربيع من كل عام ويمتدّ لعدة أسابيع وتركز فعالياته في الشطر الغربي من القدس المحتلة، وبدأت فعالياته في عام 1961 في مدينة قيسارية المحتلة، ثم انتقل إلى القدس المحتلة في عام 1982، بالتوازي مع تنوع المجالات التي يغطيها هذا المهرجان، فقد شملت الرقص الشعبي، والتمثيل وموسيقى الجاز، والفنون الأخرى، وتُقام خلاله العديد من الفعاليات وخاصة محاضرات يقدمها خبراء في الفنون والثقافة، وتقدّم الفرق الفنية الإسرائيلية والعالمية عروض رقص وغناء في عددٍ من مواضع الشطر الغربي من القدس المحتلة¹.



غلاف كتاب فعاليات المهرجان في عام 2025

وبحسب موقع هذا المهرجان، يستقطب سنويًا نحو 35 ألف زائر، ويدعم المهرجان عددًا من أذرع الاحتلال، من أبرزها وزارة الثقافة والرياضة في حكومة الاحتلال، إضافةً إلى بلدية الاحتلال في القدس، وما يُسمى بـ «صندوق القدس»، وعدٍ كبير من السفارات الأجنبية والشركات التجارية².

• مهرجان «أوتوفود»

واحدٌ من المهرجانات الصيفية في القدس المحتلة، ويهدف إلى جذب السياح إلى الفعاليات التهودية في المدينة، ويُقام في حي وادي الرابطة في بلدة سلوان جنوب المسجد الأقصى المبارك³، ويضمّ المهرجان مجمعًا للطعام، ومنصات

1. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»، موسوعة المصطلحات. <https://tinyurl.com/m9pzuwx7>

2. الموقع الرسمي لمهرجان «إسرائيل» للثقافة: <https://www.israel-festival.org/about>

3. المركز الفلسطيني للإعلام، 2022/8/18. <https://tinyurl.com/mapnseue>

للحفلات الموسيقية، وأكشاكًا لبيع وشرب الخمر، ومقاهي متنقلة، وأنشطة للكبار والصغار¹، إذ تروج بلدية الاحتلال لهذا المهرجان منذ سنوات بهدف جذب آلاف المستوطنين من مدينة القدس وخارجها.

• مهرجان الأنوار في القدس

يطلق عليه اسم «مهرجان القدس للضوء»، وهو مهرجان فني تهويدي يُنظم في شطري القدس المحتلة، ويتركز في البلدة القديمة، وتعدّه سلطات الاحتلال أبرز المهرجانات جذبًا للسياح، وتتحول البلدة القديمة خلاله إلى صالات رقص وغناء والعروض الفنية الصاخبة التي تشوه مركزية البلدة القديمة وموقعها ومركزيتها، وتقوم عليه عددٌ من الجهات الرسمية من بينها بلدية الاحتلال وسلطة تطوير القدس، ومكتب القدس والتراث². ويقام المهرجان سنويًا في فصل الصيف، وتتركز فعالياته خلال ساعات الليل من بعد الغروب حتى ساعة متأخرة، وتستخدم خلاله الأضواء الضخمة وعروض الليزر والمؤثرات الصوتية، لعرض مجسمات وأشكال فنية وانعكاسات هذه العروض على المواقع الأثرية في القدس المحتلة، إضافةً إلى تنظيم حفلاتٍ غنائية ليلية صاخبة، ومسارات وجولات جماعية مجانية³. وترتبط هذه العروض الضوئية برواية الاحتلال حول القدس، والعناصر التهويدية الأخرى.

وتستهدف فعاليات المهرجان التهويدي عددًا من المواقع المقدسة والأثرية في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، وهي منطقة مدخل حائط البراق المحتلّ، وساحة منطقة القصور الأموية جنوب وغرب المسجد الأقصى، ومنطقة باب العمود⁴، إضافةً إلى إضاءة سور القدس التاريخي، ساحة باب الخليل مرورًا بميدان عمر بن الخطاب، وحي الأرمن، وحارة الشرف وحارة النصارى، وصولًا إلى باب العمود ومغارة سليمان وشارع يافا⁵.

1. موطني 48، 2022/8/25. <https://www.mawteni48.com/archives/210297>

2. الجزيرة نت، 2018/7/2. <https://aja.me/7rall>

3. القدس العربي، 2013/6/3. <https://tinyurl.com/ypycjkz>

4. المرجع نفسه.

5. الجزيرة نت، 2018/7/2. <https://aja.me/7rall>



واحدة من المعروضات الضوئية قرب سور القدس المحتلة خلال المهرجان

وفي ما يتصل باسم المهرجان، تستخدم أذرع الاحتلال عيد «الأنوار» اليهودي ليشكل هو الآخر منصة إضافية لاستهداف هوية المدينة، تحت غطاء الاحتفال بهذا العيد، فخلاله تنشر أذرع الاحتلال أعداد كبيرة من «الشمعدانات» في شطري القدس المحتلة، وتنصب بلدية الاحتلال شمعدانات ضخمة مضاءة في ساحة حائط البراق المحتل، وفي مناطق أخرى داخل البلدة القديمة وفي خارجها. وتعمل هذه الأذرع على تزيين الساحات العامة والشوارع المحيطة بالأضواء، خاصة في الشطر الغربي من القدس المحتلة، وفي الأحياء التي تشهد وجودًا استيطانيًا كثيفًا في الشطر الشرقي من المدينة¹.

• مهرجان «شيش بيش»:

وهي فعالية تطبيعية تقيمها بلدية الاحتلال في منطقة باب الجديد، وفرضته بلدية الاحتلال سنويًا وسط حوانيت المقدسين ودكاكينهم وقرب أسوار القدس العتيقة، وتتضمن الفعالية بطولة في لعبة «الشيش بيش» -النرد-، تسعى من خلالها أذرع الاحتلال إلى مشاركة الفلسطينيين فيها إلى جانب المستوطنين، في سياق محاولات تحويل الوجود الاستيطاني إلى طبيعي، ويتضمن المهرجان فعاليات موسيقية يحضرها المستوطنون عادة².

1. علي إبراهيم، مجلة المجتمع، الحانوكاه اليهودي.. مقلوسه وتأثيره على القدس والمسجد الأقصى، 2025/1/27، <https://tinyurl.com/38y5jv9>.

2. وكالة الأنباء الأردنية، 2023/7/18، <https://tinyurl.com/3u37wsx3>.

• مهرجان ساحات المبدع

اختتمت بلدية الاحتلال في القدس مهرجانا تهوديًا بصبغة فنية، بنسخته التاسعة والأربعين، تحت اسم «ساحات المبدع»، وذلك داخل بركة السلطان الأثرية، وقرب قلعة القدس، على بُعد أمتار من سور البلدة القديمة. تقول البلدية إن المهرجان من أكبر الأحداث وأعلاها جودة في دولة الاحتلال، ونُظّم في القدس لتكريسها «عاصمة ثقافية لإسرائيل»، علما أنه أُطلق كمجموعة ورش فنية عام 1969 -بعد احتلال المدينة بعامين-، ثم توسع بعدها السنين ليشمل فعاليات فنية وموسيقية وعرض أعمال لفنانين صهاينة. استمر المهرجان بين 4 و 16 أغسطس/ آب الجاري، وجاء بعد «مهرجان القدس السينمائي»، الذي أقيم أيضا في بركة السلطان الأثرية، في يوليو/تموز الماضي.



أحد إعلانات «مهرجان الخمر»

• مهرجان الطعام في جبل المكبر (أوتو اوخل)

وهو واحدٌ من الفعاليات التي تركز على الطعام في القدس المحتلة، وفي عام 2025 نظّمت بلدية الاحتلال النسخة السابعة من المهرجان في شهر يوليو/ تموز، وأقيم المهرجان جنوب شرق سور القدس، في منطقة «قصر المفوض السامي» أو كما يسميها الاحتلال (أرمون هنتسيف)، والتي تتكون من سلسلة

تلال تطل على جبل المكبر وسلوان والبلدة القديمة. ويستضيف مهرجان الطعام المستوطنين من كافة أنحاء فلسطين المحتلة، إلى جانب أكثر من 30 مطعما ومنصة طعام، ويتضمن عرضا ليليا لليزر في سماء القدس¹.

• مهرجان الخمر في مقبرة مآمن الله التاريخية

في عام 2016 كشفت مصادر فلسطينية عن نية عددٍ من الشركات الإسرائيلية تنظيم مهرجان للخمر على أرض مقبرة مآمن الله التاريخية الإسلامية في القدس المحتلة، برعاية من بلدية الاحتلال حينها، وعُرض في المهرجان أنواع كبيرة من الخمر المحلية والعالمية، بالتزامن مع عددٍ من الحفلات الموسيقية الصاخبة، وشارك في المهرجان كبرى المطاعم والحانات الإسرائيلية².

1. القدس اليوسلة، 2025/5/21. <https://tinyurl.com/3r2j48hb>

2. العربي الجديد، 2016/8/28. <https://tinyurl.com/4bdtu8xt>

الأماكن التي تستهدفها هذه المهرجانات ، والتركيز على المواقع التاريخية

تُظهر المعطيات آنفة الذكر إلى تركيز جملةٍ من المهرجانات الإسرائيلية في عددٍ من المواقع الأثرية في القدس المحتلة، بل تُنظم بعضها قرب أسوار المسجد الأقصى وعلى بعض المقابر الإسلامية التاريخية، بل تتخذ بعض هذه المهرجانات الإسرائيلية من الأماكن الأثرية ف منصات رئيسية لأنشطتها، ولختام فعالياتهما، وبطبيعة الحال في مواقع لها رمزيات إسلامية مكثفة، ومن بين هذه المواقع المستهدفة، تبرز «برك السلطان» واحدًا من المواقع الأثرية التي تشوه سنويًا من خلال فعاليات مهرجان «القدس العالمي للسينما».

وتقترب بعض هذه المهرجانات من المسجد الأقصى على غرار مهرجان «أوتوفود» في حي وادي الربابة ببلدة سلوان، جنوب المسجد الأقصى المبارك، مستهدفًا منطقة ذات رمزية تاريخية ودينية عالية، ومهرجان الأنوار الذي يركز في عروضه الضوئية على أسوار القدس المحتلة، ويتخذ من البلدة القديمة مسرحًا لعروضه الضوئية والفنية، في ترويج فج لرواية الاحتلال ورمزياته، على مجموعة ضخمة من المعالم العربية والإسلامية على غرار ساحة منطقة القصور الأموية جنوب وغرب المسجد الأقصى، ومنطقة باب العمود، وغيرها.

ولا شكّ فإن اختيار هذه الأماكن ليس عبثيًا، ويتسق بشكلٍ واضحٍ مع سياسات الاحتلال الأخرى، الرامية إلى فرض سيطرة الاحتلال على أجزاء واسعة من القدس المحتلة، وتشويه هذه المعالم التاريخية الأصيلة، وتؤكد هذه الممارسات بأن المهرجانات ليست إلا محاولة من قبل أذرع الاحتلال للاستفادة من الغطاء الثقافي والفني لتهويد هذه المعالم المرتبطة بتاريخ القدس وواقعها، في سياق سياسة ممنهجة ومتدرجة لإعادة تشكيل هوية القدس المدينة في سياق الصراع الممتد بين اليهودي الطارئ والعربي-الإسلامي الأصيل.

الدعم المرسوم لهذه المهرجانات

تكشف المعطيات التفصيلية لهذه المهرجانات عن وقوف جهاتٍ رسمية إسرائيلية خلفها، على غرار بلدية الاحتلال وسلطة «تطور القدس» ومكتب القدس والتراث وسلطة الآثار الإسرائيلية وغيرها. وفي سياق متصل بالتمويل كشفت معطيات صحيفة «جيزواليم بوست» في عام 2006، وقبيل تنظيم النسخة الـ 45 للمهرجان، عن مصادر تمويل «مهرجان إسرائيل» للثقافة، كشفت خلالها عن تقديم المؤسسات الراعية للمهرجان نحو 2.5 مليون شيكل، إلى جانب 3.5 مليون شيكل قدمتها وزارة الثقافة في حكومة الاحتلال، وتتضمن لائحة داعمي المهرجان عددًا من البنوك التي تراوحت المبالغ التي قدمتها ما بين 100 ألف و250 ألف شيكل، وتضمنت لائحة الدعم مبلغ نصف مليون شيكل مقدمًا من بلدية الاحتلال في القدس¹.

ولا يقف الدعم المالي عند الدعم المباشر للمهرجان، بل يشمل تهيئة البنية التحتية للمكان الذي يُقام فيه، وفي حال عقده في مكان أثريّ تصبح هذه المشاريع ذات أبعاد عدة تشمل تهويد المنطقة وفتح المجال أمام المزيد من المستوطنين والسياح الأجانب للمشاركة في هذه الفعاليات، ومن أمثلة هذه المشاريع ما أعلنت عنه بلدية الاحتلال في القدس في 2022/12/27، في سياق استهداف بركة السلطان الأثرية، بالتعاون مع «مؤسسة صندوق القدس» وسلطتي الآثار والطبيعة والمتنزهات، ورصدت هذه الأذرع التهوديّة ميزانية ضخمة، بلغت نحو 100 مليون شيكل (نحو 30 مليون دولار أمريكي حينها)، على أن يتضمن زيادة عدد مقاعد مدرج المسرح الذي أُقيم مكان البركة، ليستوعب 7 آلاف شخص، إضافةً إلى إقامة مقهى وحديقة وبركة بيئية، ليتحول موقع البركة بحسب وصف البلدية «أجمل منطقة للحفلات الموسيقية والحياة الليلية في إسرائيل»².

1. جيزواليم بوست، 2006/5/18، <https://tinyurl.com/4ruxyted>.

2. الجزيرة نت، 2023/3/4، <https://aja.me/36otzq>.

وتشكل هذه المهرجانات، أحد أشكال الاستيلاء الرمزي على المدينة ومعالمها الأثرية، فعندما تُستخدم «برك السلطان» كمسرح لمهرجان سينمائي، أو تُضاء أسوار المسجد الأقصى بعروض ليزر تروي «الرواية اليهودية»، فإن هذا ليس مجرد استغلال لمكان أثري فقط، بل تشويه متعمّد لوظيفته، وجزء من محاولات تزييف تاريخه. أما على الجانب الفلسطيني، فإن حرمانه من الوصول إلى هذه المعالم، أو تكرار استهدافها ببرامج التهويد المختلفة، فإنها ترسخ حالة من عدم الانتماء مع هذه الأماكن، وأنها لم تعد تنتمي إلى أصحابها، وأثر هذا الواقع على الانفصال القسري بين الفلسطيني ومدينته ومعالمها العربية والإسلامية والمسيحية، وهو انفصال تعزّزه مخططات الاحتلال أسرلة المواقع الأثرية بذرائع التطوير وتغيير بنيتها وغيرها، ما يعني في نهاية المطاف أن «الملكية الثقافية» لدى الجمهور تنتقل بفعل الأمر الواقع من الفلسطينيين إلى المحتلّ، وهو انتقال تعضده مشاريع السيطرة الاستيطانية والديموغرافية على الأماكن الأثرية أو في محيطها.

وفي سياق هذه التغييرات التي تفرضها سلطات الاحتلال، والتي لا تقف عند المهرجانات فقط، بل تتصل بمجمل مخططات استهداف الهوية التاريخية والحضارية للشطر الشرقي من القدس، والمتمثل بتغيير الوظيفة الاجتماعية والثقافية للموقع الأثري، وتحويل هذه المعالم من أماكن تحمل إرثاً دينياً وتراثياً وحضارياً ينتمي للحقب التاريخية المرتبطة بتاريخ المدينة وسكانها الأصليين، إلى فضاء مشوه مخصص للترفيه الصاخب، على غرار مهرجان «أوتوفود» في وادي الرابابة، أو تدنيس حرمة الموت على غرار مهرجان الخمر في مقبرة «مأمن الله».

استقراء الآثار المترتبة عليها من حيث الرواية والحضور

توظف أذرع الاحتلال المختلفة هذه الفعاليات الفنية والثقافية في سياق تغيير المشهد الثقافي والتاريخي للقدس المحتلة، إذ لا تقتصر هذه الفعاليات الضخمة على هدف الترفيه فقط، بل تستخدم الحضور الجماهيري الكثيف وما تحمله هذه المهرجانات من رسائل، وصولاً إلى مواقع إقامتها محاولات مستمرة من قبل الاحتلال لتغيير المشهدية الثقافية للقدس والمحتلة والرواية التاريخية الأصيلة لها، وتزييف حقيقة الوجود اليهودي في القدس، إذ يحول الاحتلال الثقافة والفن وغيرها من مجالات، إلى أدوات يستخدمها في تنفيذ مخططاته، ولكون الغطاء الثقافي تدريجي ويبتعد عادة عن المواجهة المباشرة، ولا يحتاج إلى استخدام العنف المباشر، ويُسهم في الوصول إلى نتائج فاعلة على المدى الطويل، خاصة أن ذرائع الاحتلال للمضي قدماً في هذه المشاريع تحت عناوين «التنمية والتطوير»، إلى جانب استخدام الاحتلال لفائض القوة التي يمتلكها، من خلال فرض رؤيته وإقصاء الفلسطينيين إن في الموقع مباشرة، أو الاعتراض على مخططاته عامة.

كما أن الاحتلال يدرك أن الصراع على القدس ليس فقط على الأرض، بل على الذاكرة والتاريخ والرواية، لذلك فإن السعي الإسرائيلي المحموم لتنفيذ فعاليات ثقافية ضخمة في شطري القدس المحتلة، هو محاولة من قبل أذرع للسيطرة على السردية الثقافية، وما يرتبط بها من تلميع لصورته لها على الصعد الدولية، إذ تسوق أذرع الاحتلال هذه المهرجانات على أنها علامات على «الحرية» و«التنوع الثقافي»، بينما هي في الجوهر أدوات سيطرة، وإعادة تصدير للسردية الاستعمارية وبناء لها. ومن المهم التركيز على جملة من الآثار المترتبة عليها، وهي:

- طمس الهوية الفلسطينية، وإبراز الرواية الإسرائيلية، من خلال توظيف الفعاليات الثقافية والفنية لإعادة بناء المشهد الثقافي للقدس المحتلة، وما يتصل بهذه المحاولات من تقديم المدينة المحتلة على أنها عاصمة دولة الاحتلال على الصعد الثقافية والفنية، بالتوازي مع محاولات ترسيخها عاصمة سياسية وإدارية لدولة الاحتلال.
- وفي مقابل هذا العدد الكبير من الفعاليات، تعمل أذرع الاحتلال على منع تنظيم الفعاليات الفلسطينية، وتقمع أي نشاط ثقافي فلسطيني في الشطر الشرقي من القدس المحتلة، بل تُغلق سلطات الاحتلال المؤسسات المدنية ذات الأهداف الفكرية والثقافية، في محاولة لإنهاء أي محاولة فلسطينية لاستنهاض الحالة الثقافية في شطر القدس الشرقي.
- تزييف معالم القدس التاريخية والأثرية، وتشويه رمزية هذه المواقع، وتغيير وظيفتها التاريخية، ومنع الفلسطينيين من الاقتراب منها أو زيارتها.
- تعزيز البنية التحتية الخاصة بالفعاليات الاستيطانية، تحت ذرائع المهرجانات، أو إقامة الفعاليات الكبرى وغيرها، وهو استهداف حضاري طويل الأمد، يجعل من هذه البنية غطاءً يُخفي كنوز القدس الحقيقية.
- تعزيز الحضور الاستيطاني في الشطر الشرقي من القدس، من خلال جذب المستوطنين إلى هذا الجزء، وتركز جزء كبير من هذه الفعاليات في هذا الشطر.
- إعادة تصدير السردية الإسرائيلية، في كل فعالية تهويدية تقوم بها أذرع الاحتلال، والترويج للرموز والدلالات والأفكار اليهودية والصهيونية، على حساب السردية الأصلية، وما يرتبط بها بطبيعة الحال من حالة عامة تتصل بالزينة والأمن وخلق حياة الفلسطينيين لتنظيم مثل هذه الفعاليات الضخمة.

استقراء الآثار المترتبة عليها

01

طمس الهوية
الفلسطينية، وإبراز الرواية
الإسرائيلية

02

منع تنظيم الفعاليات
الفلسطينية وقمع أي
نشاط ثقافي فلسطيني

03

تزييف معالم القدس
التاريخية والأثرية، وتشويه
رمزية هذه المواقع

04

تعزيز البنية التحتية الخاصة
بالفعاليات الاستيطانية
تحت ذرائع المهرجانات

05

تعزيز الحضور الاستيطاني
في الشطر الشرقي من
القدس

06

إعادة تصدير السردية
الإسرائيلية في كل فعالية
تهويدية

سعي الاحتلال إلى تنظيم مهرجانات في الشطر الشرقي من مدينة القدس

لا ينظم الاحتلال هذه المهرجانات والفعاليات المختلفة بمعزل عن استراتيجيات التهويد المختلفة، وبطبيعة الحال هي جزء من المشروع الإحلالي والاستعماري الصهيوني، وتشكل هذه الفعاليات التهودية جزءًا من مخططات الاحتلال الرامية إلى إعادة صياغة هوية المدينة، وحسمها بشكل كامل. وأمام المروحة الواسعة لهذه المهرجانات، وما يتصل بها من جهاتٍ ودعم وحضور استيطاني وسياحي كثيف، يشكل الهدف الأساسي الكامن خلفها هو فرض رواية الاحتلال، وتطبيق رؤيته حول المدينة المحتلة، في سياق المخططات الكبرى لدى الاحتلال التي تريد ترسيخ القدس المحتلة «عاصمة أبدية لإسرائيل»، وفي هذا السياق ترسيخها عاصمة للاحتلال على المستويات الثقافية والفنية والرمزية وغيرها، إلى جاب المستويات الإدارية والسياسية والتنظيمية وغيرها.

وفي استقراء لما يقوم به الاحتلال من استهداف للهوية الفلسطينية والمؤسسات الثقافية الأصيلة في المدينة، تستبطن هذه المهرجانات محاولاتٍ لطمس الهوية الفلسطينية، وإبراز الرواية الإسرائيلية، إذ تعيد سلطات الاحتلال من خلال هذه الفعاليات الثقافية والفنية بناء المشهد الثقافي للقدس المحتلة، وخاصة تلك المهرجانات التي تستقطب السياح والمهتمين بالفنون المختلفة، فتتحول إلى محطات للترويج الفجّ للاحتلال وروايته وغيرها، عبر تلميع صورة المدينة أمام السياح والمجتمع الدولي على أنها مدينة مفتوحة، وحرّة، و«متعددة الثقافات»، بينما الواقع هو قمع متواصل للهوية الفلسطينية.

المهرجانات والتطبيع الثقافي عربيًا وفلسطينيًا

تحاول أذرع الاحتلال أن تشكل هذه المهرجانات محطاتٍ للتطبيع الثقافي، بشكلٍ معلن أو غير معلن، فهي معلنة من وجه محاولات إقامة بعض المهرجانات «المشتركة» على غرار مهرجان «شيش بيش» التطبيعي، الذي يُقام بهدف إشراك الفلسطينيين فيه بشكلٍ مباشر، والذي تنظمه بلدية الاحتلال في القدس، وتدعو فيه الفلسطينيين والمستوطنين للعب معًا، تحت شعار «التقارب» أو «التعايش»، بينما الواقع هو احتلال وتمييز، ما يجعل الاستجابة الفلسطينية له جزءًا من المشاركة التطبيعية مع الاحتلال.

ومع تكرار هذه الفعاليات سنويًا، تأمل سلطات الاحتلال أن يتطبع معها الفلسطينيون، وتقبل فعاليتها التي يُراد لها أن تتحول إلى جزءٍ من «حياة المدينة»، ولاحقًا دفع الفلسطينيين إلى المشاركة فيها، ابتداءً بالمستويات الاقتصادية والتنظيمية، من خلال مشاركة العمال الفلسطينيين فيها عمالًا أو بائعين أو ضمن المنظمين، وهي حالة تستغل فيها أذرع الاحتلال حاجة الفلسطينيين إلى العمل، ولاحقًا التطبيع الكامل معها، ومن المهم التأكيد أن الفلسطينيين يرفضون المشاركة في هذه الفعاليات، ويصرّون على تنظيم فعاليات ثقافية خاصة بهم، ولكن التغول الإسرائيلي، وفائض القوة والسيطرة التي يمتلكها تصعب على الفلسطينيين الاستمرار في رفضها.

وعلى الرغم من مروحة المهرجانات الكبيرة، وحجم الدعم المالي والسياسي لها، فإن أذرع الاحتلال لم تستطع اختراق المجتمع الفلسطيني من خلال هذه الأدوات، فالحضور الفلسطيني الجماهيري في هذه المهرجانات محدود جدًا، إن لم

يكن منعدمًا، وتشكل مقاطعة الفلسطينيين هذه الفعاليات جزءًا من المقاومة الشعبية، في وجه آليات التهويد وأذرع الاحتلال، إلى جانب التفاوت الكبير في المعالجة الثقافية، والتفاعل مع المشهد، فالخطاب الإسرائيلي الاستعماري، لا يستطيع مخاطبة الفلسطيني، في مقابل قدرته على مخاطبة الغرب من خلال أدوات ومفاهيم مشتركة، إضافةً إلى الاستعلاء والهيمنة الإسرائيلية، التي راكمتها سنوات طويلة من سياسات التمييز والمنع والإقصاء.

وبناء على هذه المقاومة، سعت أذرع الاحتلال إلى تخصيص فعاليات تستهدف الفلسطينيين والمستوطنين على حدٍ سواء، في سياق محاولاتها إشراك الفلسطينيين في القدس المحتلة في هذه المهرجانات، كما في حالة مهرجان «شيش بيش»، ولكن المشاركة الفلسطينية -في حال وجدت- تتم في فضاءات خاضعة لسيطرة الاحتلال، ولا تعكس بأي حالٍ من الأحوال حقيقة الواقع في المدينة المحتلة، بل لا تعدو أن تكون محاولة لشرعنة الوجود الاستيطاني في المدينة المحتلة، إضافةً إلى أن التجاوب الحقيقي مع هذه الفعاليات محصور في المستوطنين والسياح الأجانب.



مؤسسة القدس الدولية
al Quds International Institution (CII)

الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: +961 1 751725

فاكس: +961 1 751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alqudsmail.org

WWW.qii.media